شروح الكتاب الأخضر

المجلد الثاني

شروح الكتاب الأخضر

المجلد الثاني

Cataloguing in Publication Data

Main entry under title :
Shuruh Al - Kitab Al - Akhdar .

ISBN 0 - 88628 - 048 - 6 (v . 1) .-
ISBN 0 - 88628 - 049 - 4 (v . 2)

1 . Al - Qaddafi, Muammar . The Green Book .
2 . Libya - Politics and government; .

DT236 . Q2444 1985 320 . 961'2 C85 - 09021 - 42

Printed in S.P.L.A.J

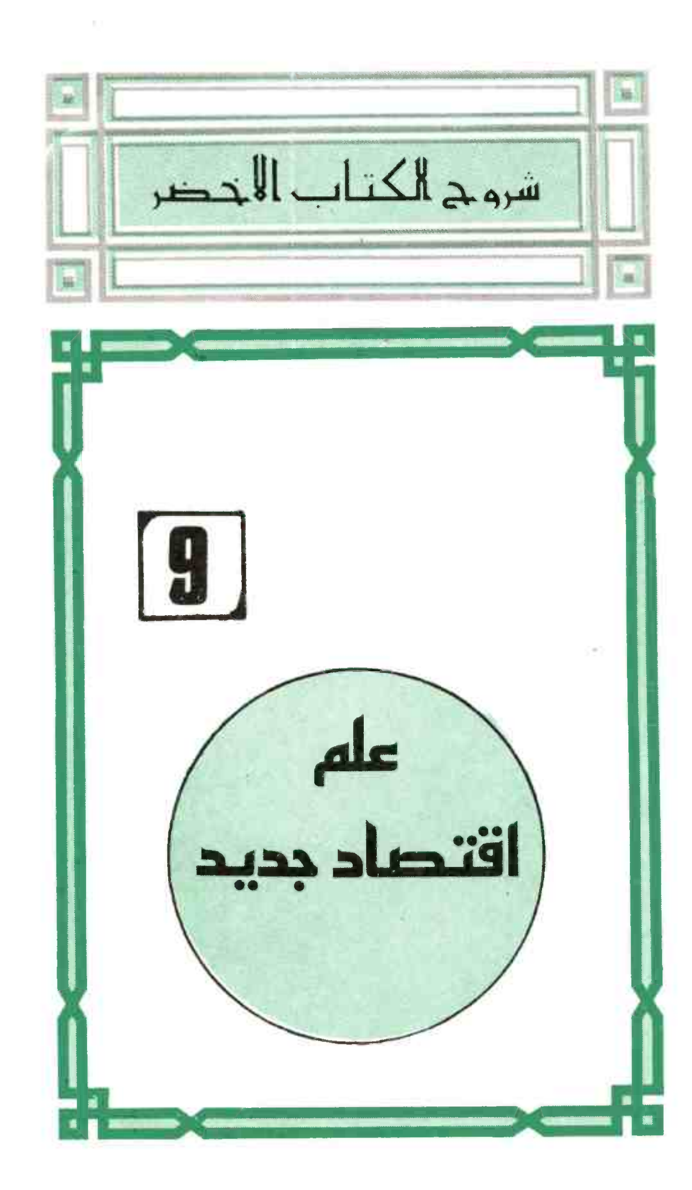
شروح الكتاب الأخضر

المُجلد الثانى

رقم الايداع

335 / 1987م

فهـــرس الكتاب



شروح الكتاب الأخضر
9
علم
اقتصاد جديد



علم اقتصاد جديد

بين الاستغلال .. والأجرة

إن كل الأنماط الاقتصادية التي يجري تنفيذها وتطبيقها في العالم هي أنماط رأسمالية ، بداية من البيع والشراء وحتى الانتاج والاستهلاك ، فالشركات والمؤسسات الاقتصادية والمرافق تتعامل كلها بطريقة رأسمالية ، على أساس من الربح والنقود ، وهي نفسها التي تشكل المناهج الاقتصادية في الكليات والمعاهد ، وبالتالي فان الاقتصاديين والمحاسبين يطبقون الطرق التي تعلموها في دراستهم الرأسمالية ، مما يجعلنا بحاجة إلى إيجاد علم اقتصاد جديد كليا يمكن عن طريقه حل المعضلات الجديدة التي تواجه المجتمع الجماهيرى . كما يمكن عن طريقه تجاوز الدراسات الاقتصادية التقليدية وفتح آفاق

جديدة هي آفاق عصر الجماهير وعالم الشركاء الأحرار . ليقام النظام الجماهيري وتبنى الاشتراكية القائمة على رد الانتاج لأصحابه وإلغاء الأجرة والايجار والاتجار .

إن علم اقتصاد جديدا هو أمر ضروري ليتمكن العالم معه من مواجهة المعضلات الاقتصادية الخطيرة التي يعانيها ، وليتمكن من إيجاد حلول لها .

وأولى هذه المعضلات الاقتصادية الخطيرة هي معضلة الاستغلال ، وثانيتها هي معضلة الأجرة . وخطورة هاتين المعضلتين تكمن في أنه حين يتم القضاء على إحداهما يتم الوقوع في براثن الأخرى .

ففي مجتمع رأسمالية الطبقة ، حيث أطلقت يد رب العمل كلياً لاستغلال المنتجين ، صار الاستغلال في ظل ذلك مطلقاً ، ذلك أن « المذهب الحر » — بحسب التعبير التقليدي — يوفر حرية للباحثين عن عمل ، ليختاروا العمل الذي يريدون ، في الوقت الذي لا تكون فيه الدولة ملزمة بإيجاد عمل لمن يتعطلون عنه ، ويوفر في

ذات الوقت حرية لأرباب العمل ليستخدموا من يشاؤون . إن للعاملين مطلق الحرية في قبول العمل الذي يعني استغلالهم أو رفضه فيصبحون عاطلين عن العمل .

ولأرباب العمل أيضاً مطلق الحرية في أن يعرضوا فرص عمل أو أن لا يعرضوها ، وأن يقبلوا لها من يريدون . فهم يتعاملون مع العمال «كبضاعة في سوق العمل» لا أكثر ولا أقل .

إن عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في سنة 1982 م منهم 12 مليوناً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هم حصيلة هذا الصراع المميت بين سلعة في السوق يعرض منها أضعاف ما يرغب أرباب العمل في استخدامه في ظل انعدام أي دور لأية جهة — كالدولة مثلا — في إيجاد عمل لمن لا يتوفر لهم في السوق ، وبين مستغل يختار السلعة التي تناسبه ، وبالطريقة التي يراها مربحة له دون أن تلزمه جهة ما — كالدولة مثلا — بفرض قيود على اختياره ، أو حتى بالتدخل لتعديل مفاهيمه عن العمل والعمال . إننا في غنى عن القول بأن حصيلة

البطالة هي مزيد من الاستغلال ومن البطالة أيضاً ، وهكذا فان الاستغلال في « ظل المذهب الحر » يتصاعد دون حد .

أما في مجتمع رأسمالية الحكومة ، فان رغبة القضاء على الاستغلال وإنقاذ العمال من كارثة البطالة ، أدت إلى رفض « المذهب الحر » واعتماد نموذج بديل عنه ، يتحدد في قيام الدولة بعبء تشغيل جميع القادرين على العمل ، مع التدخل في طبيعة العمل ونظام الأجرة وبشكل كامل . وقد استطاعت بعض المجتمعات التي انتهجت هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي القضاء على البطالة ، وربط جميع الناس بأعمال محددة . وعند هذه النقطة بدأت المناظرة بين المجتمعين المذكورين ، حيث يعيب النظام الأول على النظام الثاني تقييده الشغيلة بالأجرة فلا يكون الأجراء أحراراً في اختيار عملهم ، ولا في اختيار مجال نشاطهم ، ولا في مقدار الأجرة التي يحصلون عليها ، حيث تشغل الدولة جميع الناس كأجراء لديها ، ويحظر النشاط الحر كلياً . فلا يوجد تاجر حر ، ولا مقاول حر ، ولا عامل حر ليختار عمله أو مهنته .

كذلك يعاب على النظام الأول اعتماده الربح كغاية للنشاط الاقتصادي ، فهو يدعي بعدم إمكان إيجاد نظام اقتصادي بديل ينسجم مع الحضارة المعاصرة دون أن يعتمد الربح كأساس للعملية الانتاجية برمتها . ويستدل على ذلك بعدم قدرة النظام الثاني على إيجاد هذا البديل وتعامله وفق أطروحة الربح ذاتها ، مما يرتب في نهاية المطاف الاقتناع منطقياً بتركز رأس المال في يد طبقة واحدة تسعى لمضاعفة أرباحها بزيادة سعر السلعة أو حجم المادة المستهلكة عن طريق إيجاد أسواق جديدة لتصريف إنتاجها ، وتوفير المواد الخام بكل الطرق بما في ذلك عمليات الغزو المسلح بما يبرر حركة الاستعمار تلك التي انطلقت بكل قوتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أوروبا في اتجاه العالم الثالث . واعتبرها الناس بعد ذلك سبباً أساسياً في انحراف الحضارة المعاصرة ، وفي المآسي التي تعانيها الانسانية باعتبارها حركة معادية للانسانية والحرية والتقدم بتوجهها للاغتصاب والاستغلال؟ حيث انحصرت نتيجتها في تفوق أوروبا وسيطرتها على بقية الشعوب

ونجاحها في سرقة مقدراتها المادية وتشويه مقوماتها المعنوية القومية والدينية .

غير أن فشل نظام رأسمالية الحكومة في إيجاد علم اقتصاد بديل عن الاقتصاد الرأسمالي الاستغلالي المعتمد على الربح ، ليس حجة علمية يمكن الركون إليها لتبرير استمرار نظام الاستغلال . كما أن السعي الحثيث لتدمير نظام الاستغلال ليس مبرراً للوقوع في براثن هيمنة الحكومة لتحل محل أرباب العمل الرأسماليين ، فيستمر بهيمنتها نظام الاستغلال المتمثل في الأجرة والايجار والاتجار . وحتى يمكن الخروج من الاستغلال والأجرة معاً ، بات منطقياً ضرورة إيجاد علم اقتصاد بديل ينجح في حل المشكلات الاقتصادية جذرياً ، لينعتق الانسان من كل القيود ، فيصبح حراً ويصير بالتالى سعيداً .

إنه بنجاح النظرية العالمية الثالثة في القضاء على الاستغلال وعلى الأجرة معاً يهل على البشرية عصر جديد ، ويخلق فيها عالم سعيد لانسان حر سعيد ، قضى على الاستغلال

والأجرة ووصل إلى الفردوس المفقود الذي هو المجتمع الجماهيري .

موقف الدولة

في ظل « المذهب الحر » تمكن أرباب العمل من تسخير الدولة لحماية مصالحهم ، وأناطوا بها مهمة سن القوانين ومهمة رعايتها ، وحتى وضع الخطط الخاصة بتكديس الثروات لديهم . إن عمليات الغزو والاستعمار والاستعمار الجديد بشركاته متعددة الجنسيات ليس إلا تعبيراً عن الدور الذي لعبته الدولة تحت سيطرة الرأسماليين . فلا يكون ثمة مجال أمام هذا المذهب في الانتقاد الذي وجهه له « المذهب الاشتراكي التقليدي » أو مذهب هيمنة الدولة الذي عبرنا عنه في « شروح الكتاب الاخضر » « مذهب رأسمالية الحكومة » فحين استغلت الدولة « المذهب الحر » كأداة حماية للاستغلال ، وكشرطي يحرس مصالح الرأسماليين لايهمها المنتجون في شيء كثير أو قليل سواء حصلوا على عمل حقير أو طحنتهم البطالة ، فان المسافة

التي تفصل المذهبين تكون قد قاربت على التلاشي بسبب التشابه الكبير الذي حققه المذهبان في مختلف اطارات الفكر في الحلول العلمية ، وكذلك التطبيقات في شأن تدخل الدولة في الحالتين ، مرة لتحمي استغلال أرباب العمل للعمال وفي المرة الأخرى لتنظيم فرص العمل . وفي هذه الأخيرة يتم تحويل الجميع إلى أجراء لدى الدولة ، والجمعيات التعاونية التي هي المرحلة الثالثة في تطور مجتمع رأسمالية الحكومة ، ستتحول إلى مزارع حكومية ملكاً للحكومة ويتحول الفلاحون فيها إلى أجراء لدى الدولة ، وبالتالي يسجل هذا المجتمع عودة فعلية إلى زمن الاقطاع الجماعي .

فحين تنشىء الحكومة مزرعة جماعية لكل ألف شخص فانها في واقع الأمر تنشىء إقطاعية منفصلة بألف شخص . وهكذا فان آلاف الاقطاعيات تنشأ بهذا الشكل وتحوى ملايين الأجراء الواقعين تحت هيمنة الاقطاعي الجديد الشديد الوطأة الذي هو الدولة .

وفي هذا الوضع نجد أن أصحاب المزارع التعاونية يبيعون إنتاجهم بالطريقة الرأسمالية للمستهلكين ليحصلوا

على قدر عال من الأرباح . ويعترض المستهلكون على ذلك ، فتحاول الحكومة التدخل للتوسط بين الجمعيات التعاونية والمستهلكين ، الأمر الذي جعل الدولة تقع في منزلق لايليق بها كدولة اشتراكية ، حيث تجد نفسها دولة رأسمالية تقليدية ، وهذا يعني أن المشكلة لم تحل بعد . فالصراع مستمر بين الحكومة الرأسمالية هذه ، وبين الجمعيات التعاونية ، بسبب تدخل الحكومة لدى الجمعيات لتخفيض أسعار المواد الزراعية للمستهلكين ، والجمعيات ليست راضية عن هذا . كما أن المستهلكين يضغطون على الحكومة أيضاً كي تتدخل للحد من غلاء منتجات الجمعيات التعاونية . وتتوسع رقعة الصراع بين المستهلك والمنتج وأصحاب الجمعيات التعاونية كل على حدة . ثم إن الدولة تحاسب الجمعيات التعاونية وتنال منها الضرائب وتتأكد ما إذا كانت هذه الجمعيات ناجحة أم لا ، وهي تحاسبها بمقاييس رأسمالية عن طريق السؤال عن الدخل والأرباح التي تم جمعها ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة سعر السلعة دون زيادة في عدد وحداتها .

المحاسبة

السلعة هي وحدة إشباع الحاجة ، وبتسويقها يتمكن المذهبان المذكوران من الحصول على أرباح عن طريق مضاعفة سعرها ، فأصبع الطباشير مثلا إذا كلف صاحب المصنع عشرة دراهم فانه يبيعه بعشرين درهماً ، فيعد والحالة هذه رابحاً بمنطق المحاسبة الرأسمالية التي تحصي سعر التكلفة منفصلا عن الدخل الذي يجب أن يزيد في هذه الحالة قدر مايسمونه ربحاً . إن دخله فقط هو الذي زاد أما السلعة فانها باقية بقدرها نفسه دون أي زيادة .

هذا هو المقياس الرأسمالي في حساب الأرباح ، وليس هناك أدنى اهتمام بزيادة السلعة ، وحين يريد صاحب مصنع الطباشير أن يبالغ في أرباحه فليس أمامه إلا أن يبيع أصبع طباشيره ذاك بثلاثين درهماً ليتضاعف ربحه مرة أخرى . وتقدم التقارير في هذه الحالة باعتبار أن المصنع ناجح وأن اقتصاد الدولة رابح ومزدهر وفقاً للمحاسبة الرأسمالية .. ولكن ، هل هذا المقياس المحاسبي صحيح ؟

حين نضاعف سعر أصبع الطباشير ، من أين تأتي الفروق التي نعتبرها ربحاً للمصنع ؟

إنها تأتي من المستهلكين الذين اشتروا الطباشير . وكذلك الفروق في جميع السلع التي نعتبرها مربحة يدفعها المستهلكون ، فهم يتحملون وزر رفع الأسعار وهم الذين يتضررون من وجود أرباح على أي سلعة في المجتمع . وحين يتضرر جميع المستهلكين وتصبح حياتهم صعبة لا تطاق بفعل غلاء السلع وارتفاع أسعارها ، فهل نعتبر اقتصاد هذه الدولة مزدهراً ؟!

في الواقع ، إن اقتصاد هذه الدولة يعاني أزمة فعلية ، حيث إنه بازدياد الأسعار تتكدس أموال المستهلكين في جيوب الرأسماليين أفراداً كانوا أم حكومات ، وبالتالي تقل مقدرتهم في الحصول على حاجاتهم . فلو أراد مستهلك الحصول على أصبع الطباشير كان عليه في السابق أن يدفع مقابله عشرة دراهم لكنه لن يحصل عليه في ظل ارتفاع الأسعار – بقصد جمع أكبر قدر من الأرباح – إلا إذا دفع ثلاثين درهماً – فماذا يعني ذلك ؟

إنه التضخم . فعندما تقل القوة الشرائية للعملة ، يحتاج المستهلكون إلى مقادير مضاعفة من وحدات العملة للحصول على حاجاتهم ، فتضطر المصارف المركزية إلى طبع نقود كثيرة لاستعمالها في أيدى المستهلكين ، وهكذا يكون المتداول من العملة كثيراً ، ويكون مردوده من السلع قليلا . فإذا كان راتب شخص ما مائة دينار في وضعه العادي ، فهو مضطر لأن يصبح راتبه ثلاثمائة دينار ليفي بحاجته في ظل التضخم .

وبالتالي ، فان الزيادة في الرواتب هي علاج تلفيقي لمشكل مستعص آخر هو فقدان العملة لقيمتها من ناحية ، وزيادة أرباح الرأسمالية من ناحية أخرى ، بما يصبح معه المستهلكون مجرد حمالين لحزم الأوراق النقدية التي يقبضونها كمرتبات ، ويحملونها إلى خزائن الرأسماليين في أسواق السلع الاستهلاكية . ولو أن المستهلكين كانوا يدركون السر في زيادة رواتبهم لما قبلوا بهذه الزيادة ، ولسعوا إلى حل جذري غير هذا الحل التلفيقي .

إن الاقتصاد المزدهر هو أن ينجح المصنع في زيادة

عدد وحدات السلعة ، فبدلا من أصبع طباشير واحد ، ينتج ثلاث أصابع ، فيتوفر للمستهلكين حاجتهم من السلعة ، ويزداد دخل المصنع بمقدار الزيادة في الانتاج . إن علم الاقتصاد الجديد يجب أن يقام على هذا الأساس ، ليلغى بعد ذلك علم الاقتصاد الرأسمالي المتخلف المعتمد على زيادة الربح الذي يطبقه المجتمع الصناعي ، ويفرضه على العالم في شكل معاملات يومية ومناهج دراسية ، دون أن يمنح الشعوب وجماهير الكادحين فرصة تمحيصه وإيجاد بديل عنه .

اقتصاد جديد

إن الضرر الذي يلحقه علم الاقتصاد التقليدي والنظام الاقتصادي المطبق في العالم الصناعي بالحضارة يتضح أثره الكبير في تفتت الجماعات البشرية ، وانهيارها ، وتدمير كياناتها القومية والدينية . وإذا كانت إرادتنا تتمحور حول إيجاد مجتمع حر وسعيد ، فان تخلصنا من الاستغلال ومن الأجرة ، هو أول الطريق لبناء علم اقتصاد جديد .

ففي ليبيا ، لكي يقوم المثل الجماهيري للمجتمع الحر السعيد كانت هناك ضرورة ملحة ـ لايمكن الاستهانة بها ـ هي كيف نحول دون سرقة أموال المستهلكين من قبل المستغلين الذين يسعون علناً إلى السرقة وتكديس « الأرباح » . .إن الفاً وأربعمائة مليون دينار كل سنة على سبيل المثال ، كان السماسرة والسراق يعتبرونها أرباحاً ، وهي في الواقع مرتبات الذين يؤدون خدمة عامة في المجتمع ، وكان عليهم أن يدفعوها مقابل حصولهم على حاجتهم المعاشية الأساس . تلك الحاجات التي احتكرها بعض النصابين من التجار والسماسرة وحالوا بينهم وبينها ، فارضين إتاوة مالية عليها بحجة البحث عن الربح .. الأمر الذي يعد حصول المحتاجين على حاجاتهم في ظله مستحيلا دون حدوث عملية الاستغلال والسرقة لهم . وليس من سبيل للحيلولة دون وقوع عمليات الاستغلال والسرقة تلك إلا بالغاء علم الاقتصاد التقليدي ونظام المحاسبة التابع له .

ومعنى ذلك هو إلغاء كافة النشاطات الاقتصادية الخاصة غير الانتاجية باعتبارها مصدر ذلك الاستغلال .

فالسمسرة الحرة والمقاولات والتجارة الخاصة وما يماثلها من نشاطات اقتصادية غير إنتاجية تعد مرفوضة بشكل قاطع لضررها البالغ بالمستهلكين وأثرها السلبي على السلعة ، وبالتالي تأثيرها في انهيار الإنتاج وحدوث التضخم .

إن التجارة الخاصة هي نشاط استهلاكي غير إنتاجي . والتاجر ينصب اهتمامه على جلب البضائع ليعرضها بأسعار مضاعفة ، ولا يوجد أي مبرر لذلك . فالشعب أقدر على توفير البضائع ليستخدمها بسعر التكلفة دون أية زيادة في أسعارها .

وإذ يبيح النظام الرأسمالي التجارة الحرة التي لايمكن تقييدها بسبب سعي أصحابها إلى زيادة أرباحهم .. يكون قد أباح نشاطاً استغلالياً . وخلق ضغوطاً قاهرة على إنسان آخر مادياً ومعنوياً هو المستهلك الذي تم إفقاره ، وإلغاء حريته . إن ذلك لايتلاءم قطعاً مع المنطق الديمقراطى ، بل هو لا يتلاءم حتى مع الديمقراطية التقليدية الزائفة ، لأنه يمنح الحرية لفرد واحد ليقهر الأغلبية ويسلبها حريتها .

لكنهم يقولون بأنه حر وليس بأجير .. وهذا يكفي لاستمراره كمستغل .

والحلاقة التي هي مهنة تافهة جداً ، يعيش مزاولها على ما يتقاضاه مقابل حلاقته لشعر الآخرين . هو حر في الواقع لأنه ليس أجيراً ، ويستطيع أن يعمل أو يرفض العمل ، غير أنه فرد غير منتج .. فحالقو الشعر يشكلون مهنة استهلاكية غير منتجة تعيش بشكل طفيلي على حساب الآخرين ..

إن فئة من الكسالى والتنابلة تضاف إلى رصيد التخلف بالقبول بمثل هذه المهنة . وليس أمام المجتمع الاشتراكي ليتمكن من تحقيق التقدم إلا القضاء على جميع الفئات الاستهلاكية غير المنتجة . لأن بقاءها سيدفع بأعداد كبيرة من الناس إلى مزاولتها لبساطتها وسرعة مردودها وكثرة أرباحها ، فينحط المجتمع وينهار اقتصاده بتكالب كثير من الناس على مزاولة نشاطات اقتصادية سلبية كهذه تضر بمصلحة المجتمع .

استغلال .. أو أجرة

إن رفض النشاطات الخاصة غير الإنتاجية والغاءها ، لا يعنى على الاطلاق أن يتحرر المنتجون إذا ما استبدل نظام الاستغلال المعروف « بالمذهب الحر » بنظام الأجرة وملكية الحكومة المعروف « بمذهب ملكية الدولة » .

فحيث تصبح المصانع والمزارع الجماعية وجميع الحرف والمهن ملكاً للدولة وباشرافها .. ويكون جميع المنتجين في هذه المواقع الإنتاجية مجرد أجراء لديها تتسلم منهم الإنتاج وتسلمهم مقابله أجرة ، فان المجتمع في هذه الحالة يكون قد وقع في المحظور الذي هو « الأجرة » بعد أن حاول التخلص من الاستغلال .

والأجراء ليسوا سعداء ، لأنهم ليسوا أحراراً . فهم غير مطمئنين على مستقبلهم المربوط بأجرة يتحكم فيها غيرهم . ويكون من يتحكم فى أجرتهم سيداً لهم ، ويكونون عبيداً له . ولا شك أن كفاح الأجراء سيستمر دون توقف حتى تتحقق حريتهم ، أو يستشهدوا من

أجلها . فلابد أن يتحرر الانسان فوق الأرض لكي يكون سعيداً ، وإلا فليس هناك داع لأن يعيش . وتظل المسافة التي تفصل الأجراء عن الحرية أو الاستشهاد هي كلها زمن العبودية . وهو زمن مرفوض تنظم الجماهير صفوفها من أجل تدميره بالثورة الشعبية . فإما أن تنتصر الحرية وإما أن ينتصر الاستشهاد .. فليست الثورة بمفاهيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوى الخلاص من وضع العبودية . وحين يثور المطحونون بالعبودية ، فانهم يحققون خلاصهم النهائي بالنصر أو الاستشهاد .

إن الانتقال من رأسمالية الطبقة إلى رأسمالية الحكومة .. هو انتقال من عبودية الاستغلال إلى عبودية الأجرة . إنهما وجهان لعملة واحدة تنقلب عن أحد وجهيها إلى الوجه الآخر دون أن تتبدل حقيقتها ودون أن يتغير جوهرها .

ويعاني المستغلون والأجراء في ظل الوضعين معاً ظروفاً قاسية ومأسوية ، ليس إلى تحقيق سعادتهم في ظلها من سبيل لانهم يفقدون حريتهم ، وتسلط أدوات قهرية ودكتاتورية عليهم ، صاروا عبيداً حقيقيين ، رهنوا

حياتهم مقابل أجرة لأرباب عملهم أفراداً كانوا أو مؤسسات ، الأمر الذي يجعل انعتاقهم مستحيلا دون الخروج على الوضعين معاً وتجاوزهما عملياً وتطبيقياً . والعلاقة الجدلية القائمة بين المذهبين وتناقضهما مع مصلحة المنتجين أدت جدلياً – أيضاً – إلى إيجاد حل لهذه المعضلة يتمثل في النظرية العالمية الثالثة التي خلصت المنتجين من النطاق المضروب حولهم بتأرجحهم بين الاستغلال والأجرة فاجتازوا هذه العقبة نهائياً ، بالغاء الاستغلال وإلغاء الأجرة كليهما بحتمية تحقيقهم لمجتمع الشركاء .

شركاء لا أجراء

إن تدمير الاستغلال كان محفوفاً دوماً بالخوف من الوقوع في المحظور الخطير الآخر وهو الأجرة . فحين قامت ثورة المنتجين في ليبيا . سيطر المنتجون على المنشآت الإنتاجية من الناحية الادارية عن طريق مؤتمراتهم الشعبية الإنتاجية ولجانهم الشعبية الادارية التي كانت قبل ذلك تحت سيطرة ملاكها من الرأسماليين أو تحت سيطرة الدولة .

غير أن المنتجين الذين سيطروا على هذه المنشآت ، استمروا يتقاضون أجرة على إنتاجهم ، كما كانوا يفعلون من قبل دون أن يطرأ أي تغيير على وضعهم كأجراء . وقد تحجج المنتجون الذين لا يملكون وعياً علمياً ، بأن أجرهم أكبر من المقدار الذي سيعود عليهم من إنتاجهم فيما لو طبقوا نظام المشاركة في الإنتاج . في حين تعلل البيروقراطيون ، ليحولوا دون تطبيق نظام المشاركة هذا بأن عائد الإنتاج في ظل المشاركة سيكون صفراً ، بسبب انعدام الربح بشكل نهائي . وبهذا يكون الاقتصاد فاشلا وخاسراً بمنظور علم الاقتصاد الرأسمالي الرجعي . غير أن علم الاقتصاد الاشتراكي ، الذي يعتمد إشباع الحاجات كغاية لجميع أنواع النشاط الاقتصادي . يعتبر حرية العمال هي الأساس الذي تقاس به مصلحتهم ، ولا يعير اهتماماً لمقدار الكسب المادي الذي يحققونه في ظله ، كنظام ظالم وقاهر يطحن العمال بقيوده الثقيلة ، ويظل تحريرهم من قبضته هدفاً مقدساً دونه الموت . على أن جهد المنتجين هو الذي يحدد وحده مقدار الاشباع الممكن لحاجاتهم . بمعنى أنه حين يكون على المنتجين إشباع

حاجاتهم بشكل كامل ومثالي ، فانهم يزيدون إنتاجهم ويضاعفونه ليتمكنوا من ذلك بحيث لا يمكن إشباع الحاجات في ظل التقاعس أو في ظل عدم الإنتاج .

كما أن علم الاقتصاد الاشتراكي يعتبر وجود الربح في حد ذاته عملا شائناً وسرقة واضحة، ويرى النتيجة الصفر التي ينتقدها البيروقراطيون بناء على رؤيتهم الاقتصادية الرجعية المستخلصة من النظريات الاقتصادية التقليدية هي النتيجة الصحيحة الوحيدة لتطبيق اقتصاد اشتراكي علمي يعود فيه الإنتاج لأيدى أصحابه ؛ ليشبعوا عن طريقه حاجاتهم الماسة دون حاجة إلى أي نوع من الزيادة الخاطئة فوق سعر التكلفة ؛ لتعتبر بعد ذلك ربحاً .

وعلى هذا الأساس فان « النتيجة الصفرية » هذه التي تنتهي إليها العملية المحاسبية في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي العلمي الجديد ، لا تسمح إطلاقاً بوجود تراكم أو تركز في رؤوس الأموال ، كما أنها تستهجن وترفض السعي الحثيث الذي تواصله الشركات الاحتكارية والمتجاوزة للجنسيات ، والذي تمارسه الدول الرأسمالية لزيادة أرباحها

برفع أسعار المواد المصنعة ، وباحتكار المواد الخام واحتكار التقنية ، وباحتلال مصادر الطاقة ، وبالهيمنة على الشعوب الصغيرة والفقيرة والمتخلفة ، وبنشر القواعد العسكرية لغرض الهيمنة السياسية والاقتصادية ووضع الأمم في دوامة الصراع البربرى الذي لا يهدأ ، والوصول بالعالم إلى الانهيار الكامل ، وتدمير الحضارة الانسانية وإفناء الحياة على الأرض . كل ذلك من أجل السيطرة على السلعة وعلى أسواقها ليتمكن الامبرياليون من زيادة الأسعار ، وحرمان أصحاب الثروات الأصليين من إشباع حاجاتهم المادية ، وفرض التخلف ، جهلا وفقراً ومرضاً ، على جميع الشعوب .

إن الاقتصاد الرجعي الذي يبيح الربح هو الذي أوصل العالم المعاصر إلى مرحلة الامبريالية ومرحلة الاحتكار الشامل ، التي ينهار بسببها العالم المعاصر كله ، ويخضع من جرائها إلى مخاض عسير . قد يؤدى به إلى الهلاك الشامل إذا لم يتداركه المنتجون في العالم بتفجير ثورتهم ، وفرض نظام المشاركة في جميع المؤسسات الإنتاجية ، وأن يجعلوا

من «إشباع الحاجات» غاية وحيدة لجميع أنواع النشاط الاقتصادي ، لينتهي إلى الأبد كل نشاط اقتصادي يهدف إلى الاستغلال .

إن ثورة المنتجين ليست مجرد شعار ، إن هدفها هو تخليص المنتجين من الاستغلال ومن الأجرة . وهذا ما سيفجر الثورة الشعبية في العالم كله ليتخلص الناس من الاستغلال والأجرة ، فيصبحوا أحراراً وسعداء .. بعد أن يكونوا شركاء في الإنتاج .

إن الثورة الشعبية هي ثورة الجماهير الكادحة ، من أجل حريتها وتمتعها بإنتاجها . وستدافع هذه الجماهير عن ثورتها دون أن تكون في حاجة إلى أجهزة تقليدية للدفاع عنها .. كالشرطة والمباحث والجيش وغيرها . فالجماهير بدفاعها عن ثورتها ، إنما تدافع عن نفسها ، فليس ثمة نظام قاهر ، ولا طبقة مستغلة ولا فرد يتعالى على الجماهير .. بل إن الجماهير قد أصبحت حرة ، ملزمة بالدفاع عن الحرية والحفاظ عليها بشرط أن تكون حرية حقيقية تعيها جماهير الشغيلة وعياً عقائدياً .

ويظل تأجيج وعي الشغيلة إلى القدر الذي يكونون فيه قادرين على إدراك الأوضاع النقيضة للحرية من نماذج استغلال مختلفة ونماذج أجرة ، وليكون في إمكانهم الدفاع عن ثورتهم وتجذيرها علمياً وتطبيقياً ، هو أساس انتصار الشغيلة في ثورتها ، وأساس تحررها أيضاً .

الفلاحون

في علم الاقتصاد الاشتراكي الجديد ، يمكن للفلاح في المزرعة أن يملك إنتاج مزرعته ، وأن يتصرف فيه بالطريقة التي تتناسب مع مصلحته ، شرط ألا يكون قد استأجر غيره للعمل في المزرعة . وبشرط ألا يغفل حقوق الآخرين الذين لهم علاقة اقتصادية به من المحتاجين لانتاجه في إشباع حاجاتهم . وتظل ملكية الفلاح لمزرعته ملكية انتفاع قادر على التصرف بها بالشكل المناسب له ، دون أن يملك أحد الأرض ملكية رقبة .

إن الأرض ملك أفراد المجتمع ، ويملكها المنتفع للانتفاع بها ، فإذا تخلى عن ذلك سقطت حقوقه فيها .

ويصبح باستطاعة آخر أن يحوزها للانتفاع بها . فالفلاح الذي يحوز مزرعة دون أن يستأجره أحد أو يستأجر هو أحداً آخر ، يظل حراً في الانتفاع بها ، حتى يتخلى عنها بسبب تغيير نوع نشاطه مثلا ، أو بسبب عدم قدرته ، أو بسبب عدم حاجته . فيسقط تلقائياً حقه فيها . وتؤول لغيره لينتفع بها .

إن الفلاحة مهنة حرة . فإذا ما تناقضت مع مصلحة المجتمع الاشتراكي فان من حق هذا المجتمع أن يعالجها بالشكل الذي يراه مناسباً له .

لقد وجدنا أن التجارة حرة وكذلك الحلاقة . غير أنها مهن استغلالية وغير إنتاجية . كذلك فان السمسرة والمقاولات مهن حرة هي الاخرى . غير أن المجتمع الاشتراكي يرفضها باعتبارها مهناً استغلالية وغير إنتاجية . وعلى هذه القاعدة ، فإن أية مهنة سواء الفلاحة أو غيرها ، يتضح أنها استغلالية وغير إنتاجية ، فان المجتمع الاشتراكي ينتزعها من أيدي أصحابها ، ويحولها إلى نشاط اشتراكي إنتاجي للمجتمع دون أن يحول أصحاب هذه المهنة إلى

أجراء لدى الدولة ، لان ذلك يعني أننا وقعنا في مشكلة جديدة ، هي الأجرة . وبرغم أن الفلاح منتج ويختلف عن التاجر وعن المقاول والسمسار والحلاق ، الذين لا ينتجون شيئاً ، إلا أنه حين يزرع كيساً من الشعير وينتج عشرة أكياس ، فهو يستهلك خمسة منها ، ويبيع بعد ذلك الخمسة الأكياس الأخرى . وعملية البيع هذه تعيد التجارة إلينا كرة أخرى . ونقع في الاستغلال مجدداً بسعي الفلاح إلى استغلال المستهلكين بزيادة أسعار السلع الزراعية من أجل الحصول على أكبر قدر من الربح . وفي هذه الحالة لم يخرج الوضع عن المحظور الأول الذي هو الاستغلال .

بين المجانية والمقابل

إن المجانية قضية هامة وخطيرة ، كما أنها ليست مفهومة في ذات الوقت ، بسبب توجه النظم الاصلاحية ذات الحلول التلفيقية إلى نهج المجانية هذه ، في كثير من مجالات الخدمات ، كالتعليم والعلاج والمواصلات والكهرباء والمياه وغيرها .

وهي قد انتهجت هذه السياسة الاصلاحية التلفيقية بسبب عدم تمكنها من إيجاد حل جذري للمشكلات الاجتماعية . ويوضح اتجاهها هذا مدى التخبط والارتباك والتذبذب وضبابية الرؤية التي تعانيها هذه الأنظمة القاصرة فكرياً وعملياً ، فتعالج قصورها وانحطاطها بدغدغة نوازع الاستهلاك لدى الأفراد في محاولة للحفاظ على البقاء في السلطة .

إذ ليس هناك ما يبرر المجانية إطلاقاً . مادام كل فرد يأخذ عائد عمله دون أن يبقى منه شيئاً في الخزينة العامة للمجتمع . ولو كانت الضروريات هي التي يجب أن تكون مجانية ، فان الأكل واللباس مثلا أكثر ضرورة من كل تلك الأشياء التي يطالب بعض الناس بمجانيتها ، وبرغم ذلك فاننا لا نجد من يتجرأ ليطالب بمجانية الأكل واللباس .. وغير ذلك من الضروريات الأولية .

غير أن سياسة المجانية هذه ، ليست سوى عملية ترميم رأسمالية يقوم بها نظام إصلاحي تلفيقي بقصد الاستغلال ، وبسبب العجز في مواجهة المشكلات الحيوية

للمجتمع ، وعدم إيجاد حلول جذرية صحيحة لها . وعدم القدرة على إقناع الناس بالسياسة المتخلفة التي تنتهجها هذه الأنظمة على مختلف الأصعدة .

وعند هذه النقطة جاءت المجانية كممارسة للخداع والغش ، لتمرير السياسات الفاسدة ، وإلا فهل يستطيع أحد أن يجيبنا ، لماذا المجانية ؟

لماذا المجانية والجميع يعملون ويتقاضون رواتبهم ؟ من أجل ماذا يتقاضون هذه الرواتب ؟

أليس من أجل إشباع حاجاتهم !

عندما يعمل هؤلاء الناس ويأخذون مقابل عملهم . ماذا يبقى في يد المجتمع أو في يد أي أحد آخر ليقدم الخدمات لجميع الأفراد مجاناً ؟ !

من هو الذي سيتصدق على جميع الناس ، ومن أين له ، وقد نال الناس أموالهم ، دون أن يتركوا منها شيئاً ؟!

من هو الذي سيقدم الخدمات مجاناً وقد نال كل فرد إنتاجه دون أن يبقى منه شيئاً . إنه حين يطلب أحد الناس

خدمة مجانية فانها ليست كذلك بالنسبة للمجتمع بل هي بثمنها .

وحيث لم يبق في يد المجتمع أي قدر من المال فكيف يمكنه أن يقدم خدمة دون مقابل ؟!

إن المجانية تتحقق في حالة واحدة ، وهي عندما يعمل الجميع ويتنازلون عن إنتاجهم لصالح المجتمع ، عندئذ تكون خزانة المجتمع قادرة على تقديم جميع الخدمات دون مقابل .

إن المجتمع الاشتراكي لا يمكنه أن يؤاخي بين المجانية والمقابل ، فإما أن يتنازل المنتجون عن المقابل الذي يتقاضونه وإما أن يتحملوا ثمن الخدمات التي يتلقونها من هذا المقابل الذي يأخذونه على شكل راتب .

فالمجتمع الاشتراكي الجديد مبني على قواعد علمية وقوانين ثابتة لايمكن تجاوزها ، وإلا انهار البناء كاملا بل اننا لن نكون قادرين على فهم بنية هذا المجتمع ، وتحليل فكرته مالم نلم بهذه القوانين ، الماماً تاماً ، فكأى

مسألة جبرية أو هندسية يلزم لها استخدام قانون محدد للتمكن من معرفة نتيجتها ، كذلك يلزم الالمام بقانون المجتمع الجماهيرى ، وقواعده العلمية التي نتج عنها . وتلك التي ترتبت على وجوده ، من أجل مواجهة المعضلات العلمية التي تحتاج إلى تقديم حل لها ، وتقتضي معالجة خاصة في ضوء ذلك بحيث يستقيم وضعها مع البنية الهيكلية للمجتمع الجماهيرى .

ان المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية التنفيذية ، واللجان الثورية ذات المهمة التحريضية والترشيدية ليست منفصلة عن تدمير المجتمع التقليدي السابق على الدولة الجماهيرية . كما أنها لايمكن أن تنبثق عن نظام ليس جماهيرياً ، ومثلها في ذلك مثل مسألة المجانية والمقابل لايمكنهما أن يلتقيا معاً في ظل الاشتراكية . ولعل بعض الذين لم يستوعبوا قوانين المجتمع الجماهيرى سيفاجأون إذا الغى المجتمع الجماهيري مجانية التعليم مثلا . وسيعتبرون ذلك – في وسط استغفال شديد – نكسة حقيقية وردة كبيرة في اطار التعليم ورعاية الدولة له . ربما لأنهم سيرون

في ذلك توجهاً رأسمالياً مناقضاً للاشتراكية بمفهومها التقليدي الاصلاحي . فيتخذ مثل هؤلاء مواقف عاطفية خاطئة . مناقضة للعلم الاشتراكي وفقاً للمجتمع الجماهيري ومناقضة لنظام الشركاء الأحرار المسؤولين بأنفسهم عن إشباع حاجتهم .

إن استيعاب القوانين التي قام عليها المجتمع الجماهيري سيجعل أى ثوري يتساءل بالحاح من أين جاءت المجانية ؟ فحين يكون المجتمع اشتراكياً جماهيرياً فلا وجود للمجانية . لأن المجانية من طبيعة النظام الرأسمالي ، وشي برنامج مخدر من برامج الأنظمة الاصلاحية ذات الحلول التلفيقية .

إن الدليل على التلفيق الواضح فيها أنها تقدم بالمجان أشياء تافهة وأخرى هامة نسبياً . غير أنها لا تقدم مجاناً ماهو أهم من كل الأشياء إذ إن الضروريات الأساس للانسان ليست مجانية .

فالطعام والسكن واللباس والمركوب . تلك التى

لا يستطيع الانسان آن يعيش بدونها . يطلب من محتاجيها تسديد أثمانها مضاعفة في بعض الأحيان خاصة حين يتحكم فيها الاستغلاليون من السماسرة والتجار والمقاولين .

وحين تكون المجانية مفيدة ونافعة . يجب أن تكون شاملة أو تحوى على الأقل الضروريات الملحة للانسان . وعندها يجب التنازل عن المقابل . ليتمكن المجتمع من تعميم المجانية .

وبهذا نصل إلى الأطروحة التي أكدناها مراراً وهي ضرورة التخلص من الأجرة . ولابد إذن – ترتيباً على ذلك – من التخلص من المرتب لكي نصبح أحراراً ، فحين ننتج مجاناً ، لا نكون بحاجة إلى رواتب، ما دامت حاجاتنا متوفرة مجاناً .

أما إذا كنا نتقاضى رواتبنا ، فليس أمامنا إلا أن نسدد ثمن الدواء والتعليم وتذكرة الحافلة وقائمة الهاتف ومستحقات الكهرباء والمياه وكل مستلزماتنا . إذ أن المال لا يأتي من مصدر سحري ، وليست ميزانية

المجتمع إلا إنتاج أفراده فقط . إن النجاح في هذا الأمر يعني أن انساناً جديداً قد بنى نفسه وفق أسس المجتمع الجماهيري الجديد .

عالم جديد

إن عصر الرقيق لا يمكن أن يكون قد انتهى ما دمنا نرى حتى يومنا هذا عشرات الملايين من الأجراء الذين يسحقهم أرباب العمل ، النائبون عن الاقطاع . إن العبيد الذين يعانون ظلم أسيادهم ، ويخضعون في ضروريات حياتهم لغيرهم ، ليسوا إلا طبقة واحدة مستمرة البقاء لم يتغير فيها إلا اسمها ليصبح في عصرنا « عمال الأجراء » . حتى إذا قضي ذات يوم على الأجرة وتحرر العمال من جورها ، أمكن يومئذ القول بأن هذه الطبقة قد انتهت .

بعد كل ما قدمناه ، يحق لنا أن نتساءل بجدية إلى أين تقودنا الأطروحات العلمية في الكتاب الأخضر ؟ .

إذا بني هيكل المجتمع الانساني وفق النظرية الجماهيرية

وتكيفت النشاطات الاقتصادية بمقتضى ذلك ، بحيث أصبحت كل النشاطات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات، وقام أفراد المجتمع الجماهيري بنشاطات اقتصادية أشبعت حاجاتهم .. فأى لون تكون علاقات الأفراد ببعضهم في ظل هذا المجتمع ؟

كيف تشكل المثل والقيم الاجتماعية وكيف تتم مراعاتها ؟ !

كيف يكون نظام الأسرة ونظام التعليم وقضية الدين ؟

إن ذلك كله سيكون جديداً بلا شك وتكون صعوبته في أنه جديد ، ويختلف جذرياً وكلياً عما يسود الآن حياة البشر المعاصرين .

إن المجتمع الجديد .. سيكون صورة جديدة لا عهد للانسان بها . ولقد حدثنا التاريخ عن الماضى وعن المجتمع البدائي بالتحديد ، حيث كانت الأسرة تحرث الأرض وتزرعها ، وتربي فيها الحيوانات لتستخدم أصوافها وشعرها

وجلودها ، وتحقق من خلال ذلك اكتفاءها الذاتي . إن كل أسرة آنئذ كانت تنتج طعامها وملابسها وبيوتها ذاتياً ، بل تجد في يدها ما تتفضل به من الفائض على الضعفاء وعابري السبيل وغير ذلك مما تجب مراعاته وفق مفاهيم ذلك المجتمع البدائي .

وإذا تجاوز البشر ذلك المجتمع البدائي ، وتكون مجتمعنا المعاصر على أنقاضه ، فان حياتنا ستكون لها صورة مختلفة فيما لو نجح مجتمع عصري في القيام بنشاطات اقتصادية يتماثل غرضها مع المجتمع البدائي في أغراضه الاقتصادية . فكيف يكون شكل مجتمع عصري تكتفي فيه الأسرة ذاتياً ؟

هل يحتاج بلدية ودولة ؟ وأن تكون لهذه الدولة حدود مفتوحة أو مغلقة ؟

وكيف يكون شكل هذا المجتمع إذا كانت بقية العالم مازالت في وضعها التقليدى من حكومات وجيوش وصراع على مصادر الطاقة ؟ بل لنقل أي مصير للعالم ، إذا لم يتجه نحو تحقيق النظام الجماهيرى ، أي مصير ينتظر الانسان ؟!

إن مفكرى الانسانية ملزمون بإيجاد اجابات لكل معضلة من هذه المعضلات ، وتحويل إسهاماتهم إلى منهج علمي يتلقاه مثقفونا بدل تلك الترهات التي أودت بحياة الانسان إلى الجحيم .. إن هذا هو الأمل الوحيد .


شروح الكتاب الأخضر
10
الجدل
وقوانين
الصراع

الجدل وقوانين الصراع

جدلية الصراع

لقد كان للتجارب الانسانية في مضمار الكفاح من أجل الحرية والتقدم الفضل الأول في صياغة مجمل الأفكار الدقيقة والشاملة التي احتواها الكتاب الأخضر . فهو يعتبر حلاً أكيداً للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث إنّه نتاج جدلي للمعاناة التاريخية التي كابدها الناس عبر العصور في هذه الحياة .

لقد أنتج الناس أفكاراً عملية وأخرى نظرية في أثناء معالجتهم لمشكلات الحياة اليومية التي وجدوا أنفسهم في مواجهتها ، ثم ما لبثوا أن طوروا أفكارهم هذه بأخرى أفضل منها ، أعمق وأشمل .

وهكذا ينتج عن تراكم المعلومات وتطور الفكر قدرات جديدة على استيعاب المشكلات، وفعالية ملحوظة في معالجتها. وباعتبار أن الفكر إنجاز مادي لا يصدر عن فراغ كأي مادة، فان لأفكار الكتاب الأخضر مصدرها الواسع والغني في نضال البشر عبر الحقب من أجل تطوير وسائلهم لإيجاد حياة أفضل وأرقى وأسعد.

« وهكذا أنتجت التجارب التاريخية، تجربة جديدة كتتويج نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته وتحقيق سعادته بإشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له، ووضع حد نهائي للطغيان، وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً ».

ولا يملك الناس أمام هذه التجربة الجديدة إلا التسليم بعمليتها وصدقها فهي تلح على عقولهم إلحاحاً شديداً يتزايد كل يوم، ويعصف بكل رغبة في مقاومتها وإنكار صحتها، لأنها تطور طبيعي لحياة الإنسان يفرض نفسه وفق قاعدة جدلية واضحة مؤداها : أن الصراع بين المتناقضات مستمر دون توقف حتى تترسخ العلاقة السليمة التي يضعها الإنسان ويقبلها .

وحيث إن العلاقات التي تسود العالم هي علاقات خاطئة غير قابلة للبقاء بسبب اصطدامها مع طموحات الإنسان ، وبسبب رفضه لها رفضاً جذرياً يؤدي حتماً إلى صراعه معها . وهكذا يوجد الصراع في اللحظة التي توجد فيها علاقات ظالمة لا يقبلها الناس . وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور حل .

إن إهدار حق طرف في المجتمع وممارسة الهيمنة عليه ، أو محاولة طرف في المجتمع الاستئثار بالامتيازات المتاحة هي قواعد اجتماعية خاطئة تثير الصراع بين أطراف اجتماعية متناقضة المصلحة وبالتالي متناقضة الإرادة .

كما أن محاولة مقاومة التطور الاجتماعي ، وكبت إرادة التغيير وكبح نوازع الابداع تعد قواعد اجتماعية ظالمة خاطئة تدفع إلى نشوب صراع لا ينتهي إلا بانتهائها ، وترسخ بديلها الذي يقبله المجتمع مقتنعاً بصحته .

ومن هنا يتضح لنا أن حدوث الثورة ، وتحقيق عمليات التغيير التي تليها ليسا إلا حلاً لمشكل ينجم عن وجود علاقة جدلية بين إرادات بشرية متناقضة اندفعت إلى الصراع فيما

بينها بهدف القضاء على أحدها وإفنائه ليفسح المجال للآخر على حسابه .

إن تفجر الصراع ضد القواعد الظالمة في المجتمع البشري ليس شبيهاً باشعال عود الثقاب يتقد لحظة ثم ينطفىء إلى الأبد ، بل إنه يتقد أبداً حتى في تلك اللحظات التي يتخيل فيها المراقب أن الصراع معدوم استناداً إلى ملاحظة مظاهر الهدوء التي تسود مجتمعاً يرزح تحت وطأة القواعد الظالمة . فالناس لا يقبلون الظلم ولا يخضعون له ولكنهم لا ينفجرون في وجهه كل لحظة وإنما لذلك قانونه وقواعده العلمية التي تجب دراستها بتمعن ودقة .

إن معطيات عالمية وتاريخية أدت إلى صياغة النظرية الجماهيرية في الكتاب الأخضر فتحقق الحل النظري الذي سعى الانسان عصوراً طويلة من أجل الوصول إليه . والذي بظهوره اعتبر المجتمع الجماهيرى نفسه على هذه القاعدة نتيجة جدلية لوجود علاقات ظالمة تسود الحياة الانسانية أدت إلى صراع فكري وعملي أنتج في نهاية مطافه الحل الطبيعي المطلوب .

ولقد انصب العمل العلمي في الكتاب الأخضر على

استخلاص النتائج واستنتاج القوانين العلمية من مخاض إنساني تاريخي امتد منذ بدء الخليقة حتى اليوم الذي صدر فيه الكتاب الأخضر فظهرت مقولاته وتحليلاته كحصاد تاريخي لموسم من المعاناة والتجارب والمجهودات التي بذلها الانسان في مجالات حياته المختلفة ، وفي ميادين نشاطه المتعددة ، تراكمت فوق بعضها حتى أوجدت وضعاً قابلاً للتغيير بحسب عدد من المعطيات التي تشكل أسباباً كافية لإفراز نتيجة منطقية صحيحة هي ما نسميه «الحل الجدلي» للمعضلة موضوع الصراع .

إن الرجعية والتقدمية يتناقضان جذرياً شكلاً ومضموناً ، فكلاهما يعتنق أسلوباً علمياً في التحليل يختلف عن الآخر ، وكلاهما ينتهج اتجاهاً عملياً منافياً للآخر .

ففي حين تدافع الرجعية عن الاستغلال وتحاول الحفاظ على الركود العلمي بالقضاء على الحيوية الفكرية وبتدمير الحرية ، فتتجه بذلك اتجاهاً يدعم التخلف والجهل والعسف ، وينحو بالمجتمع منحى تراجعياً يقاوم التغيير والتطور ، فان التقدمية تقاتل من أجل العدل والمساواة وتحاول حث

المجهودات الانسانية من أجل تحقيق ما يجب أن يكون عليه الوضع الأمثل الجدير بالانسان ، بالقضاء على الاستغلال ، ومقاومة التخلف والجهل والعسف ، وتنحو بالمجتمع الانساني منحى تطورياً تصاعدياً يدعم التغيير إلى الأحسن ويحقق الطموحات الانسانية في الحرية والسعادة .

ومن هنا يصطدمان نظرياً وعملياً على شكل صراع مؤثر تخوضه إرادتان متناحرتان جدلياً يؤدي في النهاية إلى زوال الوضع القائم وظهور الحل . وعلى هذه الوتيرة يمكن قياس جميع الظواهر التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعرفة نشوئها وتلاشيها ، ومعرفة أسباب رسوخها أو فنائها . ففي العالم المعاصر حيث تسود علاقات الظلم والتخلف والرجعية يبرز تناقض عميق بين عدد من الإرادات يدفع إلى إرادة صراع يحتدم كلما اشتد الوعي بالواقع لدى الناس .

وفي مرحلة عليا من الوعي يظهر الحل . ويصبح تحقيقه مجرد قضية إمكان . فإما أن يتحقق برغبة الجميع وتسليمهم لإرادة التغيير وتقبل الوضع الجديد ، وإما أن يفرض الوضع

الجديد نفسه بالثورة التي تحدث في ظل هذا الوضع بتخطيط وقصد المنفذين الواعين بالأسباب والنتائج .

وحتى لو فشل عدد من المحاولات التي تهدف إلى تطبيق الحل ، فان السعي لتحقيقه لا يتوقف ما دام الوعي بضرورته قائماً ، ويستمر الوعي بضرورته قائماً ما استمرت المعطيات الموجبة لذلك في حياة الناس اليومية .

إن الحتمية في التغيير جدلياً هي القابلية المنطقية لتحقيق الحل الصحيح الذي تتطلبه معطيات الواقع الاجتماعي . أما تحققه فعلاً فيخضع لقرار انساني بالتنفيذ غير أن وجود قرار انساني بالتغيير لا يحدث دون توفر الأوضاع القابلة لإحداثه .

وليس أمام أي باحث في العلوم الانسانية إلا تبيان الضرورة التي تلزم عن الحاجة إلى إحداث بديل للوضع القائم . ويبقى تحقق البديل — مكاناً وزماناً — متوقفاً على قرار يتخذه الناس مدفوعين بعدد من الضغوطات الفكرية والنفسية والواقعية . ويتبين أن قرار التغيير خاضع لمستوى الوعي والثقافة ، وعلى علاقة وثيقة بالظروف الحياتية التي

يحياها المجتمع الانساني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

إن التاريخ الانساني يوضح بجلاء تام ، أن مراحل تاريخية معينة تطلبت إحداث تغيير في بنية المجتمع ، وحين لم يحدث التغيير – بسبب عدم قيام الناس به – لم تنته الحاجة لوجوده ، فكان أن تحقق عبر مراحل أخرى أطول ، حين توفر له الجانب الانساني من شروط إحداثه .

كما أن مراحل تاريخية أخرى كانت غامضة ، لم يكن وضعها جلياً بالنسبة لدارسيها ، لم يفاجأ أحد بحدوث تغييرات عميقة فيها ، حين أدرك دارسوها توفر الشروط اللازمة لإحداث تلك التغييرات الجذرية فيها ، وفي مقدمة هذه الشروط توفر الجانب الانساني القابل للتغيير والقادر عليه.

المرحلة البدائية

ولو طبقنا هذه الجدلية وقوانين الصراع على تاريخ العالم لرسمنا لوحة أشد وضوحاً لما نعيشه اليوم من علاقات معقدة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . نتمكن من خلالها من معرفة نشأة المشكلات التي يعانيها

العالم المعاصر وصيرورتها ، وماسوف تنتهي إليه مستقبلاً من أوضاع سيكون على البشر معايشتها رافضين وراغبين .

وأولى هذه المراحل التاريخية ما نسميه بالمرحلة البدائية .

فالبداية التقليدية – لدارسي التاريخ – تنطلق دائماً من افتراض مرحلة بدائية سماها بعضهم – بكل قطعية لامبرر لها – (الشيوعية البدائية) اعتبرت نقطة البدء في التاريخ البشرى ، غير أن معلوماتنا عن هذه المرحلة تبين أن الجماعات البشرية فيها لم تكن منظمة إطلاقاً . لم تنشأ بينها بعد علاقات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معقدة . أو على الأقل لم توجد علاقات اقتصادية واضحة المعالم . فهي مرحلة بدائية لم يتحدد فيها بوضوح أي نوع من علاقات الإنتاج أو نماذج الاستغلال التي يمكن وصفها بأنها نظام . حتى أن إطلاق اسم « نظام الشيوعية البدائية » أو « الشيوعية الأولى » يعد خطأ في التصور وتجاوزاً بعيداً في التحليل لاشك فيه . لايدعمه إلا الخيال المجرد . حيث إن ظهور تصورات محددة ، عن الشيوعية أو الاشتراكية أو الرأسمالية أو الفوضوية أو غيرها قد تأخر حتى تنظمت المجتمعات

البشرية ، وتحددت قوالبها الاجتماعية بوضوح أكثر . نتجت عنه علاقات إنتاج تتحكم في الأفراد والجماعات تفجر الصراع بسببها بين الطبقات فلاينطبق التصور الذي يقدمه المحللون الشيوعيون عن المجتمع الشيوعي على هذه المرحلة البدائية التي لايجوز نفي وجودها من الأساس دون دليل علمي . حيث يرسمون صورة واضحة لمجتمع شديد التنظيم ، يتمتع بقواعد ثابتة في سلوكياته جملة ، ويضع لكل قاعدة منها شروطاً ، الأمر الذي لايتوفر في مرحلة بدائية خالية من العمق والتعقيد . مع إمكان التسليم بوجود أساسات ساذجة وأولية للشيوعية أو الاشتراكية أو الرأسمالية أو الفوضوية أو غيرها ، يمكن أن نجدها في الحياة البدائية التي عاشها الانسان البدائي تلقائياً دون تخطيط . فقد تكون إحدى الجماعات البدائية عاشت حياة شبيهة بالمشاعية . في حين عاشت جماعات بدائية أخرى حياة تشبه الرأسمالية أو الاشتراكية أو الفوضوية أو غيرها ، مع تأكيد أنها أشباه بدائية خالية من القصد والتعقيد .

غير أن التاريخ لم يتوقف عند تلك المرحلة البعيدة ، بل استمر حتى يومنا هذا في حالات صراع بين متناقضات تزداد

تعقيداً كل يوم . وفق جدل يتصاعد هو الآخر بحسب ازدياد تعقد أطرافه . واتضاح تمايزها بعضها من بعض .

وهو أمر يفترض ازدياد الوعي الفكري للجماعات البشرية مما يسهم بشكل مباشر في تأجيج الصراع بين إرادتهم ليفضي به حتماً إلى حل جديد .

الجدل والتاريخ السياسي

مر المجتمع الانساني بمستويات وعي مختلفة . كان لكل منها شكله السياسي المميز والمختلف عن غيره . فقد قدر لنا أن نعرف من خلال دراستنا للتاريخ السياسي أن البشرية قد عرفت عصوراً طويلة من الاستبداد الشخصي الذي يقوم به أفراد ، يعتبر الواحد منهم إلهاً أو نصف إله يتحكم في البشر تحكماً مطلقاً ، دون أن يصدر ضده اعتراض ما من أيٍّ كان . لقد كان من حق الفرد المستبد إصدار أحكامه وقراراته دون الرجوع إلى أية قاعدة أو قرينة أو دليل باعتباره ظلاًّ لله على الأرض ، باعتباره إلهاً ، أو باعتباره أذكى الناس وأحكمهم وأقدرهم

وأشجعهم إلى آخر تلك الصفات التي تبرر له اتخاذ قراراته عشوائياً ، دون السماح بصدور اعتراضات ضدها ، غير أن ذلك صار أمراً سخيفاً الآن ولم يعد يقنع أحداً ، برغم أنه لم ينته ، فما زالت مظاهر عصر الاستبداد الفردي ماثلة في كل مكان إلا أنها انتقلت إلى طور جديد أكثر اقناعاً . فقد ارتفع وعي الناس قدراً يمكنهم من اكتشاف فساد القاعدة التي تمَكَّن على أساسها فرد واحد من السيطرة على المجتمع ، فنشأت المعارضة ضد سلطته غير المحدودة ، ولم يكن أمامه من سبيل إلا التنازل عن بعض امتيازاته واختصاصاته ، ليتمكن من الحيلولة دون الانفجار الذي قد يفقده كلَ شيء . وهكذا عرف العالم هذا التطور الجديد الذي يتم فيه اختيار عدد من الأفراد ، هم طليعة طبقة قوية لتشارك الفرد الدكتاتور بعض سلطاته . وقد كانت هذه الطليعة عبارة عن مجلس برلماني أو حكومة من حزب طليعي ينجح في الانتخابات ، أو جماعة مستشارين يستعين بهم الحاكم المطلق لاسكات الأصوات التي قد تسمه بالظلم والفردية والقمع والدكتاتورية .

إن المرحلة الثانية هذه عبرت عن عصر كان مستهجناً فيه قيام فرد واحد بحكم الجماعة والهيمنة عليها ، فتحايل هذا الفرد على الجماعة بمشاركة نخبة له في بعض امتيازاته ليتمكن من الاستمرار في تسلطه على المجتمع وحكمه للجماهير الشعبية المقهورة بالاستغلال والعسف والتضليل .

غير أن عقل الناس لم يتوقف ، وازداد وعيهم بما مكنهم من إدراك حقيقة عصر النخب والصفوة الطبقية ، فنشأت المعارضة القوية للحكومة البرلمانية والحزبية ، حتى بعد تطورها ، لتصبح حكومة جبهوية عريضة يشارك فيها أغلب النخب والصفوة من الطبقات السيدة في مجتمع العسف والاستغلال التقليدي المعروف .

فمثلما انتقل وعي الناس من مرحلة الفرد الإله ، إلى مرحلة النخب والصفوة ، تحقق تجاوز هذا العصر الأخير أيضاً . ومن مظاهر تجاوزه أن جبهة الحكم تزداد اتساعاً وكذلك جبهة المعارضة للحكم . واشتد الصراع بينهما حتى أنهما تزاحمتا على اجتذاب الأفراد العاديين البسطاء في الشارع باستخدام مختلف أساليب الدعاية

والاغراء والتضليل ، مما زاد آلياً في وعي الجماهير الشعبية التي لم تعد تكتفي بمجلس النواب ، أو بجبهة حكم عريضة من عدد كبير من الأحزاب . ولم تعد تكتفي باستشارتها في مهرجانات الاستفتاء التقليدية التي تقام وتنفض بغرض تمرير البرامج المعادية لها في ظل ضجيج مطبق من الدعاية والدجل والتزييف .

إن الجماهير الشعبية في جميع أنحاء العالم تخرج الآن من بيوتها لتحتج وترفض هيمنة جبهة أو جبهات على السلطة . وسيستمر رفضها ويزداد يومياً حتى تصل بنفسها إلى السلطة .

لقد كان النظام السياسى في المرحلة الأولى ملكياً أو امبراطورياً ليتناسب مع التقديس الكبير لشخصية الملك أو الامبراطور التي يكتسب الناس مبرر وجودهم في خدمتها والتفاني في الاخلاص لها .

أما في المرحلة الثانية فقد كان النظام السياسى جمهورياً ليتناسب مع سيطرة جمهور من الطبقات القوية على السلطة .

يتكون من نخبة أو طليعة أو حتّى عدد من النخب والطلائع الطبقية التي تحكم الشعوب حكماً ديكتاتورياً يمارس العسف والاستغلال .

أما في المرحلة الثالثة فإن وصول الجماهير الشعبية إلى السلطة وسقوط كافة الأدوات التسلطية عن كاهلها يؤدي إلى قيام الجماهيرية كنظام سياسي يناسب تحرر الجماهير وسيادتها على كافة مقدراتها المادية والمعنوية .

إن التاريخ السياسي يعلمنا بأن كثيراً من رواسب المراحل السياسية السابقة ما زال حياً في حياة الناس . فحتّى يومنا هذا ما زلنا نرى أفراداً مقدسين يحكمون بنظرية التفويض الإلهي على الرغم من انقضاء العصر الذي كان الناس يصدقون فيه وجود ميزات خاصة تتوفر في أشخاص الحاكمين دون سواهم . كما أن عصر النخب والصفوات قد ولى هو الآخر ، غير أن مظاهره ما زالت باقية كرواسب سياسية واجتماعية يصعب على الناس التخلص منها بسبب استخدام القمع من أجل حمايتها والحفاظ عليها من قبل النخب الجمهورية المعادية للجماهير الشعبية .

بل إن كثيراً من مظاهر العصرين – الفردي والنخبوي– قد تم دمجها بحيث أنتجت نظماً خليطاً من سيطرة الفرد ومظاهر العصر البرلماني والانتخابي . فالملكية البرلمانية والجمهورية الديمقراطية أو النيابية ، وحتى تلك الأنظمة الفاشية التي توجهها عصابات أو أفراد مجانين .. تتركب جميعها – كأنظمة سياسية – من هيكل سياسي موحد فيها جميعاً ومن قواعد ومبررات سياسية واحدة . غير أن ذلك لن يحول دون سقوطها تحت أقدام الجماهير الشعبية .

الوضع الراهن

فلو طبقنا هذا الجدل المتصاعد على الأوضاع السياسية العالمية الراهنة لوجدنا أن الظروف التي خلقت النظام الرأسمالي هي التي أدت إلى شطر نصفه ليصبح نظاماً ماركسياً ، غير أن غالبية البشر يقعون خارج النظامين معاً ، فدول العالم الثالث – وهي دول نامية يتركز فيها ثلاثة أرباع البشرية – ليست رأسمالية ولا ماركسية في غالبيتها على الرغم من انضواء بعضها تحت طائلة أحد النظامين. ولقد كافحت شعوب هذه البلدان كفاحاً طويلاً ضد الاستعمار الرأسمالي

ـ الذي كان يحتلها ويمارس استغلالها واستعبادها ـ من أجل مطلب سياسي هو الاستقلال عن المحتل الأجنبي ، وحين حازت استقلالها السياسي اكتشفت التناقض بين إرادتها وإرادة الاستعمار الرأسمالي ، فتحكمت في علاقتها به قوانين الصراع التي تعمل في ظل وجود المتناقضات على مسرح واحد .

ويمكن وصف ذلك جدلياً بأن هذه البلدان من خلال صراعها مع الاستعمار الرأسمالي صارت الرأسمالية مرفوضة لديها بسبب معاناتها الشديدة من جرائها . ولكنها في نفس الوقت لم تقبل الماركسية كحل لمشكلاتها . وهي حين أرادت التحرر من الاستعمار الرأسمالي دأبت على تطوير أوضاعها برفع مستوى المعيشة لسكانها بسلسلة من الإجراءات الإصلاحية التي تقرب الفوارق بين الطبقات . وقد أدى ذلك إلى قيامها بتأميم المؤسسات الأجنبية التي تعمل في بلادها. كالشركات والمصارف وغيرها وهو الأمر الذي يعد تكملة للاستقلال السياسي . ويفهم خطأ بأنه توجه اشتراكي ، في حين أن التأميم ليس سوى تحرير الممتلكات الوطنية من

السيطرة الاستعمارية الأجنبية .

وهو وضع لاعلاقة له بالاشتراكية ، حيث إن الشركة المؤممة قد تقع في يد الرأسمالية المحلية فرداً كانت أو دولة لتعمل على استغلال الكادحين مثلما كانت قبل تأميمها .

إن إجراءات إصلاحية مثل هذه ، ليست حركة تغيير جريئة تؤدي إلى إزالة النظام الطبقي القاهر الجاثم على صدور الكادحين ، ولكنها مجرد تلفيق يحاول التقليل من حدة التفاوت الصارخ بين الطبقات .

وتنتهج هذه السياسة الإصلاحية التلفيقية دول تسمي نفسها اشتراكية ، إذ تعلن عن هويتها إعلاناً ، في حين تنتهج أساليب تلفيقية متجنبة الحلول الجذرية الصحيحة لمشكلاتها ، وعازفة عن الانضواء إلى أحد القطبين العالميين الكبيرين اللذين يشكلان طرفي المعادلة الجدلية ، حيث يقف الرأسماليون في أقصى اليمين مرتكزين على قواعد ثابتة تستند إلى مبدئهم العتيد « دعه يعمل . . دعه يمر » الذي يعني حرية الاستغلال والكسب بلا حدود. وحيث يقف الماركسيون في أقصى اليسار التقليدي مرتكزين على

مذهب عملاق من الناحية البنيوية يمنحه وجود الرأسمالية قوة . فهو يكتسب مبرراته من وجود نقيضه ، فيتمكن من تقوية نفسه وتحدي خصمه . وإذ يشكل النقيض خطراً على نقيضه فانه في نفس الوقت يشكل مبرراً لوجوده ، ويكتسب النظامان جاذبية وبريقاً من استنادهما إلى قوة اقتصادية وعسكرية عملاقة في العالم ، حيث يتقاسمان الكرة الأرضية بحلفيهما العسكريين السياسيين اللذين بنيا بغرض إدارة صراع يحتدم على مستوى العالم كله . وإن الخوف والقلق يخيمان على البشر من جراء احتمالات تفجر الصراع بشكل أشد . وتخشى الأنظمة الإصلاحية التلفيقية خصوصاً مغبة تفوق أحد الخصمين ، حيث يقع العالم كله في ظل العملاقين مما يدفعه إلى الاقتراب من أحدهما للاحتماء به ودرء خطر الآخر .. وهو الأمر الذي لجأت إليه دول عديدة من العالم الثالث . وجدير بالملاحظة أن أنظمة إصلاحية عديدة من العالم الثالث تذوب بفعل هيمنة النظامين وجاذبيتهما وبفعل إفلاسها العقائدي ، فيصبح بعضها رأسمالياً وبعضها الآخر ماركسياً ، حيث تلجأ إلى الأخذ بمقولات جاهزة في محاولة منها للحفاظ على بقائها واستمراريتها التي لا تستطيع ضمانها

بحل تلفيقي مؤقت سرعان ما يفقد بريقه ومبرراته لتجتاحه الثورة قاذفة به إلى عالم العدم والنسيان .

إنه المصير المحتوم لأنظمة العالم الثالث تلك التي تحاول أن تصمد للضغوط الموضوعية فلا تتكيف ، بل تتمحور في أحد طرفي المعادلة الجدلية . وتستمر تلفق اقتباساتها منهما معاً دون أن تكون طرفاً بديلا منهما ،أو دون أن تشكل نقيضاً جدلياً مكافئاً في الصراع لهما .

وهكذا يتحدد الصراع جدلياً بين نقيضين لينتج من خلاله الحل الثالث الكامن جدلياً فيهما . ويتولد هذا الحل ، إضافة للجدل القائم بين النقيضين كنتيجة لعدد من المقدمات التي تكون أطراف المعادلة الجدلية . وانطلاقاً مما تقدم ، يصبح بامكاننا رسم لوحة واضحة للعالم المعاصر ، وتوضيح الأوضاع الراهنة المعاشة بصورة علمية جداً .

ولان الرأسمالية تناقض الماركسية ، تبقى مشكلات الانسانية المزمنة تبعاً لذلك دون حل . فلو استعضنا عن ذلك التناقض بالمعادلة الآتية :

(2 × 2 = ؟) ، نرى أن فيها طرفين متناقضين دون تبيان النتيجة التي لايمكن أن تكون اعتبارية هنا . فنتائج المعطيات المتوفرة في هذه المعادلة أصلا لابد أن يكون (4) بدلا من إشارة الاستفهام المعبرة عن الغموض والتي قد تعني أيّ شيء ، فالنتيجة لايمكن أن تكون إلا (4) إذ لامجال للخيال أو الوهم أو الافتراض .

ولا مجال أيضاً لأن نتساءل موضوعياً عن مسألة الاختيار العلمي والعقائدي بين الرأسمالية أو الماركسية أو الحل الثالث ، لأن ذلك يعد جهلا بالمنطق الصحيح الذي ترتب على القانون الجدلي ، حيث إن حتمية تحليل الأفكار الرأسمالية والماركسية لابد أن تنتج لنا « الكتاب الأخضر » ، إذ من غير المفيد اقتصار التحليل على مساوىء النظامين ومزاياهما بشكل أكاديمي بحت دون محاولة الوصول إلى نتيجة هذا التحليل التي ستكون حتماً المجتمع الجماهيري .

إن الرأسمالية نظام يقوم على « الحرية » بمبدئه البراق « المنافسة الحرة » التي تستخدمها حجة في وجه النقد

الموجه ضدها .. فالرأسمالية ترى أنها قد منحت الحرية للضدين معاً . فهي لم تجبر العبيد على العبودية ، ولكن القواعد الطبيعية أدت إلى انتصار السادة عليهم . فالغنى والفقر مسألة طبيعية ، والأغنياء هم أولئك الحذاق والأذكياء الذين تمكنوا من استغلال غيرهم وانتهاز الفرص التي أتيحت لهم . والفقراء ليسوا مجبورين جبراً على الخضوع لهم ويمكنهم المقاومة ، لعل القواعد الطبيعية ترحمهم فتحمل بعضهم إلى مصاف أسيادهم الذين قد يهبط بعضهم إلى مصاف العبيد .

إن النظام الرأسمالي يتبجح كثيراً بحرية مزعومة منحت للضدين معاً . فهو لايتدخل في أسعار السلع التي يجب أن تحددها القواعد الطبيعية ، فقاعدة العرض والطلب والندرة والوفرة هي المسؤولة عن مثل هذه المسألة وإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يلحق أضراراً بالغة بالنظام الاجتماعي ويشل عمل القواعد الطبيعية .

غير أن أي محلل يستطيع أن يصل بسهولة إلى أن مبدأ « المنافسة الحرة » يقود إلى نتيجة حتمية واحدة ، هي

سقوط غير القادرين على المنافسة وبقاء القادرين عليها ، أي ظهور نظام طبقي يسوده الرأسماليون الذين تحكموا في المال. وأخضعوا لمشيئتهم أولئك الذين خسروا المنافسة كعبيد لهم. وحين يسيطر السادة على المال والأعمال ويسخرون العبيد لمصلحتهم ، فانهم يسيطرون بلا نهاية على المجتمع كله في جميع مجالات الحياة .

يسيطرون على السلطة ، من خلال أموالهم التي توجه الانتخابات وتحدد مصير الأحزاب المتصارعة ، إذ من المتعارف عليه في المجتمع الرأسمالي أن الانتخابات السياسية تحسم بين كبار الرأسماليين . فمن يتحالف مع كمية نقود أكثر يتفوق على خصومه السياسيين ويسقطهم . وهكذا : فالرئيس الأمريكي مثلا هو نتاج الأموال التي دخلت الانتخابات ، وبالتالي هو نتاج قرار رأسمالي يقضي باختياره رئيساً على الشعب يمثل مصالح الرأسمالية وأطماعها في العالم .

وحتى إذا كانت قاعدة « المنافسة الحرة » تعطي الحق لجميع الأمريكيين بترشيح أنفسهم للرئاسة فإن الذي يدخل

فعلا إلى (معركة الانتخابات) هم الرأسماليون أو المتحالفون معهم .

وحين تتنافس شركات كبيرة وأخرى صغيرة فإن المنافسة – لاشك – تنتهي بالتهام الشركة الكبيرة للصغيرة . فالمعركة دائماً غير متكافئة حسب الشروط الرأسمالية التي تدعي الانسجام مع القواعد الطبيعية . والنتيجة – سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً – تكون دائماً بوجود طبقتين ، سادة وعبيد ، مستغلين ومستغَلين ، حكام ومحكومين . رأسماليين وعمال .. الخ ..

وانطلاقاً من هذه النتيجة رفض الماركسيون الرأسمالية فاختفى بذلك بريق المنافسة غير المتكافئة التي تنتج في نهاية المطاف حياة ظالمة يتعذب فيها أغلب الناس لتعيش قلة منهم حياة مترفة باذخة .

وقد حلل ماركس المجتمع الرأسمالي فرفض الأوضاع الاجتماعية التي يؤدي إليها ، ودعا إلى ثورة البروليتاريا . حيث يحطم العبيد صرح سادتهم الذين يستغلونهم، ليصبح المجتمع الجديد طبقة واحدة ولينتهي – كما ادعى – الصراع فيها نهائياً .

فقد لاحظ أن العلاقة بين العمال وأصحاب رأس المال هى علاقة صراع ، وإن هذا الصراع سينتج وضعاً جديداً يعتبر حلا للمعضلة التاريخية التي حاول علاجها . فاعتقد بأن الحل الجديد سيكون سيادة طبقة البروليتاريا ، غير أنه لم يكن في نتائجه هذه مخلصاً للجدل المادي الذي اعتمده منهجاً للتحليل . فإذا أردنا الحكم علمياً نكتشف أن حله هذا مخالف لجدله الذي يقول بأن القضية ونقيضها يلدان كنتيجة لتفاعلهما تركيباً جديداً يختلف عنهما .

فإذا كان الفرض (القضية) أبيض ، وكان نقيضه أحمر فإن النتيجة جدلياً لاتكون أيّاً منهما ، ولكنها تجمع اللونين معاً وتتقدم عليهما وتفضلهما .

ولكن ماركس انتهج منطقاً جدلياً يغلّب طبقة البروليتاريا ويمكّنها من تحطيم الطبقة الرأسمالية ، ليثبت أن الصراع الطبقي سيؤدي بالبشرية إلى الشيوعية . فوفقاً لمنطقه الجدلي ، ينتهي الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية بقيام الشيوعية ، غير أنه يوقف منطقه الجدلي عند هذا الحد ، دون أن يخلق للشيوعية نقيضاً يسمح للتاريخ بالحركة حسب

القواعد الجدلية المعلومة . وقد اعتبر هـذا الموقف خطأ منطقياً أضيف إلى خطئه السابق بشأن نتيجة الصراع بين العمال والرأسماليين .

فلقد فرض – غصباً عن الجدلية – المجتمع العمالي الذي أراد له أن يحل محل الرأسمالية ، مبيناً أن انتصار البروليتاريا سيسمح بظهور مجتمع اشتراكي ذي طبقة واحدة مما يؤدي إلى زوال الصراع . فالطبقة لن تصارع نفسها.

يجب أن نتفق مع الماركسية في أن المنافسة الرأسمالية أدت إلى الاستغلال وانقسم المجتمع على ضوء ذلك إلى طبقتين (رأسماليين وعمال) ، إلى سادة وعبيد ، وأغنياء وفقراء ، إلى حكام ومحكومين ، فتفجرت في داخله البطالة والاضرابات والقمع وقتل الديمقراطية . وأصبحت السلطة السياسية نتاجاً لرأس المال ، وفسد المجتمع الرأسمالي وتعفن فعلا ، حتى عمت الحروب والدمار والاستغلال العالم كله فصار النظام الرأسمالي مرفوضاً جملة وتفصيلا .

وبرز على حسابه نقيضه – الماركسية – فلماذا لا نأخذ بهذا النقيض الذي يقدم نفسه كبديل لنقيضه ؟

نقض أساس الماركسية جدلياً

الماركسية ثلاث قواعد تستند إليها :

الأولى : هي التحليل الذي اعتمده ماركس . ولم يكن كله من بنات أفكاره ، بل إن أغلبه موجود أصلا في البناء الفكري للرأسمالية ، وقد قدمه على هيئة نقد للرأسمالية . يتفق حوله أغلب ناقديها وليس ثمة اعتراض هام على تحليلاته الخاصة . فكل ما قاله عن الرأسمالية يصح فيها بالفعل ، وله مبرره العلمي الكافي في ذلك ، لأنه حلل الواقع .

والثانية : هي هدف ماركس وحلمه الذي سعى إليه ، حيث أعلن عن أمله في أن يتمكن من تقديم ما يؤدي إلى خلاص البشرية من الاستغلال .

والثالثة : هي الحل الذي وضعه اعتماداً على تحليلاته وتمثلاً لهدفه المشار إليه .

إن التحليل الذي قدمه ماركس صحيح إلى حد بعيد . وليس هناك اعتراضات قوية ضده . وكذلك هدفه الذي

سعى إليه ، لايخالفه فيه أحد من الناس ، والعالم كله سوف يبتهج إذا تخلص من الاستغلال ، لكن الحل الذي قدمه كان خاطئاً لأنه لايؤدي إلى الهدف الذي سعى إليه .

إن الاستغلال موجود ، وإن مجمل العلاقات الرأسمالية هى علاقات استغلالية وظالمة .. ويمكن أن يتفق العالم كله على هذه النتيجة . غير أن الأوضاع لاتسير حسب الاتجاه الذي تحدده الماركسية لها . فالاتجاه الذي تسير فيه العلاقات بين البشر يخالف ما تحدد فيها ، مما يدفعنا إلى القول بأن الاتجاه الذي سارت فيه لايؤدي إلى هدفها رغم انطلاقها من تحليل واقعي للرأسمالية فالمجتمع البشرى ينقسم إلى قسمين .. رأسمالي وماركسي ، لا يصل أي منهما إلى الحل . ولكن العلاقة الجدلية بينهما تؤدي إلى ظهور أطروحة جديدة تكون هي الحل . ويتضح لنا الخلل الذي حال دون وصول الماركسية إلى الحل ، بمجرد معرفتنا أن ماركس لم يلتزم موضوعياً بما يفرضه عليه جدله ، حيث أناط بطبقة العمال القضاء على الطبقة الرأسمالية ، في الوقت الذي يجب فيه جدلياً ظهور وضع ثالث ليس الرأسماليين

ولا العمال . أما افتراضه انتصار العمال وقيام مجتمع الطبقة الواحدة الخالي من الصراع ، فهو قفز فوق الجدل الذي اعتمده ، فاضافة إلى أنه غير منطقي ، من حيث إن القاعدة الجدلية الباهرة التي تحكم الصراع الاجتماعي تبين أن طبقة مثل هذه ترث المجتمع – حتى لو نجحت في تصفية خصمها الطبقي – ستكتسب جملة صفاته ، فتصبح بذاتها مجتمعاً جديداً مكوناً من عدد من الطبقات المتصارعة فيما بينها .

ومع ذلك ، يجب أن نتساءل عن حقيقة انتصار العمال وسيادتهم في المجتمع ، ويجب أن نعلم موضوعياً صدق هذا الطرح في الواقع .

فطبقة العمال قد تمت الاستعاضة عنها بالحزب الحاكم الذي يشرف على تصفية المجتمع لجعله طبقة واحدة ، ثم ايصاله إلى الشيوعية شريطة إحكام سيطرته الكاملة على مقدرات المجتمع جملة وتفصيلا – بما في ذلك العمال أنفسهم – ليفرض ديكتاتورية سياسية وليصبح رب عمل بديلاعن الرأسمالية . فنتيجة لما يعرف (بالثورة البروليتارية)

أصبح المجتمع – نظرياً – طبقة واحدة . ولكن هذه الطبقة لم تسد في المجتمع ، بل ساد بدلا عنها حزب طليعي يعتقد بأنه طليعتها وأنه وحده يعرف الطريق إلى اضمحلال الدولة وتلاشيها ، ومن ثم سيادة الشعب ، وبالتالي قيام الفردوس الأرضي بتدشين الحياة الشيوعية .. الحلم الذي راود بشراً عديدين عبر التاريخ . حلموا بزوال الاستغلال وتحطيم التميز من أجل سعادة الجماهير الشعبية .

غير أن حكومة الحزب هذه ترسخ مزيداً من العبودية . وتنفخ الحياة من جديد في أداة ديكتاتورية مرفوضة ديمقراطياً ، تهيمن على الشعب ، الذي ربما صار طبقة عمال ، وترفض أن يمارس أي قدر من الحرية حتى لايفسد الطريق إلى الشيوعية ! أو خوفاً من الوقوع مجدداً بين براثن الرأسمالية ، وهى أسباب لاتعدو أن تكون مبرراً لاقامة ديكتاتورية أبدية من هذا الطراز .

حقيقة الحزب الطليعي

هو منظمة تدعي أنها تمثل طبقة ما ، وأنها مقدمتها التي

تصنع انتصارها وتحتكر ذلك لنفسها ولاتسمح به لأية جهة أخرى حتى ولو كانت الطبقة المعنية نفسها . فالحزب الطليعي لا يسمح بوجود حزب آخر معه ، ولا يستطيع السماح بحرية الشعب . لانه إن سمح بشيء من هذا ضعفت قبضته الحديدية على المجتمع وفشل مسعاه الذي يطلبه . وربما أدى ذلك إلى ظهور الرأسمالية لتعود البرجوازية إلى تحكمها بالمجتمع من جديد ، مما يعني فشل الثورة التي دفعت البروليتاريا وطليعتها المتمثلة بالحزب ثمناً باهظاً من أجل إنجاحها ، وحتى لايحدث ذلك فإن ديكتاتورية مرحلية قاسية — حسب ظنهم — ستفرض نفسها على الواقع . غير أن مبررات كهذه لاقامة ديكتاتورية لايمكن أن تجعل الدكتاتورية مرحلية ، بل ستمتد بلا حدود في التاريخ لتصبح ديكتاتورية أبدية تبطش بيد من حديد بكل من تسول له نفسه الخروج عن طاعتها ، أو الميل قيد أنملة عن خطها المعلم بالنار والدماء . فليس صدفة أن يتخذ هذا الحزب الطليعي اللون الأحمر لوناً رسمياً له . فتصبح حمرة الدم علماً عليه ، ويعرف الناس أن شعاراته وعلاماته ، ومقولاته

حمراء ، بل إن ذلك لسبب وجيه يتعلق بموقفه من الخصوم السياسيين والمخالفين والايديولوجيين والمطالبين بالمطالب المخالفة لبرنامج الحزب وأطروحاته الفكرية حتى ولوكانوا أعضاء بالحزب نفسه ، إذ أن خلافهم هذا يعتبر ردة منكرة تواجه بالعنف الثوري ، الذي يصل إلى التصفية الجسدية .

إن جميع مراحل العنف – في نظرهم – لها ما يبررها في مواجهة المخالفين والمنشقين والمنحرفين ، فهي دفاع مشروع عن هدف إنساني سامٍ يسعى البشر عبر التاريخ إلى تحقيقه وهو قيام الشيوعية .

ويؤدي هذا إلى قيام ديكتاتورية غير محدودة الأجل . وهو أمر مرفوض سياسياً . فالحزب الطليعي الذي يستمر مسيطراً على المجتمع إلى أن يتحقق هدفه الذي لا يمكن أن يتحقق بالطريقة التي ينتهجها ، يعني أنه سيستمر مسيطراً إلى الأبد ، لأنه لن يعرف طريقاً إلى تحقيق هدفه .

فهل يستطيع أحد الاجابة عن سؤال نصه : متى تتحقق الشيوعية ؟

يقول ماركس في إجابته عن هذا السؤال : إنه لايعلم الوقت الذي تتحقق فيه الشيوعية ، ولكنها تتحقق كنتيجة لاطراد التقدم ، فإذا واصل المجتمع طريقه بالشكل الذي يرسمه الحزب ، فإنه يصل في نهاية المطاف إلى الشيوعية وهكذا فان استمرار حكم الحزب لانهاية له .

إن الاجابة المقبولة منطقياً والتي تقول بها الماركسية إجابة عن هذا السؤال تتلخص في أن الشيوعية تتحقق عندما يتحقق الرخاء والوفرة ، أي عندما يتكدس الانتاج . ويتكدس الانتاج عندما يبذل كل فرد في المجتمع الاشتراكي جهداً مضاعفاً لصالح المجتمع . ولا ينال إلا حاجته الماسة . فيتحقق المبدأ الشيوعي المشهور « من كل حسب جهده . ولكل حسب حاجته » . فبعد رحلة طويلة من العناء والجهد تتكدس الحاجات بوفرة ورخاء كملكية عامة للمجتمع . حيث يعمل كل فرد ويضيف إنتاجه إلى الكدس ، ولا ينال منه إلا ما يشبع حاجته فعلا . وعند هذا الحد يتخلص المجتمع من القيود وتتحرر حياة الناس فلا نظام ولا دولة ولا أية علاقة تربط الأفراد ببعضهم أو تجبرهم على الخضوع لها

مظاهر الأزمة

غير أن ثمة أسئلة يمكن إثارتها في هذا الصدد ، مثلا :

- هل يمكن أن تصل المجتمعات البشرية إلى هذه المرحلة التي يلتزم فيها الانسان بوضع إنتاجه تحت تصرف المجتمع ولا ينال من إنتاج المجتمع إلا ما يكفي لاشباع حاجته فقط ؟

- إذا تكدس الانتاج وتحققت الوفرة - بمعجزة ما - هل من المعقول أو الواقعي أن يكتفي جميع الأفراد في المجتمع بحاجاتهم فقط دون أية زيادة ، خاصة وهم يفعلون هذا دون رقابة من أحد ؟

- وهل تساعد قيادة الحزب الطليعي المجتمع على تكديس الانتاج ، وتحقيق الشيوعية ، واضمحلال الدولة وتلاشيها في النهاية ؟ أي هل يساعد الحزب الطليعي في إنهاء نفسه وتلاشي سيطرته على المجتمع ؟

- كيف تنتهي الدولة التي يمثلها حزب حاكم مسيطر بيد حديدية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟

لقد تبين وجود تناقض عميق بين فكرة تلاشي الدولة هذه والممارسة التي يمارسها حزب طليعي لترسيخ حكمه بتقوية نفسه وتشديد قبضته على الشعب . فقد عبر ستالين عن ذلك حين قرر أن الدولة الاشتراكية قبل أن تختفي يجب أن تصبح أقوى دولة في العالم . ولعله من الواضح أن تناقضاً ينشأ هنا بين الرغبة في إنهاء الدولة وبين تقويتها لتصبح أقوى دولة في العالم .

إن القول بأن الماركسية تقوم على زوال الدولة القومية ليصبح العالم دولة واحدة - بعد انتهاء القوميات والأديان - يتولى العمال حكمها في جميع أنحاء العالم يوحدهم شعارهم المعلن « يا عمال العالم ! اتحدوا ! » ، لا يفسر التناقض الذي يزيده غموضاً إصرار ستالين على أن « الدولة الروسية » قبل اختفائها يجب أن تكون أقوى دولة في العالم .

من المؤكد أن الدولة التي يكونها حزب طليعي يسيطر فيها على المجتمع من خلال سيطرته على السلطة ، ويكتسب مبرر استمرار حكمه من هدف غير محدود في الزمان

هي دولة لا تختفي ولا تضمحل ولا تتلاشى أينما نشأت في أي مكان من قارات العالم وفي أي زمان .

– ويصبح هذا أكثر وضوحاً حين نعرف أن الدولة تزداد قوتها كل يوم على حساب الشعب الذي يفقد حريته نهائياً ، ويرضخ لجبروتها المتنامي مقهوراً ويعدم أية وسيلة لمقاومتها .

أما ما يخص مسألة تكديس الانتاج وتحقيق الرخاء ، فان الواقع أثبت لنا أن الانتاج لم يتكدس في أية دولة ، بسبب استنزافه بشكل مكثف ومستمر في مجالات عديدة معروفة ، وفي سباق القوة الذى تخوضه الدول بحماس كبير فيما بينها . ثم إن آفاقاً جديدة تفتح باستمرار تلتهم مزيداً من الانتاج مما يجعل تحقيق وفرة الانتاج وتكديسه معضلة صعبة وتستهدف حالياً البرامج الاقتصادية للدول تحقيق حد أدنى من الانتاج لمواجهة العجز الكبير في برامجها الاقتصادية ، ولتخفيف آثار المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجهها الشعوب من بطالة ونقص في الغذاء ومصادر الطاقة وغيرها .

إن كافة الدراسات الاقتصادية والاحصاءات التي تنشر من فترة إلى أخرى . ومنذ زمن بعيد قد أثبتت هذه الحقيقة .

معضلة الحاجات

من المستحيل اكتفاء الدولة التي يقيمها الحزب الطليعي ، ولكن لنفترض جدلا أن ذلك قد تحقق وتكدس الانتاج أيضاً . فهل ينال كل فرد في ذلك المجتمع حسب حاجته ، لتتحق المعجزة الشيوعية المنوه عنها ؟ .

فمثلا يتكون المجتمع من عدد غير قليل من الأفراد (أ ، ب ، ج ، د ...)

1 ـ أ ـ مواطن أنتج وحدة إشباع واحدة بحسب جهده ويحتاج لاشباع حاجاته خمس وحدات إشباع بحسب حاجته .

2 ـ ب ـ مواطن أنتج ست وحدات إشباع حسب جهده . واستهلك وحدة إشباع واحدة حسب حاجته .

والمطلوب هو أن ينال (أ) ـ حاجته ، وأن يتنازل (ب)

عن إنتاجه بلا مقابل بعد أن أنتجه بلا مقابل ، وبلا أي حافز منذ البداية .

وبناء على القاعدة التي تقول « من كل حسب جهده ولكل حسب حاجته » ، يجب أن يتحقق المطلوب .

إلا أن هذا الطرح لايمكنه الصمود في وجه التحليل العلمي ، حيث يتضح من السرد الذي أوردناه آن الشيوعية – بهذا المنهج – اطروحة باطلة من أساسها لأن قيامها يشترط الوصول إلى عدد من الفرضيات التي تعتبر مستحيلة .

فلكي يتحقق الحلم الشيوعى لابد من :

أ – أن يتكدس الانتاج ليتحقق الرخاء والوفرة .

ب – أن تختفي الدولة وتعم الحرية بلا رقيب ولاحسيب .

ج – وأن يعمل كل حسب جهده ، وينال حسب حاجته فقط .

ومهما كانت الطريق التي تحمل البشر إلى الشيوعية صعبة ودموية وعنيفة ، إلا أن هذه الفرضيات تبدو جميلة

وحسنة في بعض جوانبها ، لولا أن ذلك درب عقيم لا فائدة فيه ولا طائل تحته .

فحين تعيش في مجتمع يتكدس فيه كل شيء ، وتأخذ ما تحتاجه فقط دون زيادة ، ثم تذهب لتنتج ما تستطيع إنتاجه حسب جهدك لمصلحة المجتمع . يعني ذلك أنك إنسان لامثيل له في العالم الذي نلمسه ، وربما نقول لا مثيل له في المخلوقات جميعاً فأنت إما ملاك وإمّا أبعد من ذلك عقلا وروحاً .

ويبدو ذلك جميلا في شكله الذي أوضحناه به ، غير أن في أساسه قضية خاسرة أو دعوى باطلة لاتستند إلى حقيقة ، أو هو — كالعنقاء — ، مستحيل تأرجح في خيال الناس عصوراً . دون أن يجد له مصداقاً ينطبق عليه في الواقع .

ومثلما العنقاء مفهوم لا ينطبق على شيء في الطبيعة ، فكذلك الشيوعية التي تصفها الماركسية فهي قضية باطلة بلا جذور وليست من صلب الحل الذي تقدمه على الرغم من قولها بتكدس الانتاج وزوال الدولة وتحرر الانسان من سطوتها . وبهذا نصل جدلياً إلى حل ثالث هو النتيجة الحتمية للعلاقات

الظالمة السائدة في المجتمعات البشرية ، وهو النتاج الطبيعي لمعاناة الانسان المستمرة وفشل الحلول المطروحة في الاستجابة لها .

إن أخطر علاقة ظالمة وأهمها في العالم المعاصر تتمثل في نظام الأجرة ، حيث إن جميع المنتجين وفي مقدمتهم العمال هم أجراء في النظام الرأسمالي ، يتحكم أرباب العمل الرأسماليون في إنتاجهم مقابل أجرة . وعندما أرادت الماركسية تحريرهم حولتهم إلى أجراء لدى الدولة الماركسية ، وحين تغير صاحب العمل لم يتغير وضعهم . وقد بدأت الاضرابات والمظاهرات العمالية تحدث في دول ماركسية مما يعني وجود استغلال للعمال نتج عنه تذمرهم وتمردهم . فالدولة رب عمل جديد يستغل الشغيلة التي لا تملك إلا الرفض . وهذا دليل على أن المشكلة لم تحل بعد .

إن الربح في الدولة الرأسمالية ــ كما يقول الماركسيون ــ يعود إلى خزينة رب العمل الرأسمالي بشكل شخصي لينفقه على نفسه وعلى أسرته . ولكنه في الدولة الماركسية يؤخذ من العمال لتنفقه الدولة على نفسها ومشروعاتها ، وحجتها

في ذلك أن الربح لا يعود ليذ شخص بعينه وإنما يعود لكل المجتمع بمن فيه العمال . وهذا صحيح صورياً ، ولكنه خطأ عملياً ، إذ يبدو من الناحية الصورية أن الأرباح في القطاع العام لا تعود إلى جيب وزير أو نائب أو مسؤول بل من المفروض أنها تعود للمجتمع . غير أن هذا لا يتحقق عملياً ، فالعامل مثلا يستأجر منزلا لأسرته أو حتى حجرة ويقبض راتباً يمثل الحد الأدنى ويطلب منه العمل بكل جهده لكي يتكدس الانتاج من أجل الشيوعية .

لقد جد شيء واحد هو القضاء على البطالة التي تفتك بالنظام الرأسمالي، والبطالة معضلة تستحق أن نعرف أسبابها وأثرها في الحياة الاجتماعية وأن نحدد الطريق التي تم بها علاجها في النظام الماركسي .

إن فرص العمل في النظام الرأسمالي لا تتساوى أمام جميع طالبي العمل ، فوفقاً لمبدأ « المنافسة الحرة » يجد بعض العمال فرصاً أكثر باعتدائهم على فرص غيرهم الذين لايجدون أية فرصة عمل على الاطلاق .

ولكن فرص العمل في النظام الماركسي تتساوى أمام جميع طالبي العمل فيلتقون جميعاً عند الحد الأدنى الممكن وهذا يفسر وجود أغنياء وفقراء ، مترفين ومحرومين في ظل النظام الرأسمالي بينما في النظام الماركسي لا نجد إلا عمالا فقراء يعيشون على الكفاف حيث تتوفر أمام العامل فرصة عمل واحدة ، وليس هناك عامل لايجدها . في حين أن ملايين العمال يتعطلون عن العمل ولايجدون أية فرصة في النظام الرأسمالي .

فالعمال في الماركسية لا يعانون بطالة ، ولكنهم فقراء يعيشون على الكفاف ويعملون بالحد الأدنى من الأجور وهو سبب توفر فرص العمل للجميع . فالعامل في المجتمع الماركسي ينتج مثلا ما يساوي عشر وحدات إشباع ، ولكنه يأخذ منها واحدة فقط ، وما تبقى يؤخذ منه للدولة دونما خيار بحجة ان ذلك أمر ايديولوجي أو لأنه مقرر في برنامج الحزب لتتمكن معه الدولة من مواجهة الظروف ، أو ليتكدس الانتاج من أجل إقامة الشيوعية . ولكن هل تبقى وحدات الاشباع التي تنتزع من العمال مكدسة لأجل إقامة

الشيوعية ؟ إن الواقع يخالف هذا القول ، لأن الأموال توظف في سباق التسلح وفي برامج الفضاء وإنتاج الأقمار الصناعية الخ .. فوق ذلك كله تأكل برامج الدولة العادية والتزاماتها الخاصة الوحدات المكدسة .

وعلى الرغم من أن فرص العمل غير متساوية في الرأسمالية ، فإن العمال الحاصلين على فرص عمل يتم استغلالهم بكل قسوة ، فالعامل الذى ينتج عشر وحدات إشباع ، يأخذ وحدة واحدة ، لأن الوحدات الباقية تنزع منه لمصلحة رب العمل الرأسمالي .

وهكذا يتشابه الوضع ، بل يتطابق تماماً في أغلب تفصيلاته بين النظامين . فوضع العمال لم يتغير من أرباب العمال الرأسماليين الذين يجبرونهم على العمل عدداً معيناً من الساعات ، ويدفعون لهم أجرة تقل عن عملهم ليكون الفرق ربحاً لأرباب العمل . فالربح على كل حال من تشغيل العمال بأجرة أقل من ثمن إنتاجهم ، حتى في الدولة الماركسية يجبرون على العمل بنفس القاعدة التي هي نظام

الأجرة ولكن بحجة مختلفة هي ضرورة تكديس الانتاج سعياً لتحقيق الشيوعية .

إن الفرق الوحيد بين النظامين كما أوضحنا ، هو عدم وجود بطالة بين العمال في النظام الماركسي مع عيشهم على الكفاف ورضاهم بالحد الأدنى من الأجور .

وعلى كل حال . هو وضع أفضل من الوضع الرأسمالي حيث ينعم برغد العيش عدد قليل من الناس ، بينما الغالبية محرومة منه . وهو حسب رأي الماركسيين أفضل من الرأسمالية . فهم يقولون : «لأن تعيش مجموعة أسر في بيت واحد ، أفضل من أن تعيش أسرة واحدة في البيت نفسه وتبقى بقية الأسر بلا مأوى » .

مثال على توزيع فرص العمل في النظامين

إذا وجد مائة عامل يحتاجون للعمل في دولة ماركسية وكان لديها ما يساوي مائة دينار مخصصة للأجور . فإن أجرة كل عامل هي دينار واحد شريطة أن يعملوا جميعاً فلا يبقى أحد دون عمل . أما في الدولة الرأسمالية فيمكن مثلا تشغيل اثنين منهم بأجرة مقدارها خمسون

ديناراً . أو أربعة بأجرة مقدارها خمسة وعشرون ديناراً ، فيبقى بقية العمال دون عمل ، وحتى حين تختفي البطالة من المجتمع الماركسي فان استغلال العمال لم يختف ، فالعامل ليس حراً في تحديد ما يؤخذ من إنتاجه ولايمكن تقرير ما يستخدم فيه ، فهو لايحكم لأن تلك صلاحية الحزب الحاكم .. وهذا وضع مماثل لوضع العمال في الرأسمالية ، حيث يكون أرباب العمل أحراراً في المقدار الذي يغتصبونه من انتاج العمال في صورة أرباح لهم . ولا يستطيع العمال التدخل في تصرف الرأسماليين بالأرباح فهم ليسوا شركاءهم بل أجراؤهم وعبيدهم . فالمال حق الرأسمالي يتصرف فيه كيف يريد ، ولا يستطيع العامل أن يطلب إقامة مشروع لفائدته الخاصة أو لفائدة المجتمع كبناء مستشفى مثلا وبالرغم من أن المال مال العمال انتزع منهم ظلماً وسرقة . وكذلك ليس بمقدورهم الاعتراض على تصرف الرأسماليين فيه كانفاقه في السياحة أوشراء الطائرات الخاصة بهم أو حتى فقده في لعب القمار .

إن وضع العمال في الماركسية مطابق لوضعهم في

الرأسمالية ، حتى أن المظهر الديمقراطي في الماركسية يقتصر على قيام الجماهير بالاختيار داخل قائمة يقدمها الحزب نفسه ، وهذا يعني أن المسئولين والحكام ولجان الادارة معينون تعييناً فوقياً من قبل الحزب الحاكم ليحكموا الجماهير .

وهكذا فان الأجراء لايشاركون في السلطة ، ولا يأخذون إنتاجهم ، بل ينالون أجرة أقل مما ينتجون . ويعيشون على الكفاف ، الأمر الذي يدعو إلى تحريرهم . والكفاح معهم لتفجير ثورتهم الجديدة التي تقدم الحل الجذري لتلك التناقضات التي أوجدت معضلات مؤثرة في حياتهم ولتظهر بعد ذلك الأطروحة البديلة كنتاج جدلي لكل ما ذكرناه ، فيصبح المنتجون شركاء لا أجراء .

شركاء لا أجراء

حين يتحرر المنتجون من أجرة الرأسمالي أو الدولة . فمعنى ذلك أنهم حرروا إنتاجهم من سارقيه ومغتصبيه ، حيث إن القاعدة السليمة هى: « إن الذي ينتج هو الذي

يستهلك » . فيعود الانتاج لمنتجيه وينتهي الاستغلال والعبودية حين ينتهي العمل مقابل أجرة . لأن العامل بأجر لدى رب عمل هو عبد له ، وإذا تنازل عن إنتاجه لجهة ما مقابل أجرة ، فإنه يصبح عبداً لها . إن العمل لحساب أية جهة – حتى إذا كان بدون أجر – ولو تطوعاً . يجعل الانسان عبداً في جميع الأحوال .

إن تحرير الشغيلة ضروري لتحرير المجتمع البشري ، فهو يعني بالتحديد تحرير الانسان من الاستغلال والعبودية . ولايعتد بحرية النقاش أو حرية التعبير مع وجود أسياد يسيطرون وعبيد يخضعون ويطيعون . فتحرير الشغيلة هدف مبدئي سواء كان سادتهم أفراداً أو دولا . ولا تتحقق الحرية إلا بالقضاء على ظاهرة العمال والشغيلة وعلاقات الأجرة والايجار ليصبحوا منتجين شركاء في الانتاج .

إن شعوب العالم جميعاً . وخاصة جماهير الشغيلة ، تثور على الأوضاع الظالمة السائدة وفق علاقات الانتاج الاستغلالية التي أفرزها نظام الأجرة . فلم يعد هناك أي مبرر ليصبح إنسان ما صاحب عمل ويصير الآخر عاملا

عنده أي عبداً له أو عاطلا بلا أي عمل . فالثروة ملك للجميع . ولا يجوز احتكارها من قبل المستغلين والحاذقين والسارقين .

والانسان في المجتمع الجماهيري عليه القيام بمفرده بالعمل من أجل نفسه لاشباع حاجاته دون أن يستخدم غيره في ذلك . وهو مسؤول عن حماية نفسه حيث يقوم لمصلحتها بالمهام الاجتماعية والانسانية والحضارية التي تتمثل في الأكل والنوم والزواج والعبادة والدفاع والتشريع وحفظ الأمن والتخطيط وممارسة السلطة ، دون أن ينوب عنه أحد في ذلك ، فلا يجوز أن ينوب أحد عن إنسان حي فيما هو من شأنه الخاص ، ولابد لكل فرد من القيام بذلك بنفسه .

فحين تكون السلطة شعبية ، فإن مسؤولية كل فرد من أفراد الشعب هي ممارستها وحمايتها بحيث يكون عضواً في المؤتمر الشعبي لممارسة السلطة والدفاع عنها .

إن المرحلة التاريخية التي توجد فيها الحكومات فوق الشعوب ، وتوجد فيها المجالس النيابية لتمارس الدجل

والتزييف . لهي مرحلة متخلفة إنسانياً وحضارياً . وهي مدعاة للسخرية والضحك حين نعلم بأن الحكومات ــ التي تحكم فعلا ــ قد استأجرت جهازاً للمخابرات بحجة حماية الشعب ، واشترت جهازاً آخر أكثر هزلا للقيام نيابة عن الشعب بالدفاع عن بلده ، واستأجرت هيئة أخرى تشرع نيابة عن الشعب ، كل ما تراه صالحاً له .

إن ذلك يدل على مدى التخلف الذي يعانيه الانسان ومدى القهر الذي تتعرض له الشعوب . وحين تعمل للتخلص من هذا التخلف والقهر تمارس ذلك بنفسها دون وصاية أو نيابة من أحد .

خلاصة الملكية في ظل سلطة الشعب

في المجتمع الجماهيري . لا يصح أن يعمل فرد لدى آخر . إن هذا ليس قراراً فوقياً يتخذ بمعزل عن الواقع . بل تفرضه العلاقة الجدلية التاريخية التى لم تعد تسمح بذلك، حيث إنها أسقطت المبررات التي تتخذ لتشغيل إنسان لدى آخر . لأنه حين يعمل المنتج لدى آخر فان رب العمل سيسرق جزءاً من إنتاجه باسم الارباح ، وهذا استغلال

مرفوض ومناف للقاعدة السليمة التي ولدها الجدل التاريخي في الصراع بين العمال وأرباب العمل وهي أن « الذي ينتج هو الذي يستهلك » ، لذا ينصرف كل فرد إلى خدمة نفسه ، فيبحث عن إشباع حاجاته بالطريقة التي تلائمه . فان كان فلاحاً نال من الارض كفايته بحيث يعمل بنفسه فلا يستخدم فيها غيره ويشبع منها حاجاته دون أن يسمح له باستغلال غيره . وتحل بهذه الطريقة مشكلة ملكية الارض حيث تتحرر من الاقطاع ، ويتحرر الفلاح أيضاً بتحرر حاجته من الارض . إن جهد الانسان محدود ، ولو سمحنا له باقتطاع مقدار من الارض بشرط أن يفلحه وحده . فإن هذا المقدار سيكون بالضرورة محدوداً . ولن يتمكن أي كان من الاعتداء على نصيب غيره من الارض إلا إذا سمح باستخدام أجراء ، أي باستغلال آخرين لأن ذلك سيؤدي إلى تكون الاقطاع الزراعي واحتكار الارض ، التي في ظل سلطة الشعب يجب أن تتحول إلى ملكية لجميع الأفراد ، خلافاً للرأسمالية والماركسية . بحيث ينال كل فرد نصيبه فيها دون استغلال .

غير أن تحقيق ذلك لا يكون إلا بقيام الثورة الشعبية حيث تنتصر الجماهير الشعبية على أعدائها التاريخيين وتدمرهم ، وتقضي على الحياة المنحرفة التي صنعوها . فإذا ما حاول – بعد ذلك – أحد إحراز ربح من جهد المنتجين فإنهم سيقومون بأنفسهم بالتصدي له ومنعه من ذلك بمواجهته بحقائق العلاقات الاقتصادية التي تبين أن أحداً ليس له الحق فيما ينتجه غيره ، وسيكون من حقهم العمل لمصلحة أنفسهم ، فإذا حاول استغلالهم بالقوة تصدوا له وجردوه من قواه ، وعرضوه للتصفية إذا أصر على موقفه المعادي لهم .

إن أي فرد بإمكانه إنشاء مصدر عمل وانتاج له ولأسرته بغرض إشباع حاجته وحاجة أسرته . فالمصنع الخاص والورشة وخلافهما من مصادر العمل الانتاجي مكفولة في المجتمع الاشتراكي الجديد شرط أن تعمل بها وحدك فلا تستخدم أحداً غيرك فيها لأن ذلك استغلال وهو مرفوض علمياً وإنسانياً .

وبناء على ذلك فإن الرأسمالية ، تنتهي بنهاية الاستغلال

الذي يعتبر عمودها الفقري الذي تقوم عليه ولن توجد من جديد أو تنمو من خلاله .

أما أولئك الذين لا يتوفر لهم فرص عمل خاص يديرونه بأنفسهم ، فان بإمكانهم العمل مع جماعة المنتجين في مؤسسة إنتاجية كبيرة يكونون فيها شركاء وليسوا أجراء يتقاسمون الانتاج فيها بحسب جهدهم وساعات عملهم ، حيث يشكلون مؤتمراً إنتاجياً يخطط ويقرر لشركتهم أو منشآتهم الانتاجية ، ويختارون من بينهم لجنة شعبية من أفراد أكفياء لتنفيذ قراراتهم . وتكون مسؤولة أمامهم في المؤتمر الشعبي الانتاجي الذي يتمتع بعضويته جميع المنتجين بلا استثناء ..

إن المؤسسات من هذا النوع هي مؤسسات اشتراكية . يقسم إنتاجها على العوامل التي شاركت فيه وفق القاعدة الطبيعية التي تقول « بأن لكل عامل من عوامل الانتاج حصة في هذا الانتاج » . وهذه العوامل هي المصنع أو الآلة التي استخدمت ، والمادة الخام التي جرى استخدامها ، والمنتجون الذين استخدموا هذه الامكانات ، والذين من

حقهم توزيع إنتاجهم فيما بينهم . وتحديد قيمة معينة لتجديد أدواتهم أو شراء موادهم التي يعملون بها . كما أن لهم الحرية في تحديد مقدار ما يحولونه للدفاع أو لبناء الطرق أو لوضعه في الخزينة العامة .

هؤلاء المنتجون الأحرار .. أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية التي بيدها السلطة والسلاح ، هم سادة أنفسهم ، لم يعودوا عمالا وليس فوقهم رب عمل لا فرد ولا دولة .

أما أولئك الذين ليسوا في إحدى المجموعتين المشار إليهما فعليهم تقديم خدمة عامة للمجتمع يقبلها منهم ويحددها لهم ويقدم لهم مقابلها إشباعاً لحاجاتهم بقدر خدماتهم . فالطبيب والمعلم مثلا يتكفل المجتمع باشباع حاجاتهم مقابل تقديمهم لخدمات مطلوبة من قبل المجتمع ، وليسوا متفرغين لانتاج حاجاتهم بأنفسهم مما يجعلهم في حاجة إلى أن يقدم لهم المجتمع ما يكفي لاشباعها .

إن أفراد المجتمع في سعيهم من أجل إشباع حاجاتهم يتوزعون تلقائياً بين الفئات الثلاث هذه ولا يبقى خارجها سوى الأفراد الذين لا يطلب إليهم تقديم إنتاج كالأطفال

الصغار والعجزة الذين لا يستطيعون تأدية أية خدمة . ولا يقدرون على القيام بأي نوع من الانتاج ، فهم بالتالي عاجزون عن إشباع حاجاتهم فيتكفل المجتمع الجماهيري ، وهو مجتمع إنساني متقدم وراقٍ خلقياً – يقدر الانسان لقيمته في ذاته – – فيفي بحاجاته لأن ثروة المجتمع هي حق لكل أفراده دون استثناء ، ويتولى الضمان الاجتماعي مسؤولية حمايتهم والاشراف على تخطيط حياتهم وتوفير حاجتهم .

بهذا تتضح الآن صورة المجتمع الجماهيرى .. مجتمع الاشتراكية الجديدة ، والحياة الانسانية الرفيعة ، وتتكامل بهذه الصورة جملة أفكار فذة وجديدة أفرزتها المتناقضات الفكرية السائدة في العالم عبر صراعها المرير وعبر مراحل طويلة تصاعد فيها جدل علمي وموضوعي أدى إلى تكامل النظرية الجماهيرية التي ستنتصر حتماً ، لأنها الطريق الأمثل علمياً وعملياً .

إن قيام الثورة في بلد يحكمه ملك يؤدي إلى قيام الجمهورية . ولكن الثورة ضد الجمهورية ستؤدي إلى

قيام الجماهيرية . انه تغيير جذري وجوهري وفعال في حياة البشر . سيؤدي إلى نتائج باهرة في مستقبل الحضارة والانسان .

إنها نظرية الغد السعيد للانسانية إذا ما قدر لها أن يمتد وجودها أمداً طويلا ، ، ولقد تضمن هذه النظرية الكتاب الأخضر كحصيلة لجدل تاريخي طويل كان لابد لها أن يجمعها كتاب فقدمه معمر القذافي للبشرية كعمل علمي مجرد ، يدعمه حرص فياض على تحقيق انتصار الانسان في كل مكان وزمان .





شروح الكتاب الأخضر
11
ثروة
المجتمع
كيف توزع ؟

ثروة المجتمع ، كيف توزع ؟

المقدمة :

تعتبر ثروة المجتمع ملكاً لكل أفراده ، ويحق لكل فرد أن يستغل هذه الثروة للانتفاع بها في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته .

إن نصيب كل فرد من هذه الثروة وحقه فيها يتساوى مع نصيب غيره من أفراد المجتمع ، كما أن نصيب الفرد يزداد وينقص بزيادة أو نقصان حجم هذه الثروة . وهذه هي القاعدة العامة التي ينبغي أن تحكم توزيع الثروة بين أفراد المجتمع مهما كان نوعهم . ومهما كانت طبيعة تخصصاتهم ، يستوي في ذلك الجاهل والمتعلم ، فلا يزيد

نصيب كل فرد ولا ينقص إلا بزيادة أو نقصان حجم هذه الثروة ، ولا يوجد أي مبرر منطقي يمكن أن نستند إليه في استثناء أي فرد من الخضوع لهذه القاعدة .

فإذا كانت إمكانات المجتمع من الاسمنت والحديد والطين والماء تكفي لبناء ستة عشر ألف منزل مثلا ، وكان عدد أفراد المجتمع ستة عشر ألف نسمة . فإن القسمة العادلة تحدد نصيب الفرد من هذه الامكانات بمنزل واحد . فإذا حدث أن وجدنا أحد الأفراد قد أخذ منزلين من هذه المنازل ، فإن ذلك يعني أن فرداً من أفراد المجتمع قد بقي بدون منزل ، وسواء حدث هذا نتيجة لتراخي وكسل هذا الفرد أو نتيجة لنشاط الفرد الآخر ، فإن ذلك لا يعد مبرراً مقبولا لهذا الوضع . إذ لا يجوز لأي فرد أن يأخذ من إمكانات المجتمع نصيباً أكبر من نصيب غيره .. ولايحق بالاضافة إلى ذلك ، لأي فرد أن يقوم بنشاط اقتصادي بغرض الاستحواذ على كمية من ثروة المجتمع أكثر من القدر الكافي لإشباع حاجاته . فإذا كان المنزل الواحد كافياً لاشباع الحاجة فان ذلك يعني أن استحواذ إنسان ما على

منزلين يعتبر تعدياً على حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع .

وإذا كانت القاعدة التي يؤسس عليها نظام المجتمع ونشاطه الاقتصادي ، تسمح بالاختلال في عملية التوزيع . فإن هذه القاعدة تعتبر فاسدة ظالمة ، كما أن التشريع الذي يستند إليها يعتبر باطلا يجب إلغاؤه لأنه يعطي شرعية لعمل باطل من أساسه .

الثورة والقواعد الظالمة

إن الثورة تقتضى اكتشاف القواعد الظالمة التي تحكم حياة المجتمع ، وتدميرها وبناء قواعد سليمة عادلة يتحرك المجتمع على أساسها .

إن مهمة الثورة إذن ، هي تدمير القاعدة الفاسدة التي تسمح بأن يتعدى إنسان ما على نصيب غيره من ثروة المجتمع ، واستبدالها بقاعدة سليمة ، تصبح فيها العملية الحسابية ، التي أشرنا إليها سابقاً ، هي أساس القسمة الصحيحة التى لا يمكن أن يعترض عليها إنسان عاقل .

إن القوانين التي تعمل على أساسها معظم المجتمعات

الانسانية في وقتنا الحاضر هي قوانين باطلة ، ذلك لأنها تسمح لفرد ما بأن يأخذ أكثر من حقه ، وبذلك تكون العملية الحسابية في ظل هذه القوانين غير سليمة وغير عادلة .

وتلك القوانين تمكن قلة من أفراد المجتمع من احتكار الثروة والسيطرة عن طريق هذا الاحتكار على بقية الأفراد وتسخيرهم . وهذا الوضع هو نفسه الذي مكن بعض الليبيين قبل إعلان أن « الأرض ليست ملكاً لأحد » من تشييد العمارات وترك الأكواخ لسكنى بعض آخر . ولم يكن هذا الوضع ممكناً لولا وجود القانون الظالم أو القانون الاستغلالي الذي يبيح لشخص واحد أن يأخذ من إمكانات وثروة المجتمع – التي هي ملك لكل أفراده – ماهو أكبر من نصيب غيره ليبني بها العمارات ويؤجرها لأصحاب الحاجة . هذا الوضع هو المسؤول عن تقسيم أفراد المجتمع إلى مالكين وغير مالكين .

المنطق السليم يدين قواعد الاستغلال

إن المنطق السليم الذي يدين تلك القوانين الفاسدة

ويثبت وجود الظلم والاستغلال فيها يقضى بالغاء تلك القوانين .

إن القوانين الظالمة إذا سادت في المجتمع الانساني فإنها تحدث نوعاً من الانحراف في نفسية الانسان وفي تقييمه وحكمه على الأمور . فإذا أتينا إلى الانسان الذي يملك منزلين وسألناه عن كيفية حصوله على المنزل الذي يعتبر زائداً على حاجته ، وهل له الحق في الاحتفاظ به ، علماً بأن المنطق السليم يقضي برد الشيء إلى من يحتاج إليه ، فيقول : إنه حصل على المنزل الثاني بمجهوده ونشاطه ، وإنه لم يكن كسولا كغيره، ولذلك فإن من حقه أن يحتفظ بهذا المنزل، وإذا حللنا هذا القول لمعرفة ما يستند إليه من شرعية وجدنا أن هذا التحليل كالآتي :

. إن هذا الرجل وجد من المال، الذي تكدس في جيبه، نتيجة لعمله ونشاطه ، ما يكفي لشراء مواد البناء ودفع أجرة العمال ، وبذلك تم استخدام العوامل الانتاجية لبناء المنزل الثاني . وإذا ما اطلعنا على الوثائق والعقود المبرمة بينه وبين العمال وجدناها صحيحة وفقاً للقانون ،

فالقانون لم يضع حداً يقف عنده هذا الرجل فلا يتعداه ، وإنما أطلق له العنان لكي يبني ما يشاء من المنازل إذا كان في مقدوره أن يحصل على الأموال اللازمة لذلك . كما أن القانون أعطى هذا الرجل حافزاً إلى الاستغلال حيث سمح له بتأجير ما زاد عن حاجته من المنازل . ولكننا إذا تساءلنا من أين أتى ذلك الرجل بالنقود ؟ . وهل له الحق في أن يمتلك ما يشاء منها ؟ وجدنا أن المنطق السليم يقودنا إلى إثبات أن ذلك الرجل قد قام بعملية سرقة لأشياء لم تكن من حقه .

الثروة والنقود

إن النقود ، باعتبارها مقياساً للقيم ، لا تخرج عن كونها في النهاية أموالا أو ثروة . وحيث إن الثروة هي من حق كل أفراد المجتمع ، مهما كان مصدرها ومهما كانت قيمتها ويفترض أن يأخذ كل فرد منها حصة تساوي حصة غيره من أفراد المجتمع يستخدمها ليشبع حاجاته منها ، فإن الذي يأخذ حصة أكبر من حصة غيره من هذه

الثروة يعد سارقاً لغيره لأن الزيادة التي يأخذها تؤثر بالنقص في حصة الآخرين .

إن ذلك الرجل ، وإن كان يعد نفسه غير سارق من الناحية الواقعية ، لأنه لم يفعل مايناقض القانون ، فهو يعتبر منطقياً سارقاً كما هو واضح من تحليلنا لنشاطه أو « شطارته » .

وإذا أردنا أن نتعمق في تحليل وفهم الكيفية التي تمكن بها ذلك الرجل من ممارسة السرقة المشروعة (قانوناً) وجدنا أن ذلك قد حدث نتيجة لاختلاف في قيمة ما يأخذه وما يعطيه ، حيث إن هذا التقييم لايخضع لنفس الأساس . وهو وضع لايمكن أن يتحقق إلا في ظل ظرف احتكاري ، فالنقود التي تكدست في جيب ذلك الرجل أعطته قوة احتكارية ، وأصبح عن طريق هذه القوة قادراً على المساومة ، التي تعد مشروعة بحكم القانون ، وحيث إن كفة الميزان في ظل قانون المساومة تميل إلى الطرف الأقوى، فان التقييم سوف يكون في صالح الرجل الذي يملك المال .

لنفترض أن ذلك الرجل الذي يملك المال قد أحضر عشرة عمال ، واتفق معهم على بناء منزل . ولنفترض أن القيمة الحقيقية لساعة العمل هي دينار واحد وأنه يكفي لبناء المنزل عمل هؤلاء العمال لمدة مائة يوم بمعدل عشر ساعات في اليوم ، وأن هذه القيمة تساوي نصيب الرجل من ثروة المجتمع الذي يعادل نصيب الآخرين . ولنفترض أن العمال قد وقعوا ورقة تثبت عدم وجود سرقة وفقاً للقانون في مقابل ما يتقاضونه من أجر . فإذا كان الاتفاق بين هذا الرجل والعمال عادلا ، فإن العامل الواحد يستحق عشرة دنانير يومياً لأن كل عامل يعمل لمدة عشر ساعات في اليوم ، وفي هذه الحالة ينفق رب العمل ما قيمته عشرة آلاف دينارفي بناء المنزل ولا يبقى معه أي فائض (أوربح). ولن يتمكن بالتالي من بناء منزل آخر . وتكون الحسبة صحيحة ، حيث حصل العمال على حقهم كلّه ، وأخذ رب العمل حاجته وهي المنزل . إلا أن ذلك لايحدث في ظل القواعد الظالمة ، والقوانين الفاسدة ، فالوضع الاحتكاري لرب العمل يسمح له باستغلال العمال وفرض شروطه

عليهم ، وبالتالي يتمكن رب العمل من الاتفاق مع العمال وفقاً لقانون الاستغلال ، على أن يدفع لهم خمسة دنانير يومياً مثلا ، مقابل عملهم ، ويعني ذلك أنه تمكن من أخذ نصف مجهود العمال لصالحه ، وبالتالي يكون مجموع التكاليف التي يتحملها في بناء المنزل هو خمسة آلاف دينار ، ويبقى معه خمسة آلاف دينار أخرى تكفي لبناء منزل آخر يضيفه إلى المنزل الأول . وحيث إنه لايحتاج إلى هذا المنزل شخصياً فإن هذا الرجل سوف يقوم بتأجيره لمن يحتاج إليه من أفراد المجتمع الذين لم يتمكنوا من أخذ نصيبهم من ثروة المجتمع .

إن رب العمل ، وهو يحقق هذه النتيجة ، قد قام مسبقاً بحسبة تمكن بمقتضاها من تشغيل العمال عشر ساعات يومياً مقابل ما قيمته خمس ساعات فقط ، وبذلك سرق مجهودهم ، ولولا هذه السرقة لما استطاع بناء البيت الثاني الذي اعتبره ربحاً مشروعاً له لا يصح أن يعترض عليه أحد .

إن المنزل الثاني يعتبر ، في حقيقة الأمر ، حقاً مشروعاً للعمال الذين ساهموا بمجهودهم في إنشائه ، ووجود هذا

المنزل في حوزة رب العمل قد تم على حساب نقص حاجة هؤلاء العمال ، وبالتالي فإن مثل هذا الرجل قد أخذ حقاً هو في الحقيقة ملك لغيره .

هذه النتيجة حدثت لأن العلاقة السائدة في المجتمع جعلت العمال أجراء عند رب العمل ، ومكنته من سرقة مجهودهم وأموالهم . فما هو المبرر الذي يمكن أن يعطى لهذه العلاقة الظالمة بين رب العمل والعمال ؟

لا يوجد أي تبرير مقبول لهذه العلاقة الظالمة ، ولا تصبح هذه العلاقة مشروعة إلا إذا أصبح الاستغلال نفسه مشروعاً .

الوعي والثورة

إن العمال حين يفهمون معنى تلك العلاقة الظالمة ، وحين يدركون أن جهدهم قد سرقه رب العمل فإنهم سيقومون بالثورة مطالبين بحقهم في الانتاج وبأن يكونوا « شركاء لا أجراء » . وهذا الوعي سوف يجعل العمال قادرين على تطبيق هذه المقولة .

إن الحاجة هي التي دفعت العمال للتنازل عن حقهم في الانتاج لرب العمل وقد يفعل العامل ذلك مضطراً ، وهو يعلم أن رب العمل يقوم باستغلاله وفقاً للعلاقة الظالمة التي يقننها المجتمع لمصلحة أرباب العمل ، ولكن هذا الوضع نفسه سيدفع العامل للثورة في يوم من الايام لانه وضع ظالم ، ومن حق هذا العامل أن يثور .

إن الذي يجرى في جميع بلاد العالم تقريباً هو عبارة عن عملية ظلم واستغلال وسرقة ، وهو وضع بالاضافة إلى كونه غير مقبول منطقياً ، تدينه جميع الأديان والشرائع السماوية وتحرمه . فالقرآن الكريم يقول : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » ، وهو بذلك يدين كل العلاقات التي تكون نتائجها أكل الأموال بالباطل ، وليس هناك من باطل أكبر من أن يأخذ الانسان الذي ينتج أكثر من غيره ماهو أقل من غيره . وليس هناك من باطل أكثر من أن يأخذ الانسان الذي لم يعمل نقود الذي قام بالعمل ليبني بها منازل يؤجرها لصالحه .

إن أي إنسان يخضع لعملية الاستغلال هذه لابد له من

أن يثور ، فالثورة تتولد نتيجة للشعور بالظلم ، ولذلك يصح القول بان « الظلم هو مفجر الثورة » .

إن العلاقات الظالمة ليس لها من رد فعل إلا الثورة ، ولذلك يمكن التنبؤ في أي مكان من العالم يسود فيه الظلم والعلاقات الظالمة بأن الثورة فيه آتية لا ريب فيها .

إن إدانة العلاقات الظالمة ، والمطالبة بتحطيمها والقضاء عليها لا يعني كما قد يفهم سطحياً ، أن نقضى على طرف من أطرافها جسدياً ، ولا يعني ذلك في نفس الوقت أن يظلم الطرف الذي قام بعملية الاستغلال ، كأن يفصل من عمله أو يؤخذ منه منزله الخاص به . إن ذلك إذا حدث ، يكون عبارة عن إبدال العلاقة الظالمة بعلاقة أخرى ظالمة ، وهذا بطبيعته لا يقضى على الظلم ، فالظلم لا يغير بالظلم .

إن ما يطلب من رب العمل — الذي تعدى على حق غيره — هو إرجاع ما أخذه ظلماً . فلا يجوز لأي إنسان أن يحتفظ بنصيب أكبر من نصيب غيره من ثروة المجتمع لأن ذلك إذا حدث فإنما يحدث نتيجة لقسمة غير عادلة .

إن العلاقة الطبيعية العادلة تقتضي أن يقف كل فرد من أفراد المجتمع عند حده ، وأن لا يعتدي على حدود غيره . وعندما يعمل كل فرد من أفراد المجتمع وفقاً لهذه القاعدة تكون القسمة عادلة ، ولا يأخذ الفرد أكثر من نصيبه العادل .

صور الاستغلال

إن ما وضحناه آنفاً هو صورة من صور الاستغلال ، ولكن الاستغلال يأخذ صوراً شتى وأشكالا متعددة . وعملية السرقة يمكن أن تحدث في أي شكل من أشكال الاستغلال .

إن كل نشاط اقتصادي يقوم بدافع الربح هو نشاط استغلالي يمكن عن طريقه أن تختل نتيجة قسمة ثروة المجتمع على أفراده ، ولذلك كان الاعتراف بالربح اعترافاً بالاستغلال .

إن قوانين الاستغلال تسمح للأفراد بمزاولة التجارة الخاصة ، وتسمح لهم بتحقيق الأرباح من هذه الحرفة .

إن كل من يلمس في نفسه الرغبة والقدرة على مزاولة نشاط تجاري بدافع الربح له الحق في ظل قوانين الاستغلال ، في أن يتقدم إلى الجهات المختصة في الدولة ، وأن يأخذ ترخيصاً بذلك ، وبموجب هذا الترخيص يكون من حقه قانوناً أن يأتي بالسلع من مصادرها ، داخلية كانت أو خارجية ، ويبيعها بأكثر مما تحمّل في سبيل الحصول عليها من نفقات ، محققاً بذلك أكبر ما يستطيع من ربح . وحين يقبل المستهلك على شراء السلع فإنما يفعل ذلك لأنها تعتبر حاجة من حاجاته التي لا يستطيع أن يستغني عنها . وهو مضطر في سبيل الحصول عليها لان يدفع القيمة التي يطلبها التاجر ثمناً للسلعة . كما أن المستهلك لا يعلم تكلفة السلعة الحقيقية التي تحملها التاجر . وحين يقوم المستهلك بالمساومة محاولا تخفيض ثمن السلعة أحياناً ، فانما يفعل ذلك منطلقاً من شكه في عدالة القيمة التي يطلبها التاجر ثمناً لهذه السلعة . ولكن التاجر انطلاقاً من موقفه الاحتكاري الذي مكنه من الاستيلاء على حاجة المستهلك ينجح غالباً في تحقيق الأرباح ، وهذا هو الذي يفسر بقاء التاجر تاجراً . فاذا انعدمت الأرباح ليس

أمام التاجر إلا أن يتخلى عن متجره أو دكانه باحثاً عن نشاط آخر يقوم به لكي يشبع حاجاته كغيره من بقية أفراد المجتمع .

وكثيراً ما يحاول التاجر إقناع المستهلك بشتى الطرق بأن ما يدفعه ثمناً للسلعة هو القيمة العادلة التي لا يمكن مقارنتها في السوق بأية قيمة أخرى لنفس السلعة أو ما يشبهها ، وأن بضاعته التي يقدمها إلى المستهلك تختلف عن البضاعة التي يقدمها غيره وقد يقوم التاجر أحياناً ، مستنداً إلى جهل المستهلك بأوضاع السوق ، بمحاولة لاقناعه بأن ما يدفعه ثمناً للسلعة هو أقل من قيمتها الحقيقية ، وبذلك يوهم المستهلك بأنه هو الرابح وليس التاجر نفسه ، وهي محاولة للتغطية والتمويه .

إن تحليل النشاط الذي يقوم به التاجر يوصلنا إلى نتيجة في غاية الأهمية ، وهي أن التاجر قد قام بعملية استغلال لحاجة المستهلك ، وقد تمكن عن طريق هذا الاستغلال من تكديس الأموال في جيبه ، فالأموال التي أصبحت في حوزة التاجر لم تكن إلا نتيجة للزيادات المتراكمة عن طريق الربح

الذي تمكن التاجر من تحقيقه لاستغلال حاجة المستهلك . ولم يكن المتجر أو الدكان إلا مصيدة يستخدمها التاجر ليصطاد بها المستهلك ، ولولا حاجة المستهلك التي وجدت في هذه « المصيدة » لما دخلها المستهلك ليكون لقمة سائغة أو فريسة للتاجر . ولم يكن المستهلك حراً أو مختاراً عندما دخل إلى تلك « المصيدة » لأن حاجته إلى السلعة جعلته مضطراً للدخول .. و« في الحاجة تكمن الحرية » .

إن النشاط الذي قام به التاجر يعتبر بطبيعته نشاطاً غير منتج لأنه يعتمد على إنتاج الآخرين . فالتاجر لا يبيع إنتاجه وإنما يبيع إنتاج الآخرين . إن التاجر عبارة عن وسيط بين المنتج والمستهلك . ولقد استطاع هذا التاجر ، باكتشافه لهذا الدور الاستغلالي ، أن يتمكن من تكديس الاموال وأن يأخذ نصيباً من ثروة المجتمع أكبر من نصيب غيره ، دون أن يقوم بعملية إنتاج ، وبذلك تمكن من الاستيلاء على ما هو أكثر من حاجاته من إنتاج الآخرين فناقض القاعدة الطبيعية التي تقول : « الذي ينتج هو الذي يستهلك » ومن ثم فان ما فعله التاجر هو السـ قة بعينها .

إن القوانين التي تسمح بمزاولة التجارة الخاصة هي قوانين تبيح مزاولة السرقة، والمجتمع السليم ينبغي ألا يسمح ببناء تلك « المصائد » التي تستخدم وسيلة لاصطياد المحتاجين.

إن المحتاجين ينبغي أن تتحرر حاجاتهم كي يصبحوا أحراراً ، ولا يكونوا مضطرين لدفع قيمة لحاجاتهم أكبر من قيمتها الحقيقية .

والمستهلك حين يدرك طبيعة النشاط الذي يقوم به التاجر وطبيعة العلاقة الظالمة بينه وبين التاجر سوف يتمرد على هذه العلاقة قائماً بالثورة ، مطالباً بتحطيمها لتقوم مكانها علاقة جديدة تجعل من التجارة خدمة عامة يكلف بها البعض ليقدمها للمجتمع ، بحيث لا تكون مصدراً من مصادر الاستغلال ، وبذلك تقام الأسواق العامة التي توفر السلع لمن يحتاج إليها بتكلفة إنتاجها .

إن كل نشاط اقتصادي من شأنه أن يؤثر في النتيجة النهائية للقسمة الطبيعية ، بحيث يؤدي إلى سيطرة إنسان على نصيب أكثر من غيره من ثروة المجتمع هو عبارة عن نشاط اقتصادي لا يتمشى مع القواعد الطبيعية التي ينبغي

أن تكون سائدة في مجتمع سليم ، وهذا النشاط بطبيعته سوف يؤدي إلى إحداث خلل في إمكان إشباع الأفراد لحاجاتهم من ثروة المجتمع .

ولا ينبغي أن يعوّل في العلاقة الانسانية على قدرة الأفراد على حيازة أشياء هي ليست من حقهم ، وإنما على سلامة القاعدة التي تمت على أساسها حيازتها ، وهي ما تعطي مشروعية للفرد للاحتفاظ بالاشياء التي وقعت في حيازته ، فإذا كانت قدرة الفرد وحدها هي المبدأ الذي يعوّل عليه في الاحتفاظ بالأشياء أصبح دخول رجل إلى منزلك وسيطرته عليه في أثناء فترة غيابك عن المنزل عملا مشروعاً، وصحّت ملكية هذا الرجل لمنزلك ما دام قادراً على الاحتفاظ به . ولكن ذلك لا يعد عملا مشروعاً لانه جاء نتيجة لقاعدة غير سليمة . فانتهاك حرمة المنزل قاعدة غير مقبولة ولا تعطي أساساً سليماً لتكوين نظام اجتماعي مقبول .

إن ثروة المجتمع ينبغي أن تبقى ملكاً لكل أفراده ، ونصيب كل فرد في كل فترة زمنية ، من هذه الثروة هو عبارة عن حاصل قسمة هذه الثروة على أفراد المجتمع .

ولا يكون النشاط الاقتصادي نشاطاً سليماً إلا إذا بقيت هذه النسبة سليمة ، ولا تتغير إلا بتغير حجم الثروة أو عدد أفراد المجتمع .

وإذا كانت قدرات الفرد قد مكنته من تغيير هذه المعادلة لصالحه فان النشاط الذي قام به هذا الفرد يعتبر غير مشروع ، وذلك لان تغير النسبة السابقة يكون أمراً مستحيلا في غياب عملية السرقة .

إن إمكانات المجتمع ينبغي أن تبقى دائماً حاضرة لاشباع حاجات أفراده ، ولذلك لايجوز لاي فرد أن يتعدى على هذه الامكانات . وقدرات الفرد لا تعطيه حقاً يتجاوز به حد إشباع حاجاته ، لان الغاية المشروعة لاي نشاط اقتصادي يقوم به الأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط « إذ أن ثروة العالم محدودة على الاقل في كل مرحلة ، وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة ، ولهذا لايحق لاي فرد القيام بنشاط اقتصادي بغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته لان المقدار الزائد على حاجاته هو حق للافراد الاخرين » .

إذا كانت إمكانات المجتمع وثروته تكفي لبناء حجرة واحدة فقط لكل فرد من أفراده ، وكان أحد أفراد المجتمع يملك أربع حجرات فاننا نجد ، في نفس الوقت ، من يملك كوخاً أو من لا يملك شيئاً على الاطلاق ، وهذا هو الوضع السائد في جميع أنحاء العالم حتى الآن .

إن ربع سكان مصر ، مثلا ، في الوقت الحاضر يسكنون عمارات وقصوراً ، وثلاثة أرباع سكانها الباقين يعيشون في بيوت من طين أو في الأكواخ ، في حين أن القصور والعمارات التي شيدت في أهم المدن المصرية هي ملك لكل المصريين بمن فيهم الفلاحون الذين يسكنون بيوت الطين والأكواخ .

وقد كان هذا الوضع نفسه هو وضع الليبيين ، حيث كان عشرهم يملك العمارات والدارات الفخمة ، وكانت بقيتهم تعيش في الخيام وفي الأكواخ وفي المدن القديمة ، علماً بأن المواد التي شيدت بها تلك العمارات والدارات هي ملك لكل الليبيين ، وأن لكل فرد منهم حصته فيها .

نزع الملكية والتعويض

عندما نجد وضعاً مختلا كهذا الوضع ، ونجد من يملك منزلين أو ثلاثة منازل ، ومن يبحث عن منزل يستأجره لانه لايملك منزلا لسكناه ، فليس هناك إلا تفسير واحد لهذا الوضع وهو أن من يملك منزلين قد أخذ حق من لايملك وأنه بذلك قد أخذ أكثر من نصيبه من ثروة المجتمع ، ويصبح من حق المجتمع أن ينتزع ما كان زائداً على الحاجة ، لأن ما زاد على الحاجة قد تكوّن من هذه الثروة التي هي حق لجميع الأفراد . وحين يفعل المجتمع ذلك لا يكون ملزماً بتعويض من يملك أكثر من حاجته ، ما دام الذي انتزع منه هو حق للآخرين ، لان التعويض لا يكون سليماً إلا إذا كان من حق الفرد أن يحتفظ بالشيء الذي تم انتزاعه .

إن الخلل في توزيع ثروة المجتمع هو نتيجة لسرقة حاجات الآخرين . وهذا يعتبر عاملا من العوامل التي تهدد وجود من سرقت حاجاتهم ، وهو وضع بالاضافة إلى ذلك يؤدي إلى عبودية إنسان آخر . فالذي يملك حاجتك

يتمكن من السيطرة وفرض شروطه عليك ، وهو في كل لحظة قادر على تهديدك بانتزاع هذه الحاجة . وبذلك تغدو غير حر لان حياتك أصبحت مهددة وتعيسة ، فالانسان لا يكون حراً إلا إذا تحررت حاجاته من سيطرة الآخرين . إن المنزل والملبس والمأكل والمعاش ، كلها تعتبر حاجات ضرورية للانسان ولابد له من أن يمتلكها ملكية مقدسة . وحين يملك الانسان ما زاد على حاجته من هذه الأشياء فان ذلك يعني حرمان الآخرين منها ، ويحق للمجتمع عندئذ انتزاعها منه .

نقل ملكية الأشياء

إن الارث والوصية والهبة والبيع والشراء وغيرها من وسائل انتقال الملكية تبقى صحيحة ومشروعة ما بقي المبدأ الذي تقسم على أساسه ثروة المجتمع بين أفراده صحيحاً .

إن تعيين حق أفراد المجتمع في ثروة المجتمع لا يعني إلغاء الارث . ولكن قضية الارث تصبح في ظل هذا المبدأ قضية إدارية بحتة تنبع من شريعة المجتمع ، وهو ما يدخل

في إطار تطبيق النظرية العالمية الثالثة ، ولكن المبدأ الذي يتبع في التطبيق ينبغي أن يستند إلى حق الافراد في إشباع حاجاتهم من ثروة المجتمع ، وهم يتساوون في هذا الحق . ولذلك لايحق لفرد أن يشبع حاجاته على حساب حاجات الآخرين ، ولايحق لاي شخص أن يحتفظ بأكثر مما يحتاج إليه .

إن ما تطرحه النظرية العالمية الثالثة هو عبارة عن حلول جذرية للمشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الانسانية ، وهذه الحلول تستند إلى القواعد الطبيعية ، وذلك لان هذه القواعد الطبيعية ، هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية .




شروح الكتاب الأخضر
12
المجتمع
الاشتراكي
الجديد



المجتمع الاشتراكي الجديد

مقدمة :

إن من حق الانسان أن يتساءل عن طبيعة المجتمع الاشتراكي الجديد الذي تبشر به النظرية العالمية الثالثة ، فهذه النظرية تحرض كل القوى من الجماهير الكادحة ، العمال والطلاب والفلاحين والجنود وغيرها من القوى التي يقع عليها الاستغلال ، لتقوم بالثورة الشعبية من أجل تحقيق الاشتراكية ، وبناء المجتمعات الخالية من الأمراض السياسية والاجتماعية . ولذلك يصبح من حق كل إنسان ، سواء كان من تلك القوى أم من غيرها ، أن يتساءل : ما هذا المجتمع الاشتراكي الجديد الذي تدفع المجتمعات للتضحية من أجل تحقيقه ؟

طبيعة المجتمعات التقليدية

ولكي نتعرف على طبيعة المجتمع الاشتراكي الجديد ، لابد لنا قبل ذلك أن نعرف ماهي طبيعة المجتمعات الانسانية القائمة حتى الآن ؟ لابد لنا أن نعرف ، على وجه التحديد ، ماهي طبيعة مجتمعات الاستغلال ؟ سواء ما كان منها ذا قطاع واحد ، عام أو خاص ، أو ذا قطاعين أو أكثر ، قطاع عام وقطاع مختلط ... تلك المجتمعات القائمة على جهد الاجراء وعرقهم .

ماهو المجتمع الاستغلالي ؟ وما هي طبيعته ؟

وماهو المجتمع الاشتراكي الجديد ؟ وماهي طبيعته ؟

ولابد أن تكون الصورتان واضحتين حتى تسهل المقارنة بينهما . فقد يفضل الانسان المجتمعات القائمة على المجتمع الاشتراكي الجديد إذا كانت المقارنة في صالح المجتمعات القائمة . أما إذا كانت المقارنة تؤكد أن المجتمع الجديد أفضل من تلك المجتمعات ، فان الثورة على المجتمعات القائمة تصبح واجبة . لماذا لا نقوم بزحف جماهيري

في كل مكان من العالم من أجل الوصول إلى ذلك المجتمع ؟

يعتقد كثير من الناس أن التحول الاشترّاكي ، الذي تحرض عليه ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عن طريق ثورة الطلاب والعمال والفلاحين والكادحين والجنود يمكن أن يكون في غير صالحهم . ويجهل كثير من الناس ، الأغنياء منهم خاصة ، طبيعة المجتمع الاشترّاكي الجديد ، ويتوهمون أن مصالحهم ومصالح أولادهم وأولاد أولادهم جيلا بعد جيل لا تتحقق إلا في ظل مجتمع الاستغلال .. وذلك هو الضلال بعينه ، وهو ما نريد إثباته .

يظهر الاستغلال في كل نشاط اقتصادي يقوم به الانسان من أجل السيطرة على ماهو أكثر من حقه من ثروة المجتمع . فالانسان قد يسعى لبناء عمارة أو عمارتين ، وقد يرغب في بناء ألف عمارة في حين أن نصيبه العادل من ثروة المجتمع لا يتجاوز البيت الواحد الذي يكفي إشباع حاجته إلى السكن ، فلماذا يقوم بذلك ؟ لماذا لا يقف عند الحد الذي يعادل حقه في ثروة المجتمع ؟

إن الانسان يكدح من أجل البقاء . وانطلاقاً من هذا المبدإ يسعى الانسان لتحقيق ضمانات لحياته . فالانسان في أي مكان من العالم يتعرض للموت . وحيث إن بقاء الانسان على قيد الحياة لا يكون إلا بإشباع حاجاته ، فانه يسعى لكي يبعد عن نفسه شبح الموت بتحقيق تلك الحاجات اللازمة لبقائه . كما أن سعادة الانسان لا تتحقق إلا بإشباع حاجاته ، ولذلك يسعى الانسان إلى الحصول على حاجاته لكي يعيش سعيداً في النهاية .

ان الجائع يعمل لكي يشبع وبعد أن يشبع يصبح سعيداً . والعطشان يعمل لكي يشرب ، وبعد أن يشرب يصبح سعيداً . والمتعب يعمل لكي يرتاح وحين يرتاح يصبح سعيداً .

وهكذا ، لا يشعر الانسان بالسعادة وهو جوعان أو عطشان ، أو متعب ، أو مستعبد ، أو عليه أي ضغط من الضغوط المادية أو النفسية . فالجوع والعطش والتعب وجميع الضغوط الأخرى تعتبر قيوداً على سعادة الانسان ،

ولذلك لابد له من كسر تلك القيود حتّى يتحرر ويحقق السعادة .

إن الذي يبني عمارة ، أو يفتح دكاناً للتجارة أو الذي يستحوذ على قطعة أرض صالحة للبناء ، أو للزراعة ، ثم يستحوذ على قطعة ثانية وثالثة أو ما استطاع إلى أكثر من ذلك سبيلا ، إن الذي يفعل ذلك ينطلق من غريزة حب البقاء ، وسعياً وراء تحقيق السعادة . فتكدس الثروة لا يعد هدفاً مطلوباً في حد ذاته ، وإنما وراء ذلك هدف أبعد هو تحقيق البقاء والسعادة .

هل يعد الانسان ، الذي يسعى لتحقيق بقائه وسعادته ، مجرماً ؟

لا يعد الانسان مجرماً لمجرد كونه يسعى لتحقيق بقائه وسعادته ، فذلك حق مشروع له بحكم طبيعته . ولكن ذلك لا يعني في نفس الوقت أن من حق الانسان أن يتعدى على بقاء وسعادة غيره . فإذا كان من حق إنسان ما أن يعيش سعيداً ، فان من حق غيره أن يفعل ذلك ، ولكن

مجتمعات الاستغلال تنحرف بهذا المبدأ عن طبيعته لينحرف سعي الانسان عن قاعدته الطبيعية .

إن الانسان في ظل مجتمع الاستغلال يترك منفرداً . فالمجتمع لا يوفر له من الضمانات ما يجعله قادراً على إشباع حاجاته لتحقيق بقائه وسعادته ، ولذلك يسعى الانسان بمفرده لتحقيق تلك الضمانات عن طريق تكديس الثروة التي تتراكم على حساب نصيب الآخرين من ثروة المجتمع .

إن القوانين التي تحكم حركة مجتمع الاستغلال مبنية على هذه النظرة ، وهي تعتبر كل عمل يقوم به الانسان من أجل تكديس الثروة عملا مشروعاً ، ولذلك لا يمكن تجريم الانسان الذي يسعى لتحقيق ضمانات حياته عن طريق تكديس الثروة . وإذا ما حدث أن أحيل ذلك الانسان ، الذي استحوذ على أرض للبناء أو للزراعة أكثر من حاجته ، إلى المحكمة متهماً بجريمة السرقة مثلا ، فإن هذه المحكمة تبرئه من تلك الجريمة التي نسبت إليه وفقاً للقوانين السائدة في مجتمع الاستغلال .

إن الذي يأخذ من ثروة المجتمع العامة لمصلحته الخاصة لا يعد مجرماً وفقاً للقوانين السائدة في مجتمعات الاستغلال ، فهذه القوانين تؤيد ذلك الاتجاه ، ولا ترى فيه عيباً من العيوب ، ولا تعد الانسان الذي يسلك هذا الطريق مجرماً أو منحرفاً .

إن الذي يستحوذ على أرض صالحة للبناء أكثر من حاجته ، والذي يستحوذ على أرض صالحة للزراعة أكثر من القدر اللازم لاشباع حاجته ، والذي يستولي على عقارات أخرى أكثر من حاجته ، والذي يقوم بأي نشاط اقتصادي من أجل السيطرة على نصيب أكثر من حقه في ثروة المجتمع ينطلق من فلسفة تحقيق ضمانات المعيشة ، وهو لا يفعل ذلك غالباً من أجل الاستغلال في حد ذاته ، وإن كانت نتيجة نشاطه الاقتصادي الحر تؤدي إلى ذلك الاستغلال .

حل المعضلة

إن الاشتراكية التى تنادي بها النظرية العالمية الثالثة ، تضع حداً للاستغلال وتأتي بالحل الذي من شأنه أن يقضى

على تلك المعضلة بحيث يصبح الاستغلال فاقداً لمبرر وجوده . فإذا كانت القضية تتمثل في كون الانسان لايحقق ضمانات معيشته إلا بالاضطرار لاستغلال غيره ؛ فيستحوذ على ماهو أكثر من حصته من ثروة المجتمع ، عن طريق ما يسيطر عليه من فرص العمل التي هي من حق الآخرين وحرمانهم منها ، فان الاشتراكية التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة تأتي بالحل الذي يجعل المجتمع الاشتركي الجديد كفيلا بتوفير ضمانات المعيشة لكل أفراده . فالانسان عندما يسأل عن السبب الذي دعاه إلى بناء ما زاد عن حاجته من عمارات ، أو عن قيامه بنشاط اقتصادي من أجل تكديس الثروة وحرمان الآخرين منها يجيب عادة ، بأن قصده من وراء ذلك ليس استغلال الآخرين وإنما توفير الضمانات اللازمة لمعيشته ولمعيشة أولاده حتى لا يكون محتاجاً ولا يكون أولاده محتاجين لغيرهم ، وهو حين يفشل في توفير الضمانات اللازمة من مصدر يحاول توفيرها من مصدر آخر وبذلك يكون الاستغلال نتيجة غير مقصودة في حد ذاتها ، وهو يبقى ويزول ببقاء أو زوال الأسباب التي أدت إلى وجوده .

هذه هي المعضلة التي تأتي الاشتراكية الجديدة لحلها .

إن المجتمع الاشتراكي الجديد وهو يؤسس على مبدإ إشباع الحاجات وفق قواعد طبيعية ينهي هذا الاستغلال حيث يضمن هذا المجتمع حاجات أفراده ، فلا يوجد بعد ذلك مبرر للنهب والسلب والاستغلال والاستحواذ على قدر أكبر من حاجات الانسان وحصته في الثروة العامة .

يشتكي كثير من المستهلكين من أحوال المعيشة وغلائها ، فالانسان في أي مكان في العالم لا يريد أن تكون المواد الاستهلاكية غالية الثمن . وما دام الانسان يشتكي من غلاء المعيشة فليس هناك من حل إلا بزيادة القدرة الشرائية لذلك الانسان حتى يستطيع الحصول على حاجاته .

ويحاول الانسان دائماً زيادة قدرته الشرائية حتى يتمكن من شراء ما يحتاج وأسرته إليه من سلع ، وقد يحاول شراء وتخزين مايزيد عن حاجة عدد من الأسر مدفوعاً بغريزة حب البقاء . فإذا كان في مقدور المجتمع الاشتراكي الجديد أن يقدم حلا لهذه المعضلة ، فانه بذلك يقدم حلا عملياً ومثالياً للبشرية كلها ، لأغنيائها وفقرائها .

منهياً بذلك كل أسباب الجشع والطمع والنهب والاستغلال ، إذ تصبح معيشة الانسان الغني الذي يجمع المال ضماناً لمعيشته ، مضمونة وفقاً للقواعد الاشتراكية الجديدة .

ما هو غلاءُ المعيشة الذي يشتكي منه الانسان في كل بلاد العالم ؟

إن غلاء المعيشة عبارة عن نقص في القدرة الشرائية التي يستطيع الانسان عن طريقها شراء حاجاته . فحين ترتفع أسعار المواد الغذائية والملابس والمواصلات وغيرها من المواد الضرورية الاستهلاكية تنقص القدرة الشرائية ، ويصبح ما يحصل عليه الانسان من حاجات أقل مما كان يحصل عليه قبل ارتفاع الأسعار ، فما هو سبب نقص القدرة الشرائية ؟ وكيف يمكن علاجه ؟ إذا عرفنا السبب وأمكن العلاج تحققت الجنة على وجه الارض . إن السبب يكمن في وجود الاستغلال . فحين تقوم بشراء بدلة وتجد أن ثمنها مرتفع بالنسبة لقدراتك الشرائية ، وحين تشتكي من ارتفاع ثمن هذه البدلة فانما تشتكي من الاستغلال . فالبدلة لا يكون ثمنها مرتفعاً إلا لكون تكلفة إنتاجها باهظة ، أو

لكون الذي يبيعها لك يستغلك ويطلب ثمناً مضاعفاً لتكلفة إنتاجها ، وهو حر في مطالبتك بذلك الثمن وفقاً لقواعد الاستغلال ، لأنه يبتغي تحقيق الربح عن طريق ما يستطيع سحبه من قدرتك الشرائية .

إذا تمكنت النظرية العالمية الثالثة من حل هذه المشكلات ، وذلك عن طريق إيجاد صورة لمجتمع اشتراكي جديد تنتهي فيه كل أسباب الاستغلال ، فانها بذلك تكون قد نسفت كل النظريات التي سبقتها ، والتي فشلت في إيجاد حل لمشاكل الانسان .

إن النظرية العالمية الثالثة بتطبيقاتها التي تنطلق من الأسس الموجودة في الكتاب الأخضر ، تؤدي بكل تأكيد إلى حل حقيقي ونهائي لتلك المشكلات التي يعاني منها الانسان ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشكل الاقتصادي .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن بلداً ما يوجد به مصنع ، وأن هذا المصنع يبيع إنتاجه لأفراد المجتمع ، أي للمستهلكين وأن هذا المصنع ملكية عامة لأفراد المجتمع ، إذ أنه

ينتمي إلى القطاع العام ، وأن هذا المصنع يبيع إنتاجه بثمن مرتفع حتى يحقق الربح .. شأنه شأن القطاع الخاص . هذا الربح لا يتحقق إلا على حساب المستهلكين من أفراد المجتمع ، فأين يذهب هذا الربح ؟ يمكن للمصنع الادعاء بأن هذا الربح يعود إلى الميزانية العامة ، وقد يزيد المصنع من إنتاجه وقد يعمل على تحسينه ، وقد ينشيء مصنعاً آخر ، وقد يوسع المصنع نشاطه ويحول أرباحه للميزانية العامة لتقوم بنشاط عام أو تقدم خدمات للمواطنين في الصحة أو التعليم أو الدفاع أو المواصلات أو غير ذلك من الخدمات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع .

هذه العملية تعني . وفقاً للحل الاشتراكي . أننا نأخذ من الناس بطريقة مباشرة لكي نعطيهم بطريقة غير مباشرة . والحل الاشتراكي الجديد هو الذي يفضح هذه العملية .

إذا كان هذا المصنع يهدف إلى خدمة المجتمع وذلك عن طريق بيع ما ينتجه بثمن مرتفع حتى يتوسع . ويتمكن من تحسين إنتاجه وتوفير الأموال للميزانية العامة .

وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع . فانه يحقق ذلك كله عن طريق ما يتكبده المستهلك من نفقات في سبيل الحصول على إنتاج هذا المصنع .

إن الحل الصحيح الذي يصلح لأن يكون بديلا لتلك الدورة غير المجدية هو ألا نأخذ أصلا من الناس شيئاً لماذا ؟ لأننا إذا لم نأخذ من الناس شيئاً وحافظنا على ذلك وجعلناه قاعدة ثابتة . نجد أن المستوى الاقتصادي للناس قد تحسن . وتصبح القدرة الشرائية اللازمة لاشباع حاجاتهم متوفرة عندهم . فيصبح واجب المؤسسات الاشتراكية زراعية كانت أم صناعية في المجتمع الاشتراكي الجديد هو الاستمرار في الانتاج .

قد يضطر الانسان إلى أن يسرق وينهب خوفاً على حياته وضماناً لبقائه . فما أسباب هذا الخوف ؟ يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على الحاجات . فالانسان يجد صعوبة في الحصول على حاجاته ، ولذلك يأخذ التدابير كافة . التي تمكنه من البقاء حتى لو اضطر إلى السرقة والنهب والاستغلال .

إن الاشتراكية الجديدة تحرر تلك الحاجات ، بحيث يصبح الحصول عليها سهلا ، فيرتاح الانسان من التعب والجشع والاستغلال لتكوين الثروة التي يمكن بوساطتها الحصول على تلك الحاجات . فعندما يكون الحصول على الحاجات سهلا ليس هناك إذن داعٍ لكل عمليات الاستغلال التى يمارسها الانسان حتى يصبح غنياً على حساب غيره .

إن الدافع الحقيقي للانسان الذي يكدح لكي يكون غنياً ، هو الحصول على ضمان لمعيشته ، وعندما تصبح معيشته مضمونة في المجتمع الاشتراكي الجديد تنتهي المشكلة بالنسبة له ، وهذا هو السبب الذي يجعل أبناء الأغنياء ينضمون إلى الزحف الذي يحدث في المجتمع ، وذلك لاقتناعهم بأن الاستغلال لم يبق له مبرر ، لان الحاجات قد تحررت ، وأصبح الحصول عليها سهلا في المجتمع الاشتراكي الجديد . ولان هذا الاتجاه يخدم مصلحتهم حتى إن كانت هذه المصلحة أنانية ، لم يعد الانسان يبحث عن القدرة الشرائية التي يكدسها ضماناً لاشباع حاجاته .

وعندما يقتنع الأغنياء بالأطروحات الجديدة التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة ، ويدركون أنّ هذه الأطروحات تحقق إشباع حاجاتهم سوف ينضمون للزحف الذي يقوم به الكادحون لتحقيق المجتمع الاشتراكى الذي يحرر الناس بتحرير حاجاتهم ويجعلهم قادرين على الحصول على هذه الحاجات ، لأنها تصبح في حدود ما يتوفر لديهم من قدرة شرائية ، فتصبح المعيشة بذلك ميسورة وليست صعبة مثلما هي الحال في المجتمعات القائمة حتى الآن .

كيف تصبح المعيشة صعبة ؟

تصبح المعيشة صعبة بالنسبة للانسان عندما تكون حاجاته تحت سيطرة الآخرين ، فالانسان الذي يسيطر على حاجات الانسان الآخر ويتحكم فيها يتمكن من ممارسة الاستغلال . والمجتمع الذي يسمح بالاستيلاء على حاجات الآخرين يسمح ببيع هذه الحاجات إلى من حرم السيطرة عليها ، فتنبع حرية النشاط الاقتصادي من هذه القاعدة .

وبذلك يتمكن من يسيطر على حاجات الآخرين من مضاعفة أسعار هذه الحاجات محققاً بذلك أقصى ما يستطيع من ربح ، ومن هذا تأتي صعوبة الحصول على الحاجات . فصعوبة الحصول على الحاجات تنبع من ظاهرة غلاء المعيشة ، الناتجة من مضاعفة أسعار الحاجات .

إذا كانت تكلفة البدلة عشرة دنانير ، فان هذه البدلة قد تباع بعشرين ديناراً ويضطر آلاف المحتاجين لشرائها لأنها تشبع حاجة من حاجاتهم ، وليس لهم في ذلك خيار لان حريتهم مفقودة بفقدان حاجاتهم . ولانه لا توجد صيغة أخرى في هذا المجتمع القائم على الاستغلال يتعامل الناس على أساسها ، فمن أين يشتري الناس البدلة التي احتكر التاجر بيعها ، عندما لا يوجد قطاع في المجتمع يتكفل بتوفير هذه الحاجة ؟

إن التاجر يقدم خدمة للمجتمع ، ولكن ماذا يترتب على هذه الخدمة ؟

إن الخدمة التي يقدمها التاجر يترتب عليها استغلال

إنسان لانسان آخر . فالتاجر بتحكمه في حاجات أفراد المجتمع يتمكن من السيطرة عليهم ، ومن استغلالهم لمصلحته في ظل القوانين القائمة في هذا المجتمع .

ولذلك ينقسم المجتمع القائم على الاستغلال إلى فقراء وأغنياء ويجري فيه النهب والسلب وتجاوز الحدود ، ويحدث ذلك سعياً وراء تكوين القدرة الشرائية وتكديسها . فالقدرة الشرائية هي التي تمكن الانسان من الحصول على حاجاته ، وهي التي تحقق السعادة . وتتراكم القدرة الشرائية نتيجة لذلك عند الأغنياء ، ويصبح الفقير عاجزاً عن الحصول على حاجاته لفقدانه لتلك القدرة الشرائية .

فالشحاذون موجودون في جميع أنحاء العالم لأنهم يفقدون القدرة الشرائية اللازمة للحصول على حاجاتهم . والقدرة الشرائية لاتتوفر إلا بتوفر المال . ولكن السعي من أجل الحصول على المال وتكديسه هو نفس العامل الذي يؤدي إلى الاستغلال ، فاذا استطاعت الاشتراكية الجديدة أن تجد حلا لهذه المشكلة ، فانها تجنب المجتمع الوقوع في دائرة الاستغلال .

لايكون الانسان سعيداً إلا إذا أصبحت حاجاته متوفرة ومعيشته مضمونة . فالمأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج والمركوب .. كل هذه الحاجات لابد أن تتوفر للانسان . ولكن هذه الحاجات في الوقت الحاضر لاتتوفر إلا عن طريق الاستغلال والنهب وتجاوز الحدود .

إن خلاصة التطبيقات الاقتصادية التي تجري في العالم حتى الآن ، هي إنتاج السلعة ومضاعفة ثمنها لكي تتحقق الارباح . وهذه الارباح تأتي من المستهلكين في المجتمع . فاذا كان المنتج يتبع القطاع الخاص فانه يضاعف الثمن لكي يصبح غنياً ، ويتمكن من الحصول على القدرة الشرائية اللازمة لاشباع حاجاته . وإذا كان المنتج يتبع القطاع العام فانه يضاعف ثمن السلعة لكي يزيد من الدخل العام للدولة . وهكذا ، نلاحظ أن الارباح قد جاءت من نفس أفراد المجتمع الذين نحاول أن نحقق لهم الرخاء عن طريق الميزانية العامة .

إن الحل الاشتراكي الجديد يقضي على هذه الطريق الطويلة ، فالحاجات تباع الآن لافراد المجتمع بثمن مضاعف

حتى تحقق ربحاً لصاحبها أو للدولة ، ولكن الناس تريد تلك الحاجات رخيصة . وأن تتوفر لهم الخدمات وأن يرتفع مستوى معيشتهم . ولما كانت مضاعفة ثمن السلعة تعني سحب القدرة الشرائية من المستهلكين من أفراد المجتمع . والحل الاشتراكي الجديد يرمي إلى ترك تلك القدرة الشرائية لديهم ، وذلك بمضاعفة إنتاجوحدات السلعة بدلا من مضاعفة ثمنها ، فان السلعة تصبح رخيصة بسبب زيادة عرضها .

إن سحب قدرة المستهلكين الشرائية ، وهو الذي يجرى الآن في معظم المجتمعات عن طريق مضاعفة ثمن بيع السلع ، هو استغلال ونهب وابتزاز . والاشتراكيات القائمة الآن في العالم تسير وفق مبدإ الاستغلال نفسه الذي تعمل به الرأسمالية .. وهو مبدأ مناقض للمبدإ الذي تعمل به الاشتراكية الجديدة التي لا تهدف إلى مضاعفة ثمن السلعة ، وإنما إلى مضاعفة وحدات السلعة المنتجة ، وبذلك يتحول النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديدمن نشاط غير انتاجي يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات إلى نشاط انتاجي .

فاذا ضاعفنا عدد وحدات السلعة ا: جة فاننا نلتقي مع قاعدة طبيعية تعترف بها الرأسمالية نفسها ، وهي :

« إن زيادة عرض السلعة ، مع بقاء العوامل الأخرى على ماهي عليه ، يؤدي إلى انخفاض ثمنها » ، ويعني ذلك أن زيادة الانتاج يجعل الحاجات رخيصة ، وينتهي نتيجة لذلك ما يسمى بغلاء المعيشة وارتفاع الاسعار والتضخم والاستغلال ... الخ .

إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي إشباع الحاجات المادية لافراده ، ويتحول كل فرد في هذا المجتمع إلى منتج ينتج ما يشبع حاجته ، وتنتهي بذلك مشكلة غلاءالمعيشة التي تنشأ من سحب القدرة الشرائية من أفراد المجتمع . وتصبح العملية منحصرة في توزيع الانتاج على أصحاب الحق فيه من أفراد المجتمع .

حوافز الانتاج

تهدف النظرية العالمية الثالثة إلى إلغاء الأجرة وتحرير

الانسان من عبوديتها والعودة إلى القواعد الطبيعية . وتحويل العمال إلى منتجين شركاء في الانتاج .

وعندما يتحرر العامل ، يتضاعف الانتاج لان العامل « المنتج » أصبح يعمل لنفسه وهو يخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لان باعثه على الاخلاص في الانتاج هو اعتماده على عمله الخاص لاشباع حاجاته المادية من ذلك الانتاج الذي هو شريك فيه ، ولذلك فان ظاهرة التقاعس التي تواجه كلا من القطاع العام والقطاع الخاص في معظم بلاد العالم سوف تختفي باختفاء الاجرة والأجراء .

إن البلدان ذات القطاع العام ، ينتج العامل فيها عشر وحدات من السلعة ، فتعطيه الدولة وحدة واحدة من هذا الانتاج ، وتحتفظ للمجتمع ببقية الانتاج تنفقها على الأبحاث والاسلحة والحرب والتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات .

ونتيجة لذلك فان الشغيل الذي أخذ وحدة واحدة من إنتاجه ، يتقاعس عن الانتاج .

لماذا يزيد العامل من إنتاجه ، وهو مهما ضاعف من جهده لايناله من هذا الجهد إلا ما قرره المجتمع ، وهو الحد الادنى ؟

أما في النظام الرأسمالي ، فان العامل الذي ينتج لصالح رب العمل مقابل أجرة لا يعمل إلا بقدر يضمن له فرصة هذا العمل ، بحيث لا يظهر التّراخي أو التقاعس عن الانتاج إلى حد يفصل بسببه من العمل . وهكذا نجد الشغيلة في النظام الرأسمالي مضطرين للانتاج لكي يحافظوا على فرصة العمل .

والرأسماليون في النظام الرأسمالي لا ينتجون ، وإنما ينتج الاجراء الكادحون وهم مضطرون للانتاج لصالح الطبقة الرأسمالية .

أما في الدولة ذات القطاع الواحد والتي تحرم فيها الملكية الخاصة ، فان الشغيلة تتقاعس عن الانتاج ، لان المجتمع ملزم بتوفير الحد الادنى اللازم للمعيشة لكل أفراده . ومن ثم فان الشغيلة لا تنتج لكي تحافظ على فرصة العمل كما هو الحال في القطاع الخاص .

يقول أصحاب المذهب الذي يعطي الدولة حق أخذ إنتاج العمال لصالح المجتمع بأن هدف الدولة في ظل هذا المذهب ، هو خلق الانسان المثالي الذي ينتج لصالح المجتمع ولصالح البشرية .

يواجه هذا المذهب منعطفاً خطيراً ، وهو التقاعس عن الانتاج ، وهذه وضعية لاحل لها لان المجتمع قائم أصلا على تحويل جميع أفراده إلى شغيلة أجيرة للدولة . وقد حرم عليهم النشاط الخاص ، وسحب منهم حق الملكية الخاصة ، وأصبحت الشغيلة ملزمة بالعمل في الملكية العامة عملا جماعياً مقابل أجرة تمثل جزءاً من إنتاج الشغيلة وأما الباقي فانه يحول لصالح المجتمع ، لكي يتكدس الانتاج ، ويصبح ملكية مشاعة للجميع ، وتتحقق بذلك مقولة : « من كل حسب جهده إلى كل حسب حاجته » .

إن تلك المقولة غير قابلة للتطبيق ، ويصعب على الانسان أن يؤمن بها . لأن ذلك المذهب يبنى تصوره على فرض تكديس الانتاج حتى يتحقق النعيم الارضى . ولكن الحقيقة أن الشغيل إذا أنتج عشر وحدات من

السلعة ، ولم يعطه المجتمع إلا وحدة واحدة فانه سوف يتقاعس عن الانتاج حتى يصل به إلى حده الادنى ، ويصبح تكديس الانتاج ، نتيجة لذلك أمراً مستحيلا ، ولذلك نجد أن أصحاب ذلك المذهب يبحثون عن حوافز تدفع الشغيلة للانتاج .

مشكلة البطالة

نجد في المجتمع الرأسمالي أن فرص العمل غير متوفرة للجميع ، حيث توجد البطالة ، وذلك لأن فرداً مامن أفراد المجتمع يمكنه أن يأخذ من فرص عمل الآخرين . فاذا وجدت في المجتمع فرصة عمل واحدة لكل فرد من أفراد المجتمع ، وأخذ فرد ما فرصتين ، فان ذلك يعني وجود آخر بدون عمل . وهكذا إذا كانت فرص العمل مليوني فرصة ، واستطاع فرد ما أن يحصل على مليون فرصة فإن مليون فرصة فقط تبقى للآخرين ، ويعني ذلك وجود مليون عاطل إذا كان عدد أفراد المجتمع مليوني نسمة . وهذا هو ما يجري في البلاد الرأسمالية ، حيث تقوم المظاهرات والاضرابات وتوجد البطالة نتيجة لعدم

تساوي فرص الأفراد في العمل وفقاً لقوانين الاستغلال القائمة . ونتيجة لذلك ، نجد عاملا غنياً لانه أخذ فرص عمل عدد من العمال الآخرين ، ونجد في مقابل ذلك عمالا فقراء بعدد فرص العمل التي استولى عليها ذلك الغني .

إن ظاهرة البطالة في أي مجتمع ليست نتيجة لعدم وجود فرص العمل في المجتمع ، وحتى لو وجدت فرصة عمل واحدة فقط لوجب تقسيمها على أفراد المجتمع .

ومن ثم ، إذا وجدنا أفراداً عاطلين عن العمل في مجتمع ما فان ذلك يعني أن هذا المجتمع قائم على الاستغلال وغير عادل لانه سمح بالاستيلاء على فرص العمل الخاصة بأولئك العاطلين عن العمل من قبل أفراد آخرين . وإذا وجدنا في المجتمع أغنياء وفقراء ، فمعنى ذلك أن الأغنياء قد استولوا على حق الفقراء ، وأن هذا المجتمع لاتوجد فيه عدالة اجتماعية .

وإذا وجدنا في المجتمع من يملك المنازل التي تزيد عن حاجته ووجدنا من هو محروم منها ، فان ذلك يعني

أن هذا المجتمع به خلل ، وأن الثروة فيه لبست مقسومة على عدد السكان ، قسمة طبيعية . فاذا كان المجتمع يستطيع أن يوفر منزلا واحداً لكل مواطن وسيطر مواطن ما على أكثر من منزل واحد ، فانه بذلك يكون قد استحوذ على حصة مواطن آخر ، وإذا كانت إمكانات المجتمع تكفي لبناء حجرة واحدة لكل مواطن ، وسيطر مواطن ما على أكثر من حجرة واحدة ، فانه بذلك أيضاً يكون قد استحوذ على حصة مواطن آخر ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق العملية الاستغلالية التي تمكن من ممارستها في المجتمع الاستغلالي الذي تبيح قوانينه النهب والاستغلال .

أين تتجه الثورة ؟

هل تتجه الثورة إلى من قام بعملية الاستغلال ؟

إن الثورة تتجه إلى تحطيم قواعد الاستغلال التي يقوم عليها المجتمع الظالم .. تتجه إلى تحطيم القوانين الظالمة .

إن قوانين العمل في دول العالم الرأسمالي تسمح بسرقة جهد العمال . وتعطي في صورتها الاصلاحية التلفيقية ،

للعامل حق المشاركة في الأرباح والادارة .مادام القانون يسمح بوجود رب عمل وعامل، ولا يعنى ذلك شيئاً بالنسبة للعامل ، لان هذه العلاقة لاتقوم إلا على سرقة جهد العامل ، ولان رب العمل لا يستطيع تحقيق الربح إلا بسرقة جهد العامل ، وبالرغم من حماية العمال من الفصل التعسفي حيث لا تسمح القوانين المتبعة في عقود العمل بفصل العامل إلا عن طريق نقابة العمال وبعد إنذار بذلك ، فان المشكلة لم تحل بعد ، لان هذه القوانين ما زالت قائمة على الاستغلال ، وعلى النظام الطبقي ، حيث يوجد سادة وعبيد ، ولكن السيد هنا لا يطرد عبده إلا بشروط هي كذا وكذا .

إن إضفاء بعض الزينة على هذه العلاقة لكي تصبح براقة ومغرية ، كما هو الحال في كثير من المجتمعات ، لا يعني القضاء على المشكلة . إن المشكلة لا تنتهي إلا بالقضاء على هذه العلاقة نفسها ، ولا تنتهي المشكلة إلا بالغاء رب العمل ليصبح العمال منتجين « شركاء لا أجراء » وهي قاعدة تهدم قاعدة الاستغلال .

لقد تحول العمال ، في الدولة الماركسية إلى أجراء للدولة بعد أن كانوا أجراء للرأسماليين . كما أن الدولة التي يوجد بها قطاع عام وقطاع خاص لا يفصل فيها العامل فصلا تعسفياً بل يشارك في الارباح ، وفي الادارة ، ويعمل في إطار قاعدة الاستغلال التي تعني رب عمل وعاملا ، سيداً وعبداً ، طبقة غنية وطبقة فقيرة ، طبقة تملك الحاجات وطبقة تحصل على حاجاتها نظير خدمتها لهذه الطبقة .

تقرر قوانين الاستغلال أن على العامل أن يتنازل عن عدد من ساعات عمله للسيد الذي يسمح له بالعمل حتى يربح هذا السيد ، وهي بذلك كأنها تقول « هذا السيد يجب أن يربح على حساب هذا العبد » .

ان منطق الثورة يقول « إن الذي أعطاك حق التصرف في عملي لابد أن يعطيني أنا أيضاً نفس هذا الحق . فمن أين جاءك الحق لكي تصبح رب عمل ولا أصبح أنا كذلك رب عمل » ؟

إن وجود رب عمل وعامل قاعدة ، سواء قررها المجتمع أم لم يقررها ، لا مبرر لها إطلاقاً ، فالعمل يجب أن يقسم على جميع أفراد المجتمع ، وهم شركاء فيه لان فرص العمل يجب أن تقسم بالتساوي على أفراد المجتمع ، حتى يكونوا كلهم أرباب عمل أو يكونوا كلهم عمالا .

إن التسهيلات والامكانات والقروض والضمانات التي تقدم لارباب العمل ، والتي تمكنهم من استغلال غيرهم هي من حق جميع أفراد المجتمع ، ونصيب كل فرد فيها مساوٍ لنصيب غيره ، ولذلك لا يصح استخدامها وسيلة من وسائل استغلال الآخرين .

الثورة والحرية

إن الثورة الحقيقية هي التي تهدم تلك القواعد ، وهي التي تدمر مجتمع الاستغلال وتبني بدلا منه مجتمعاً جديداً ليس بين أفراده عبيد ، وتكون الحرية فيه حقاً مكفولا لجميع أفراده . وحيث إن الحرية تكمن في توفير حاجات

أفراد المجتمع ، فان صاحب العمارة يجب أن تصغر عمارته حتّى تصير منزلا يكفي إشباع حاجته ، دون أن يعتدي على حاجة الآخرين من أفراد المجتمع .. وبذلك يجد نفسه في مستوى أفراد الشعب ، لان كل فرد له حق في منزل واحد . والذي يملك أرضاً للبناء ينبغي أن تتقلص هذه الارض التّي استحوذ عليها حتّى تصير قطعة تكفي لبناء منزل واحد . ذلك لان هذه النظرية تهدف إلى إيجاد مواطن حر يملك حاجاته ولا يسمح لغيره باستغلاله . وهذا التوجه هو الذي يحقق الاشتّراكية الجديدة .

أما الاشتّراكية المطبقة في النظم الماركسية فهي ليست اشتّراكية وليست شيوعية . لقد تصور ماركس حلا حاولت بعض البلدان تطبيقه فأصبحت ماركسية . ولايمكن تسمية هذه البلدان الماركسية شيوعية ، لان الشيوعية فكرة طوباوية قديمة وجدت قبل وجود ماركس نفسه . ولم يكن ماركس نفسه شيوعياً قبل انضمامه إليها أخيراً .

وعند تحليل المعطيات الموجودة في المجتمعات الماركسية نجد أن هذه المجتمعات لم تحقق إلا ما يمكن أن نطلق عليه

« رأسمالية الدولة » . وقد حلت هذه الرأسمالية الجديدة محل رأسمالية الأفراد ، ولكن الماركسية قد تتراجع لتصبح اشتراكية عندما تتبنى مقولات الفصل الثاني من الكتاب الاخضر .

أما البلدان التي لا هوية لها والتي هي ليست ماركسية وليست رأسمالية ، كما هو الحال في معظم البلدان النامية . والتي ليس لها القدرة والاقتناع بما يجعلها بلداناً ماركسية أو رأسمالية ، فمثل هذه البلدان تحاول أن تتبع خطاً إصلاحياً ، فهي أنظمة إصلاحية رأت مساوىء الرأسمالية . فوقعت فيها حركات سياسية تغييرية ليست بالثورات وإنما هي حركات هدفها تغيير نظام سياسي بنظام سياسي آخر . وقد حل في مثل هذه البلدان حزب يساري محل حزب يميني ، وطبقة جديدة محل طبقة أخرى يحكم فيها الراديكاليون أحياناً ، والعسكريون أحياناً ، والطبقة المتعلمة التي يشترك معها بعض الماركسيين أحياناً أخرى .

تلك النماذج هي التي تحكم الآن هذه البلدان ، خاصة ما كان منها مستعمراً من قبل البلدان الرأسمالية ، فلا

اشتراكية في هذه البلدان تطورها ولا رأسمالية تأخذ بها . هذه البلدان تحاول رفع مستوى الطبقات الكادحة عن طريق كبح جماح الرأسمالية ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، وتحديد الملكية ، وتحديد الدخل ، والضرائب التصاعدية ، وخلق فرص عمل جديدة ، ومشاركة العمال في الادارة والارباح ، وتأميم بعض المشروعات .. هذه العملية هي عملية تلفيقية إصلاحية . وعند تحليلها نجد أنها خليط من من الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية ، لأن قوانين العمل موجودة إلى جانب التجارة الحرة والاستغلال والقطاع العام الذي تملكه الحكومة . وهذا ما يجري في معظم البلدان النامية .

إن العمال في المجتمعات الماركسية يتقاعسون عن العمل والانتاج لأنهم أجراء عند رب عمل واحد وهو الدولة ، والدولة تكفل لهم الحد الادنى من المعيشة ، الامر الذي يؤدي بالانتاج إلى الانخفاض حتى حده الادنى ، ويضع المذهب الماركسي أمام طريق مسدود .

والحزب ، الذي قرر أن يقود المجتمع حتى يحقق الشيوعية ،

غير قابل للتغيير وليس له معارضة ، لان المعارضة تعني عند هذا الحزب برجوازية .. وهي ردة عن الماركسية اللينية يجب سحقها . ومن ثم لا يتمكن المجتمع من حكم نفسه بنفسه . ولن تقوم فيه سلطة الشعب ، وإنما تبقى سلطة الحزب الشيوعي إلى الابد ، لان تنازل الحزب عن السلطة لصالح الشعب يعني انتهاء التحول نحو الشيوعية .

إن طبقة العمال (البروليتاريا) ليست هي الطبقة التي تحكم ، وإنما الذي يحكم هو الحزب الشيوعي ، الذي سخر طبقة العمال للقضاء على بقية الطبقات حتى تصبح طبقة العمال هي قاعدة المجتمع . وانتصب الحزب بعدها حاكماً على هذه الطبقة ، وهو الذي يقودها . وقد كانت مهمة العمال هي القيام بالثورة لكي يصل الحزب الشيوعي إلى السلطة . ولكن بمجرد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة ينتهي دور البروليتاريا ، وتصبح المهمة التاريخية هي مهمة الحزب الشيوعي ، الذي يبقى إلى الابد على رأس المجتمع . وهذا الوضع يعتبر وضعاً ديكتاتورياً أبدياً يملك فيه الحزب الشيوعي السلطة والثروة والسلاح .

والدولة في البلدان الماركسية هي الحزب الشيوعي كما أن ملكية الدولة تعني ملكية الحزب ، فالحزب هو السلطة . أما المجالس الشعبية (السوفيتات) فان أعضاءها يختارهم الحزب ، وكذلك الحال بالنسبة للجنة المركزية والمكتب السياسى والامين العام للحزب ، هؤلاء كلهم من أعضاء الحزب الشيوعي ، وكذلك يكون الجيش العقائدي هو جيش الحزب .

فالماركسية إذن ، لاتحقق الشيوعية ولاتحقق الديمقراطية . وهذا الحزب الدائم يخلق البيروقراطية ، التي يعلو ركامها عاماً بعد عام حتى يقتل كل شيء . كما أن مشكلة التقاعس في الانتاج تؤدي بهذا النظام إلى الطريق المسدود .

وهكذا نرى أن النظرية الرأسمالية قد قامت على الربح والجشع والاستغلال في حين حاولت النظرية الماركسية أن تتجنب هذا باعتباره رد فعل للرأسمالية، ولكنها أيضاً فشلت في إيجاد الحلول النهائية لمشاكل الانسان .

أما النظرية العالمية الثالثة فهي تعود إلى النواميس

الطبيعية التي تعتبر الانسان واحداً ، والتي تعتبر أن الحرية لا تتجزأ .

إن النظرية العالمية الثالثة ترجع إلى القواعد الطبيعية ، وهي تنادي بالعدل المطلق ، بغض النظر عن إمكان وقدرة أي مجتمع على توفير الحاجات ، لان توفير الحاجات يتطلب شعور الناس بعدم الظلم حتى يصبحوا قادرين على زيادة إنتاجهم .

لايمكن في مجتمع الاستغلال توفير ما يكفي لاشباع حاجات المجتمع ، لان الغالبية الساحقة تشعر بأنها مستغلة ، ومن ثم لا تبذل كل جهدها من أجل الانتاج . فاذا زال الاستغلال عن الانسان أعطى هذا الانسان كل جهده ، وهو ما يسمح بتحقيق جو مثالي لتوفير الحاجات وهذه هي الاشتراكية الجديدة .




شروح الكتاب الأخضر
13
الملكية
وعلاقات
الإنتاج



الملكية وعلاقات الانتاج

مقدمة :

جاءت النظرية العالمية الثالثة لتغير بنية المجتمع ، ولتضع أساساً لبناء مجتمع جديد ، تكون فيه السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب .. وهو المجتمع الجماهيري ، الذي تكون العلاقات الانسانية فيه مبنية على القواعد الطبيعية التي تعتبر المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية .

وتعتبر هذه النظرية هي المنطلق الفكري الذي تستند إليه عملية التغيير ، وهي التي تحدد معالمها واتجاهاتها ، ولذلك ينبغي أن تكون هذه النظرية واضحة كل الوضوح في إجابتها عن الأسئلة التالية :

ماهي صورة المجتمع بعد نجاح عملية التغيير ؟
ماهي طبيعة نظام الملكية في هذا المجتمع ؟
ما هو شكل النظام الاقتصادي فيه ؟

كيف تكون علاقاته الانتاجية ؟

إن النظرية العالمية الثالثة تقضي بضرورة اختفاء كل نشاط اقتصادي يكون من نتائجه استغلال إنسان لانسان آخر . ولذلك تقتضي هذه النظرية إلغاء الأجرة وتحرير الانسان من عبوديتها واختفاء الربح ، «ان الاعتراف بالربح اعتراف بالاستغلال» ، وإبطال مشروعية الادخار الزائد على الحاجة . إن الادخار الزائد على الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع . ونتيجة لذلك تصبح التجارة الحرة نشاطاً اقتصادياً لا ينسجم مع مقولات هذه النظرية . فالتجارة الحرة ظاهرة استغلالية لابد أن تختفي باختفاء نظام الاجرة والربح والادخار الزائد على الحاجة . فما هو نوع النشاط الاقتصادي الذي يكون منسجماً مع قواعد هذه النظرية الطبيعية ؟

إن فهم هذا الموضوع يتطلب إلماماً دقيقاً بطبيعة نظام الملكية ، وعلاقات الانتاج في المجتمع الجديد الذي يكون تحقيقه نتيجة لتطبيق مقولات النظرية العالمية الثالثة .

إن التطبيق العملي لمقولات النظرية العالمية الثالثة يخلق مجتمعاً تكون السلطة فيه بيد الشعب ، يمارسها عن طريق مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية . فالمؤتمرات الشعبية هي التي تقرر كل ما يتعلق بالسياسة العامة للمجتمع ، واللجان الشعبية هي التي تنفذ هذه السياسة ، وبذلك يتحقق الشكل الديمقراطي تطبيقاً للمقولة الخالدة « لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية » ويصبح الشعب ، نتيجة لذلك ، رقيباً على نفسه قادراً على معالجة كل انحراف عن شريعته الطبيعية عن طريق المراجعة الديمقراطية .

ولكن الديمقراطية الحقيقية لا تكتمل إلا باكتمال المحتوى الديمقراطي الذي تكون فيه الثروة بيد الشعب ، والسلاح بيد الشعب . وهذا المحتوى الديمقراطي يتحقق بتطبيق المقولات التي احتواها الفصل الثاني من الكتاب الأخضر ، حيث تصبح الارض ملكاً للجميع ، ينتفع بها

الجميع لاشباع حاجاتهم في حدود جهدهم الخاص ، ودون استغلال غيرهم بأجرة أو بدونها ،حيث يوزع الانتاج على من ساهم في تكوينه وفقاً للقاعدة الطبيعية التي تقول « ان لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة في هذا الانتاج » وحيث تصبح حماية هذه المكاسب مسؤولية المجتمع نفسه .

هذه هي صورة المجتمع الجديد ، بعد نجاح عملية التغيير . وفي ظل هذا المجتمع تكون العلاقات الاجتماعية مبنية على احترام حرية الانسان ، وحقه في الحياة ، وفي الانتفاع بكل الطيبات التي يمكن توفيرها من ثروة المجتمع دون استغلال غيره أو حرمانهم من حقهم في هذه الثروة .

إن تطبيق القواعد الطبيعية يخلق نظاماً اقتصادياً مثالياً أفضل من تلك الأنظمة الاقتصادية الموجودة في العالم ، وهذا النظام هو ما تسعى النظرية العالمية الثالثة لتحقيقه .

طبيعة نظام الملكية

تنقسم الملكية ، في ظل النظام الجماهيري ، إلى ثلاثة أنواع من الملكية : ملكية خاصة ، وملكية اشتراكية ،

وخدمة عامة . وأول ما ينبغي توضيحه هو معيار التفرقة بين هذه الأنواع من الملكية .

يعتمد معيار التفرقة بين أنواع الملكية على إلغاء علاقة الأجرة ، أي علاقة رب العمل بالعمال ، ذلك لأن هذه العلاقة غير طبيعية ، وهي علاقة مبنية على انقسام المجتمع إلى مالكين وغير مالكين . فالمالك هو رب العمل وغير المالك هو العامل . وحيث ان الثروة هي ملك للجميع – لان الثروة بيد الشعب – فان انقسام المجتمع إلى مالكين وغير مالكين ، إلى أرباب عمل وعمال ، يصبح أساساً غير سليم في المجتمع الجماهيري . فلا يوجد في المجتمع الجديد إنسان يعمل عند إنسان آخر .

ويدرك العمال في هذا المجتمع الجديد أن عملهم عند إنسان آخر يعني عبوديتهم ، ولذلك يرفضون هذه العبودية بعد قيامهم بالثورة وتحرير أنفسهم من تلك العلاقة الظالمة التي كانت بينهم وبين رب العمل .

لم يعد بمقدور الانسان في هذا المجتمع الجديد أن يصبح مقاولا يستخدم العمال مهما كان عددهم كأجراء

عنده لتنفيذ مشروع معين ، كمشروع تعبيد طريق ، أو بناء مدرسة ، أو غيرها من المشاريع ، ذلك لان العلاقة التي كان هذا النوع من النشاط الاقتصادي يتم على أساسها لم تعد علاقة يعترف بها المجتمع .

إن ذلك الانسان المقاول إذا ما تقدم بطلب إلى أمانة المواصلات مثلا يطلب فيه إعطاءه نفس « الرخصة » التي كان يستخدمها لاستغلال غيره في ظل مجتمع الاستغلال ، سيكتشف أن كل النماذج التي كانت تستخدم لذلك الغرض قد مزقت ، لانها نماذج خاصة بالاستغلال . فالقانون الذي ينظم العلاقة بين السادة والعبيد ، بين أرباب العمل والعمال ، بين المقاولين والعمال الذي يتنازل فيه العبد عن جزء من إنتاجه لصالح سيده ، لم يعد له وجود في هذا المجتمع الجديد .

إن القانون التجاري ، الذي كان ينظم علاقة الاستغلال والذي كان يسمح بفتح الدكاكين والمتاجر الخاصة ، التي تستخدم مصائد للمغفلين من المستهلكين ، ليحقق التجار عن طريقها الأرباح دون القيام بعمل مثمر لصالح المجتمع

هذا القانون الذي أنتجه الواقع الاستغلالي ووضعه المشرع لينظم الفساد الموجود . لم يعد له وجود في المجتمع الجديد . ولم يعد هناك من وجود لأولئك المغفلين من المستهلكين في هذا المجتمع .

لقد كانت قواعد الاستغلال توضع كأساس للتعامل بين الناس . فالتجار يستغلون المستهلكين وفقاً لقواعد الاستغلال . والمحتاج يضطر لشراء ما يساوي عشرة دنانير بعشرين ديناراً وفقاً لقواعد الاستغلال التي نظمها القانون التجاري .

إن المجتمع الاستغلالي هو الذي أبرز هذه القواعد الظالمة . ووضع لها القوانين التي تعطي الحق في استغلال الآخرين لكل قادر على ذلك الاستغلال . وهو المجتمع الذي جاءت الثورة لتغييره من بين هذه المجتمعات . وهناك مجتمعات أخرى ما زالت تعاني من قواعد الاستغلال نفسها حتى وقتنا الحاضر في كل أنحاء العالم .

إن الثورة تقوم في المجتمع الاستغلالي الظالم لتدمر هذا

المجتمع ، ولتأتي بقواعد سليمة وعلاقات جديدة . ويأتي القانون ، بعد ذلك ، فينظم هذه القواعد والعلاقات ، التي تقوم بين أناس أحرار . فالثورة تحرر مجتمع السادة والعبيد ، مجتمع الاستغلال ، مجتمع الطبقات ، مجتمع الظلم والقهر . وتبني مجتمعاً سليماً ، كل الناس فيه أحرار ، ثم يأتي القانون لينظم هذا المجتمع الجديد .

الملكية الخاصة

إن الملكية في المجتمع الجديد أصبحت ملكية غير استغلالية . فالملكية الاستغلالية التي كانت موجودة قبل قيام الثورة لا تنسجم مع القواعد الطبيعية التي تنظم على أساسها حركة المجتمع الجديد . إن الثروة تصبح في ظل هذا المجتمع ملكاً لجميع أفراده ، كل فرد من أفراد هذا المجتمع له نفس النصيب فيها ، ولايحق لاي فرد ، مهما كان النشاط الاقتصادي الذي يقوم به ، ومهما كان مقدار سعيه ، أن يعتدي على حق غيره في تلك الثروة .

إن الثورة تدمر كل نوع من أنواع الملكية الاستغلالية .

فالذي يأخذ من الأرض ، بدون حساب ، ليستغل غيره عن طريق تشغيله لحسابه الخاص مقابل أجرة بحجة استصلاح الارض ، أو انه صاحب الحق فيها لانه قد قام بذلك العمل المنتج ، لم تعد حجته مقبولة بعد اكتشاف القاعدة الطبيعية التي تحكم تقسيم ثروة المجتمع « الارض ليست ملكاً لاحد ، ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلا وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع حاجاته » .

إن الارض في المجتمع الجديد تصبح ملكاً للجميع . يحق لكل فرد من أفراد المجتمع أن يشتغل فيها بالزراعة هو وأولاده وزوجته دون أن يستخدم غيره ، وله أن يزرع فيها ما يشاء كالقمح أو الشعير ، وأن يغرس فيها الأشجار ، وأن يربي فيها الحيوانات ، فلا أحد يمنعه من ذلك . وهذه الملكية تعتبر ملكية مقدسة ، ولايجوز لاحد أن يقترب منها .

هذا النوع من الملكية غير موجود في أي بلد من بلدان العالم ، ففي النظام الرأسمالي توجد الملكية الفردية الاستغلالية ،

وهي ملكية غير محدودة تبيح للفرد أن يستخدم غيره ، وأن يستولي على كل نشاط اقتصادي يقدر عليه بحيث يصبح ملكية فردية له . أما في المجتمع الماركسي المضاد للرأسمالية ، فان هذه الملكية محرمة على الأفراد . فالملكية للدولة أي للحزب الشيوعي الحاكم . والشعب كله عبارة عن عمال للحزب الشيوعي .

إن الملكية الخاصة المقدسة تظهر ، لأول مرة ، في المجتمع الجديد . ولا أحد له حق المساس بها ، وهي مرتبطة بشرط عدم استخدام الآخرين،وذلك لعدم إمكان وجود من يقبل أن يبيعك جهده الخاص في مقابل أجرة أقل من حقه في الانتاج . فمن حق كل فرد في هذا المجتمع الجديد أن يأخذ الارض اللازمة لاشباع حاجاته ، وأن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية . فأفراد المجتمع لهم نفس الحق في الارض . ولذلك تصبح الملكية ملكية خاصة قائمة على جهد أصحابها دون استغلال لجهد الآخرين . وتستخدم فقط لاشباع الحاجات المادية .

إن المجتمع الجديد يسمح للفرد بأن يختار نوع العمل

الذي يفضله . والذي ينسجم مع مواهبه وقدراته ، والذي يكون خالياً من استغلال غيره . فإذا كان الانسان يعرف النجارة أو الميكانيكا فما عليه إلا أن يفتح محلا يشتغل فيه بجهده الخاص ، ويصبح هذا المحل ملكية فردية ، لايتدخل فيها غيره، وله الحق في أن يستعين بأفراد أسرته، وإن لم يكن له حق استخدام غيرهم كالعبيد له .

هذه الملكية هي ملكية جديدة تظهر لأول مرة ، وهي ملكية فردية ، فالملكية الخاصة المعروفة في العالم تبيح لصاحبها أن يستخدم غيره حتى يوسع ملكيته ليشبع حاجاته ، ثم يستولي على حاجات الآخرين ويكتنزها . وهكذا نجد لدى الشخص الواحد حساباً في المصرف إلى جانب قيامه بنشاطات أخرى تزيد على حاجته ، فهو فلاح ولديه سيارات يؤجرها لغيره ، وهو تاجر ومقاول وغير ذلك . هذا النشاط الزائد على الحاجة ماهو إلا اكتناز زائد عن إشباع الحاجات . فبعد أن يشبع هذا الشخص حاجاته من مأكل ومشرب ومركوب يكون بامكانه أن يستولي على نشاط آخر بجهد الآخرين . وأن يستولي على أرض أخرى ، وما يتكدس

لديه بعد ذلك من مال يشتري به سيارات ومتاجر ومحلات حلاقة وغيرها . فكل من له نشاط من هذا النوع يكون في الواقع قد استولى على جهد الآخرين ، ويكون المال الذي تمكن من اكتنازه هو من حق الآخرين . فالمال الذي تم اكتنازه هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع . وكل فرد له نفس الحق في استخدام ثروة المجتمع لاشباع حاجاته مثل بقية الناس ، وما يزيد على إشباع الحاجات لا يعتبر ملكية خاصة له بل هو ملكية كل الناس توزع عليهم جميعاً ، لأن ما وراء إشباع الحاجات يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة .

الملكية الاشتراكية

إن إنتاج ما يشبع الحاجات المادية للانسان قد يؤدي إلى نمو الوحدات الانتاجية القائمة على عملية الانتاج . ونتيجة لذلك يصبح تعاون الافراد في العملية الانتاجية أمراً ضرورياً . فالمصنع الذي يقوم بتوفير حاجة من حاجات المجتمع قد يحتاج إلى مائة عامل ، وقد لا يستطيع عامل واحد بمفرده

أن يدير هذا المصنع ، وما دامت هذه هي طبيعة المصنع فلماذا يملكه فرد واحد ليقوم بتشغيل مائة عامل ؟

إن العمال في المجتمع الجديد يدركون أن لهم نفس الحق كغيرهم في هذا المصنع ، فالمصنع قد تم بناؤه من ثروة المجتمع ولذلك لايحق لأحد من أفراد المجتمع أن يحتكر ملكيته ، فالارض التي شيد فيها المصنع ملك لكل أفراد المجتمع ، والمواد التي بني بها المصنع ملك لكل أفراد المجتمع ، ولذلك يصبح المصنع ملكية اشتراكية ، فهو مملوك للشعب ، أما إنتاجه فهو يقسم على العمال الذين يعملون فيه وعلى الشعب نفسه ، ذلك لان المصنع يتكون من مواد خام وآلات وعمال ، وهذه العناصر هي عناصر الانتاج في هذا المصنع . وحيث إن القاعدة الطبيعية في المجتمع الجديد ، تقول بأن لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة في هذا الانتاج ، فان الانتاج يقسم على هذه العناصر الثلاثة ، فيأخذ العمال نصيبهم في هذا الانتاج ، أما الباقي فانه يصبح نصيب الشعب ، لان المواد والآلات تعتبر في التحليل النهائي جزءاً من ثروة المجتمع ، وهذه الثروة

هي ملك لكل أفراد المجتمع ، ولذلك يعود نصيب مادة الانتاج ونصيب الآلة إليهم جميعاً . فآلات المصنع ومواد الانتاج قد تم شراؤها من الميزانية العامة ، أي ثروة المجتمع ، فالشعب إذاً هو الذي يملك المصنع ، أما الذي يديره فهم العمال وهم سادته ، وإنتاجه يعود إليهم وتأخذ المواد الخام حصتها كما تأخذ الآلة حصتها .

إن الملكية الاشتراكية إذن ، تتعلق بهذا النوع من النشاط الاقتصادي ، فأي مشروع اقتصادي كبير لا يستطيع أن يقوم به شخص واحد بنفسه يشترك فيه كل من يقوم بعملية الانتاج ، فلا أحد منهم يعمل عند الآخر ، ولا يعتبر أي واحد منهم رب عمل للآخر ، فالجميع شركاء ، وهذا النوع من الملكية هو الملكية الاشتراكية .

الخدمة العامة

هناك بعض النشاطات التي يقوم بها الافراد ، والتي تعتبر ضرورية للمجتمع ، ولكنها لايمكن أن تقع في دائرة الملكية الفردية (الخاصة) ، ولا يمكن أن تقع في دائرة

الملكية الاشتراكية أيضاً . فالمدرس والطبيب والمهندس يقومون بخدمات يحتاج إليها المجتمع . وهذه الخدمات تقدم لجميع أفراد المجتمع ، أي أنها تقدم كخدمة عامة في المجتمع الجديد . فالانسان الذي لا يريد أن يعمل في ملكية فردية ، ولا يريد أن يشترك في المؤسسة الاشتراكية للعمل مع بقية المنتجين ، من حقه أن يقدم خدمة عامة للمجتمع . ويضمن له المجتمع إشباع حاجاته نظير قيامه بهذه الخدمة ، وذلك لان قيامه بهذه المهمة يتوقف على توفير إشباع حاجاته من الانتاج المادي الذي يوفره غيره من بقية أفراد المجتمع .

فالمدرس الذي يقوم بتعليم أولادنا لا يستطيع الاستمرار في هذه المهمة إلا إذا وفرنا له حاجاته المادية ، فإذا امتنعنا عن توفير هذه الحاجات فإننا بذلك نجبره على البحث عن عمل آخر يشبع عن طريقه حاجاته المادية . والطبيب الذي يعالج مرضانا لا يستطيع القيام بوظيفته إلا إذا وفرنا له حاجاته المادية .

وكل من يكلفه المجتمع بتقديم خدمة عامة لجميع

أفراده لا يستطيع أن يستمر في تقديم هذه الخدمة إلا إذا وفر له المجتمع حاجاته المادية ، حيث يقدمها له إما في شكل راتب (معاش) يكفي لاشباع حاجاته ، وإما في شكل عيني ، كأن يقدم له المركوب والمأكل والملبس ، أو يعين له مكاناً يأخذ منه حاجاته مقابل تأدية تلك الخدمة العامة . فالذي يقدم الخدمة العامة يأخذ نصيبه الذي يكفي لاشباع حاجاته من الملكية العامة للمجتمع ، ذلك لان المجتمع له نصيب في الانتاج الذي يقوم به الأفراد نظير استعمالهم لعوامل الانتاج التي تعتبر ثروة اجتماعية يملكها جميع أفراد المجتمع .

إن الانسان في المجتمع الجديد إذاً ، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية في ملكية فردية ، أو أن يعمل شريكاً في الانتاج في ملكية اشتراكية ، وإما أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية . والمبدأ السائد في المجتمع الجديد يقضي بأن « الذي ينتج هو الذى يستهلك » .

ولكن أفراد المجتمع قد لا يكونون كلهم قادرين على

الانتاج . فقد يكون من بينهم من هو عاجز عن القيام بعملية الانتاج ، سواء كان هذا العجز دائماً أم مؤقتاً . ولذلك وجب استثناء هؤلاء الافراد من القاعدة العامة « الذي ينتج هو الذي يستهلك » .

الضمان الاجتماعي

إن العجزة الذين لا يستطيعون العمل لانفسهم لضمان حاجاتهم المادية ، والذين لا يقدرون على أداء عمل مشترك ولا على القيام بخدمة عامة ، هؤلاء يضمن المجتمع حاجاتهم فالضمان الاجتماعي في المجتمع الجديد ، يكون من حق كل من لا يقدر على أداء خدمة فردية ، ولا يستطيع القيام بعمل مشترك ، ولا يستطيع تقديم أية خدمة عامة للمجتمع .

إن حق الحياة مكفول لجميع الافراد في المجتمع الجديد . وحيث إن العاجز لا يستطيع إشباع حاجاته المادية بنفسه . فان ذلك يعني أن حرمانه من إشباع هذه الحاجات . كالحاجة إلى المأكل والمشرب سوف يؤدي إلى موته . ويعني ذلك في النهاية حكماً بالاعدام على ذلك العاجز بدون وجه حق .

إلا أن الانسان ، ما دام قادراً على أداء عمل أياً كان نوعه ، ولو كان ضغطاً على زر معين ، من حقه أن يعمل لكي يعيش ، ومن واجب المجتمع أن يوفر له العمل الذي يقدر عليه . أما إذا كان هذا الانسان عاجزاً تماماً فان من حقه أن يستريح ، ومن واجب المجتمع أن يضمن له معيشته حتى النهاية .

شكل النظام الاقتصادي

هذا هو الشكل الذي يكون عليه المجتمع الاشتراكي الجديد .

فالانسان في المجتمع الجديد إما أن يعمل لنفسه في ملكية خاصة ومقدسة ويشبع حاجاته بنفسه دون استغلال لغيره . وإما أن يعمل في ملكية اشتراكية ويكون شريكاً في الانتاج ويشبع حاجاته من نصيبه في هذا الانتاج . وإما أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ، ويكفل له المجتمع إشباع حاجاته مقابل قيامه بهذه الخدمة . وإما أنه يكون عاجزاً فيضمن له المجتمع حقه في الحياة كانسان .

وهذا النظام الاقتصادي ، مبني على نظرة واقعية ، وإنسانية ، للحياة الانتاجية . وهو مؤسس على قواعد طبيعية ثابتة تبعد شبح الاستغلال وتحقق عدالة التوزيع وتضمن حق الأفراد في ثروة المجتمع .

لماذا تم اختيار هذا الشكل من أشكال النظام الاقتصادي ؟

هناك عدة أشكال أخرى يمكن استعراضها ومناقشتها ، وهذه الاشكال تختلف في منطلقاتها ، وفي نتائج العمل بقواعدها عن شكل النظام الاقتصادي الذي يستنبط من النظرية العالمية الثالثة . فالنظام الاقتصادي الذي يكون نتاجاً لتطبيق مقولات هذه النظرية يختلف جذرياً عن غيره من الانظمة الاقتصادية السابقة له .

إن النظام الاقتصادي الماركسي ، الذي يستند إلى نظرية ماركس ، يحول الشعب كله إلى عمال يأخذون أجرة . ويعملون تحت سيطرة الحزب الشيوعي ، وتكون فيه الملكية كلها للدولة ، أي للحزب الشيوعي . والدولة هي التي تقوم بعملية التخطيط وتخصيص الموارد وتوجيه الانتاج وتحديد الحاجات .

ولا شك أن هناك عدة تطبيقات ماركسية ، ولكن هذه التطبيقات لاتخرج عن إطار الفكرة الأساس التي تنطلق منها الماركسية ، وهي دولة العمال التي تعني عملياً دولة الحزب الشيوعي . فالعمال يتحولون إلى أجراء في هذه الدولة ، ويتحول الانتاج إلى أعلى لكي تستخدمه الدولة في تحقيق السياسة التي يحددها الحزب .

وتبدأ التطبيقات الماركسية عادة بالتأميم الذي يحول الملكية إلى ملكية للدولة ، أي ملكية للحزب الشيوعي فالارض الزراعية مثلا ، تضم إلى بعضها في النظام الماركسي ، وقد تسمى جمعيات تعاونية ، أو مزرعة جماعية . وهذه المزارع الجماعية تكون بها إدارة على رأسها أحد أعضاء الحزب الشيوعي . وبالرغم من ذلك يقول الشيوعيون « إنّ الادارة منتخبة من قبل الفلاحين » . ولكن الذي يحدث عملياً هو تدخل الحزب في نظام الانتخابات حتى يضمن السيطرة على هذه المزرعة ، ويضمن بذلك تسخير الفلاحين للعمل مقابل الأجرة التي تعطى لهم في نهاية كل شهر . أما إنتاج المزرعة فتأخذه الجمعية أو الدولة وتبيعه

للشعب ، وقد يباع ما تكون تكلفته خمسة دنانير بعشرة دنانير ، وفي نهاية السنة يقدم رئيس الجمعية ، وهو بطبيعة الحال أحد أعضاء الحزب ، كشف الحسابات للحزب حيث يستطيع الحزب أن يتبين . بمراجعته لذلك الحساب مدى تقدم الجمعية وتطورها ، وقد يتمكن رئيس هذه الجمعية ، إذا ما أثبت جدارته ، من ترشيح نفسه للجنة المركزية للحزب أو للمكتب السياسي للحزب .

من أين أتي كسب الجمعية ؟

لقد أتى هذا الكسب من بيع إنتاج الجمعية للشعب . ولم يستفد الشعب من ذلك ، بل الجمعية هي التي استفادت . وإذا كان المال بطبيعته للدولة ، فان الدولة هي التي استفادت ، وهذا هو التبرير الذي يعطيه أنصار هذا النظام ، فهم يقولون « إن هذا النظام هو أفضل من النظام الرأسمالي لان المكاسب في النظام الرأسمالي تذهب للطبقة الرأسمالية وحدها ، أما في ظل هذا النظام فالمكاسب تعود للدولة التي تستخدمه لصالح الشعب نفسه» حيث تستخدمه في إعداد السلاح

وصناعة الاقمار الصناعية، وتمويل أبحاث الذرة، وبناء المدارس، وتعبيد الطرق وغيرها ، وبذلك يعود للناس مرة أخرى .

ومهما كان الأمر ، فان هذا النظام الاقتصادي يحول العمال في الجمعيات التعاونية إلى أجراء ، يتنازلون عن إنتاجهم للجمعية مقابل راتب معين يأخذه كل منهم ، والجمعية تقوم ببيع إنتاجهم . ونتيجة لذلك نلاحظ أن هؤلاء العمال يتكاسلون ، ويرفضون العمل ، وذلك لانهم يأخذون راتبهم ، سواء اشتغلوا أم لم يشتغلوا ، لان هذه الملكية هي ملكية عامة للدولة ، وكأنهم بذلك يقولون « إن هذا الرزق هو رزق الحكومة » . فالعمال كلهم في ظل هذا النظام لا يعملون إلا خوفاً من الحكومة ، فاذا كانت عين الحكومة تراقبهم يخافون فيعملون ، أما إذا تركتهم لحالهم فانهم يتركون العمل لان راتبهم مضمون .

إن العمال في ظل هذا النظام قد تقاعسوا عن العمل بعد أن تحولت الجمعية إلى بيروقراطية ، وبعد أن صاروا ينتجون للدولة ، بالرغم من كون الانتاج يعود إليهم في

النهاية بشكل غير مباشر . فالشعور العام عند العمال بأن الانتاج يعود للدولة يجعلهم يتقاعسون عن الانتاج ، إذ يتحول العمال إلى موظفين في الدولة ، وعندما يتحول العامل إلى موظف يميل عادة إلى الكسل ، ويهرب من العمل لان راتبه مضمون .

ولا تجدي العقوبات التي تفرضها الدولة لمعالجة هذا الوضع نفعاً ، وذلك لعدم إمكان استمرار رقابة الحكومة على العامل . فالعامل يعمل ما دامت هذه الرقابة موجودة ، ويتوقف عن العمل عند اختفاء هذه الرقابة . لذلك نجد ظاهرة تكاسل العمال وتقاعسهم عن الانتاج ، ظاهرة ملحوظة في ظل هذا النظام .

وحيث إن الدولة الماركسية قد فشلت في معاقبة العمال . وحيث إنها لاتستطيع أن تتراجع عن فكرة المزارع الجماعية، فان هذه الدولة قد حاولت إيجاد نوع من حوافز الانتاج ، كأن تعطي كل عامل نصف هكتار من الارض ليكون ملكاً خاصاً له ولأسرته إذا ما قام بالعمل وأنتج لصالح الدولة ، ولذلك فان البلدان الماركسية بدأت تأخذ بهذا

النظام ، لأنها جربت المزرعة الجماعية فوجدت أن العمال يتقاعسون عن الانتاج لأنهم أجراء يتبعون الدولة .

والمصنع لايختلف نظامه عن نظام المزرعة . فالعمال في المصنع أجراء . يرأسهم مجلس تابع للحزب . ويزعم أنصار هذا النظام أن ذلك المجلس قد كونه العمال ، بينما هو في الواقع قد يكوّن بمعرفة الحزب ، فرئيس المجلس لابد أن يكون من أعضاء الحزب حتى تتم سيطرة الحزب عليه . وبهذه الطريقة تتم سيطرة الحزب على جميع مرافق الدولة ، من المزارع والمصانع إلى المدارس والبلديات ودوائر المراقبة والادارة ، بالاضافة للجيش والشرطة . فالحزب هو الذي يعد قوائم المرشحين في كل مرفق . ويترك للناس حرية اختيار مجالسهم من بين المرشحين في تلك القوائم .

والحقيقة التي ينبغي أن تذكر . هي أنه لا يوجد أحد في هذا النظام بدون عمل ، ولكن لا يوجد كذلك شخص غني في نفس الوقت . فكل الذين يعملون إنما يعملون للحصول على أكلهم وشربهم على الاكثر ، أما السكن

والكهرباء والمواصلات وغيرها من الحاجات الضرورية فتوفرها الدولة مقابل أجرة تؤخذ من الراتب .

إن المصنع الذي يعمل وفقاً لهذا النظام لا يتقدم ، وذلك لان العمال فيه أجراء يتنازلون عن إنتاجهم للدولة مقابل أجرة .

إن النظام الماركسي تقتله البيروقراطية . فالعمال لا يشتغلون بكل طاقاتهم لأنهم يتنازلون عن إنتاجهم للدولة مقابل أجرة . كما أن أفراد المجتمع الذين يعملون في القطاع العام يشتغلون لحساب الدولة ، وليس لديهم باعث على الانتاج ، ومن هذه الناحية فان هذا النوع من النظام الاقتصادي مرفوض لأنه لايحقق وفرة في الانتاج . فالعمال عندما يشتغلون في ظل هذا النظام ، لايهمهم إلا المحافظة على رواتبهم فقط ، دون نظر إلى تقدم الانتاج أو تأخره .

وإذا ما أردنا أن نبحث عن الاسباب التي أدت إلى هذا الوضع في النظام الماركسي ، فاننا نجد أن السبب المباشر في انعدام الحافز وعرقلة الانتاج يرجع إلى نظام الملكية

(ملكية الدولة) وعلاقات الانتاج ، الذي حول أفراد المجتمع كلهم إلى أجراء ، وأوجد الادارة البيروقراطية .

أما النظام الرأسمالي ، فان نظام الملكية وعلاقات الانتاج فيه لا يختلف جوهرياً عن النظام الماركسي ، فالاشياء التي تملكها الدولة في المجتمع الماركسي يملكها فرد في المجتمع الرأسمالي .

ويقوم الرأسمالي .. رب العمل الذي يملك المزرعة أو المصنع بتشغيل العمال مقابل أجرة يتفق عليها وفقاً لقوانين السوق التي تجعل من العامل سلعة تباع وتشترى . ويتنازل العمال عن إنتاجهم لذلك الرأسمالي الذي قام بتشغيلهم مقابل تلك الاجرة التي يدفعها لهم في نهاية المدة المتفق عليها ، ثم يقوم الرأسمالي ببيع إنتاج العمال لكي يحقق الارباح لمصلحته .

وإذا ما حللنا تلك العملية التي يقوم بها الرأسمالي فاننا نجد أنها تنحصر في استغلال جهد العمال وحاجتهم إلى العمل . وعن طريق هذه العملية الاستغلالية تنحرف

القاعدة السليمة « إن الذي ينتج هو الذي يستهلك » عن طبيعتها . وهذا العمل الذي يقوم به الرأسمالي لا يستند إلى حق طبيعي ولا يوجد له أي مبرر .

إن الرخصة التي يستند إليها الرأسمالي ، والتي تمكن من الحصول عليها بعملية مناقصة بينه وبين الرأسماليين الآخرين ، هي التي تمكنه من سرقة جهد العمال الذين يستخدمهم لتحقيق الارباح ، وذلك باعطائهم أجرة لا تساوي إنتاجهم ، فإذا كانت ساعة العمل تساوي ديناراً فإن ما يعطيه الرأسمالي للعامل مقابل جهده هو أقل من ذلك ، حيث إن الرأسمالي يقوم بعملية حسابية ، يتمكن عن طريقها من استغلال العامل ، فالربح الذي يحققه الرأسمالي نتيجة لتلك العملية الحسابية هو من حق العمال لانه استقطع من جهدهم وعرقهم ، وهذا الربح هو الذي تمكن الرأسمالي عن طريقه من تكديس الثروة وتوسيع حدود ملكيته وتركيز سيطرته على علاقات الانتاج .

وقد تصل سيطرة الرأسماليين على علاقات الانتاج إلى حد يقف فيه العامل ضد الثورة التي قامت من أجل تحريره

وتمكينه من السيطرة على حاجاته ، وأخذ حقه في الانتاج . وهذا مثلا ما حدث في تشيلى ، فلقد تمكنت المخابرات الأمريكية من إخراج المغفلين من الناس هاتفين بسقوط (اللندي) الذي وزع عليهم ثروة الرأسمالية الاستغلالية .

وقد يلجأ الرأسماليون ، في سبيل تحقيق هذه السيطرة ، إلى كثير من الحيل كأن يتبرعوا للجمعيات الخيرية . أو أن يقوموا برشو أصحاب النفوذ ، أو بمساعدة العمال أنفسهم في الاعياد والمناسبات .

وقد يقوم الرأسماليون . نتيجة لوطأة الإحساس بخطر الثورة الاجتماعية ، بتهريب أموالهم إلى الخارج ، إلى المناطق التي وطد النظام الرأسمالي فيها دعائمه وأركانه . وهذا هو الوضع الذي واجهته الثورة الاجتماعية في ليبيا ، حيث وجدت أن الرأسماليين(الطيبين) ! قد قاموا بتهريب أموالهم إلى بريطانيا وإيطاليا وغيرها من الدول .

إن الاموال التي تمكن الرأسماليون من تكديسها وتهريبها ووضعها في حساباتهم في الخارج ، قد تكونت

من جهد العمال وكدهم وعرقهم . فالعمال هم الذين قاموا بالانتاج ، وهم الذين قاموا ببناء المدارس وتعبيد الطرق وبناء المستشفيات ، وغيرها من الأشياء النافعة ، ولم يفعل الرأسمالي غير شيء واحد هو جني الارباح من تلك المشاريع التي تم إنجازها عن طريق العمال . ولذلك تعتبر الاموال التي كدسها الرأسماليون حقاً للعمال أنفسهم وليس للرأسماليين أي حق فيها .

إن من حق العمال أن يأخذوا حقهم كاملا في الانتاج ، ولا يتحقق ذلك إلا بتغيير وضع العمال ليصبحوا منتجين شركاء في الانتاج فتنتهي علاقة الاجرة وعلاقة الربح ، لتحل محلها علاقة جديدة هي العلاقة بين الشركاء في الإنتاج الذي يقسمونه بينهم ، وفقاً للقاعدة الطبيعية في توزيع الانتاج التي تقضي بأن « لكل عامل من عوامل الانتاج حصة في هذا الانتاج » ، وتحول العامل من عبد ينتج لصالح سيده إلى إنسان حر ينتج لصالح نفسه ، وهو بعد ذلك حر في أن يتنازل بارادته عن جزء من إنتاجه لكي يستخدمه فيما يحتاج إليه من تسليح وتوفير للخدمات الصحية

والمواصلات وغير ذلك من الحاجات العامة للمجتمع . إن هذه القاعدة إذا ما طبقت في المجتمع . فلن يكون هناك مقاول على الاطلاق ، وسيختفي كل أثر لنظام الارباح ونظام الاجرة . حيث ينتهي وجود أرباب العمل ، ويتحرر الناس بتحرير حاجاتهم من سيطرة الآخرين .

إن قيام الثورة الاجتماعية إذاً ، يتوقف على فهم العمال ووعيهم . فعندما يفهم العمال في بلاد العالم كافة أن العلاقة القائمة بينهم وبين رب العمل هي علاقة فاسدة وأنها تنتج نظاما اجتماعياً واقتصادياً فاسداً يكرس الاستغلال ويحول الانسان إلى عبد ينتج لمصالح السادة الرأسماليين . وحين يدرك العمال أن نظام الملكية وعلاقات الانتاج عندما تنحرف عن الوضع الطبيعي المنسجم مع القواعد الطبيعية في الانتاج والتوزيع ، والعامل الذي يكمن وراء عملية الاستغلال فانهم يقومون بالثورة محطمين كل أساس فاسد يعتمد عليه نظام الملكية وعلاقات الانتاج .

وعندما يدرك أفراد المجتمع ، كل الناس أن أصحاب

العمارات لم يتمكنوا من بناء تلك العمارات إلا باستخدام ثروة المجتمع ، متمثلة في مواد البناء اللازمة لعملية البناء واستغلال جهد العاملين ، وحين يدركون أن صاحب العمارة ليس له حق في هذه العمارة أكثر من حق غيره فيها الذي لا يتجاوز حاجته إلى المسكن ، لان ثروة المجتمع ينبغي أن تقسم على عدد سكانه . وحين يدركون أن من حق كل فرد أن يكون مالكاً لسكنه ، سوف يقومون بالثورة مطالبين بأن يكون « البيت لساكنه » ، وأن تكون ثروة المجتمع ملكاً لجميع أفراده ، وأن تكون « الارض ليست ملكاً لاحد » هي قاعدة نظام الملكية وعلاقات الانتاج ، وسيطالبون بتمزيق كل القوانين التي تبيح عملية الاستغلال والسرقة .

وحين يدرك أفراد المجتمع أن من حق كل فرد أن يشبع حاجاته المادية من ثروة المجتمع ، وأن ما زاد عن هذه الحاجات يعتبر تعدياً على حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع ، وأن ذلك الوضع سوف يؤدي إلى عودة نظام الاستغلال ، وأن ذلك لايحدث إلا في غياب القواعد الطبيعية

في الانتاج والتوزيع ، تكون الثورة الاجتماعية التي تحدث هي الثورة التي تعتمد على هذه القواعد الطبيعية في عملية التغيير .

إن الذي يحدث في المجتمعات الاستغلالية هو قيام المستغل بأخذ حصته ليشبع منها حاجاته وأخذ حصة الآخرين لادخارها وتكديسها واعتبارها ملكاً له يستخدمه في استغلال الآخرين .. ولذلك يعتبر نظام الملكية في المجتمع الاستغلالي نظاماً ظالماً ومرفوضاً ، ومن حق أفراد المجتمع أن يقوموا بالثورة الاجتماعية ضده لتحطيمه ، وإعلان أن « الارض ليست ملكاً لاحد » وأن من حق كل فرد أن يستغل هذه الارض بجهده الخاص لاشباع حاجاته دون استغلال لجهد غيره .

هذا التحليل يستند إلى ما جاء في الكتاب الأخضر ، وهو تحليل للمعطيات الموجودة في العالم ، وهذه المعطيات أدت تلقائياً إلى اكتشاف أن الارض ليست ملكاً لأحد . وأن من حق كل أفراد المجتمع أن ينتفعوا بها لاشباع حاجاتهم دون استغلال لغيرهم ، ودون تمكين غيرهم

من استغلالهم ، وأن الارض لابد أن تعود لاصحابها ، وأن يتم توزيعها بحيث يأخذ كل فرد من أفراد المجتمع منها ما يستحقه . وكل وضع اجتماعي يتناقض مع هذه القاعدة هو وضع لابد من الثورة عليه .

إن الثورة هي رفض للظلم والباطل ، فعندما نكتشف أن المجتمع قد انقسم إلى أغنياء وفقراء ، مالكين وغير مالكين ، يعني ذلك أن الغني قد صار غنياً على حساب هؤلاء الفقراء . ويعني ذلك أن الثروة في هذا المجتمع غير مقسمة بالتساوي على أفراده . فنجد من يكون نصيبه صفراً ، ونجد من يكون نصيبه مائة وحدة . كما أن فرص العمل في المجتمع لن تكون متساوية ، حيث نجد من أخذ مائة فرصة عمل ، ومن لا فرصة له على الاطلاق ، ويصبح وضع نظام الملكية وعلاقات الانتاج بذلك وضعاً استغلالياً ظالماً تجب الثورة ضده .

الحل الطبيعى

لا يوجد حل بديل لهذا الوضع الاستغلالي الظالم

إلا حل واحد ، وهو الذي يضع ثروة المجتمع في موضعها الطبيعي ، حيث تقسم على جميع أفراده . وبعد ذلك يستطيع كل فرد من أفراد هذا المجتمع أن يطور إمكاناته ويطور حصته . فإذا كان نصيبك العادل من ثروة المجتمع هو خمسة هكتارات ، وكان نصيبي أنا أيضاً خمسة هكتارات ، وكان إنتاجك عشر وحدات ، وكان إنتاجي ست وحدات فقط نتيجة لكسلي ، فإن التفاوت بيننا ليس ناتجاً عن استغلال أي واحد منا لجهد الآخر . وقد يعتبر ذلك قضاء وقدراً مسلماً به ، ولذلك يحق لكل واحد منا أن يحتفظ بانتاجه ولا يجوز له ، في نفس الوقت ، أن يقوم بعمل من شأنه أن ينقص نصيب الآخر من ثروة المجتمع ، وهي الخمسة هكتارات .

لابد أن تفهم الجماهير الأسباب التي أدت إلى ظهور الكتاب الاخضر الذي يعلن أن «الارض ليست ملكاً لاحد» . وعليها أن تفهم أن الحل هو تحرير حاجات الانسان من سيطرة الآخرين ، وأن يملك كل إنسان حاجاته من مركوب ومسكن ومعاش ومواد استهلاكية . وأن تفهم لماذا تكون

الثورة ضرورية عندما تدفع الجماهير مرغمة ثمناً مضاعفاً للحصول على هذه الحاجات ، ولماذا تكون التجارة الحرة ظاهرة استغلالية وعملا غير إنتاجي . ولماذا تجب تصفية التجارة الحرة والعلاقات الاقتصادية التي تجعل أرباب العمل يكسبون من جهد غيرهم، ولماذا لا ينبغي لاي إنسان أن يبني أكثر من منزل واحد لسكناه ولسكنى أسرته ، ولماذا لا يصح بناء المنازل وتأجيرها ، فالارض ملك لكل أفراد المجتمع ، ويحق لكل واحد منهم أن يقوم بنشاط اقتصادي لاشباع حاجاته دون استغلال لغيره .

إن على اللجان الثورية أن تعي هذه الحقائق وتفهمها وتعمل على إيصالها للجماهير إذا ما أرادت للثورة الاجتماعية أن تنتصر . وإن في مقدمة مهام اللجان الثورية ترشيد اللجان الشعبية ، وأمانات المؤتمرات الشعبية ، وتحريك المؤتمرات الشعبية ، وتحريض الجماهير على ممارسة السلطة . ولا يمكن للجان الثورية أن تقوم بهذا الواجب على أكمل وجه إلا إذا فهمت هذه الافكار الثورية فهماً صحيحاً ، وتحولت إلى قوة عقائدية قادرة على قيادة الجماهير نحو

الزحف المقدس ، الذي يحقق سلطة الشعب ، ويبني المجتمع الاشتراكي الجديد على أساس من الحرية والعدل في كل مكان من العالم .

الناشر
المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر

الثمن 2 دينار ليبي

مطابع الثورة العربية طرابلس